



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
مخبر البحث في السياحة، الإقليم والمؤسسات

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية متقدمة
بعنوان

مدى التوافق بين محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر - دراسة ميدانية -

من إعداد الطالبة : حورية عجيلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 12 ماي 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
01	أ.د / هوراي معراج	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
02	أ.د / محمد عجيلة	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	د/ يوسف شرع	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مناقشا
04	د/ عبد المجيد تيمايوي	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
05	أ.د/ اعمر عزوي	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشا
06	د/ خلف الله بن يوسف	أستاذ محاضر أ	المركز جامعي أفلو	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير مخبر البحث في السياحة، الإقليم والمؤسسات
قسم العلوم التجارية
أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)
في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية متقدمة
بعنوان

مدى التوافق بين محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر - دراسة ميدانية -

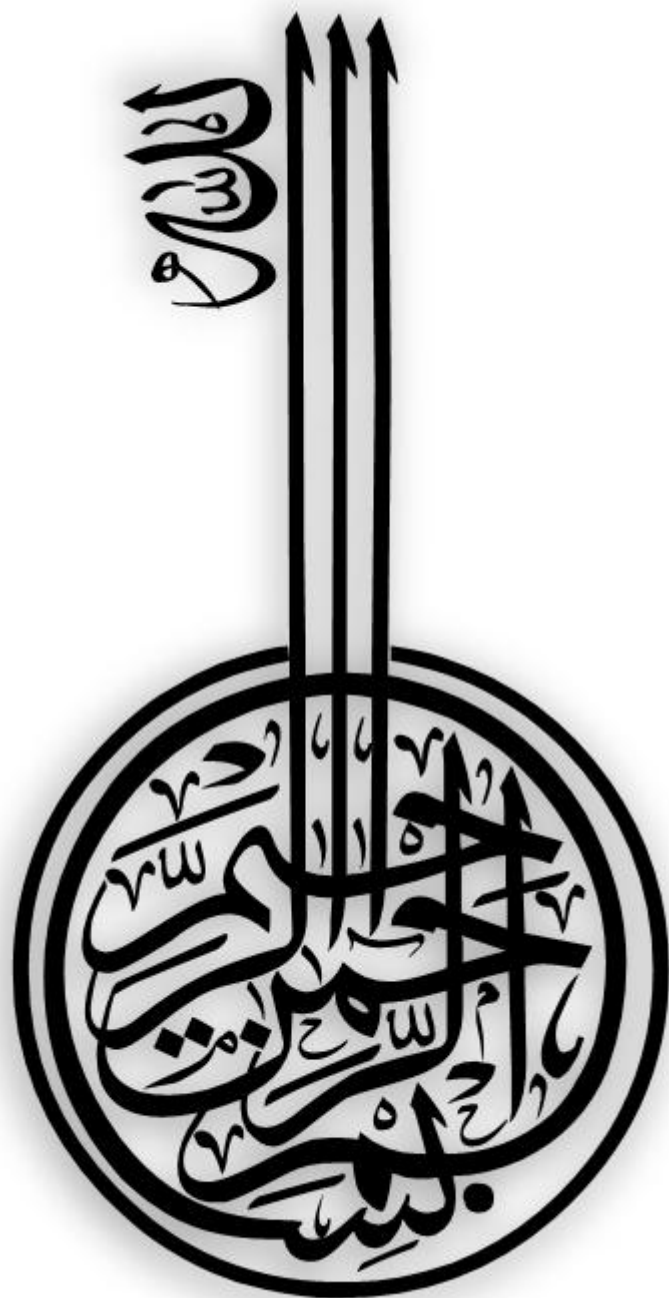
من إعداد الطالبة : حورية عجيلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 12 ماي 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
01	أ.د / هوراي معراج	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
02	أ.د / محمد عجيلة	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفاومقررا
03	د/ يوسف شرع	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	مناقشا
04	د/ عبد المجيد تيمماوي	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
05	أ.د/ اعمر عزاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشا
06	د/ خلف الله بن يوسف	أستاذ محاضر أ	المركز جامعي أفلو	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2019



الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعلى من حياتي

أمي الغالية حفظها الله؛

إلى أبي الغالي حفظه الله؛

إلى إخوتي وأخواتي وعائلاتكم؛

إلى كل من علمني حرفاً؛

إلى جميع من أحببتهم وأحبوني في الله.

الشكر والعرفان

الحمد لله والشكر لله أولا وأخيرا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه . وأتم التسليم على إمام الأنبياء والمرسلين
وسيد الخلق أجمعين محمد صلى الله عليه وسلم وبعد...

لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر بكل احترام وتقدير

الأستاذ الدكتور المشرف " عجيبة محمد " على قبوله الإشراف على هذا العمل فكان نعم الأستاذ ونعم
المشرف بنصائحه وتوجيهاته ودعمه المتواصل أمام كل ما واجه البحث من عقبات طوال فترة الدراسة .
وعرفان بالجميل أتقدم بخالص الشكر إلى الدكتور الفاضل خامرة بوعمامة الذي وضع حجر الأساس
لهذا البحث .

كما أشكر كل أستاذ محكم وإلى كل الذين أجابوا على استمارة الاستبيان

كما أشكر لجنة المناقشة على قبول المناقشة من أجل التصحيح والتصويب، وإعادة التوجيه لإثراء
العمل.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء جزاكم الله خيرا

حورية عجيبة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع محتوى التعليم المحاسبي ومدى تلبيتها إلى متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر من أجل معرفة ما يحول دون تطويرها ومحاولة وضع بعض متطلبات التي تساهم في رفع من الأداء العلمي والمهني للمحاسبين، وذلك من خلال الإجابة على إشكالية أساسية تتمحور حول مدى توافق بين محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر.

ومن أجل تحقيق ذلك قمنا بإجراء دراسة ميدانية تم خلالها توزيع 121 استبيان على عينة من المهنيين والأكاديميين المهتمين بالمجال المحاسبي، ومن خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها واختبار فرضيات الدراسة، ولقد تم التوصل الى ضعف سياسيات قبول تخصص محاسبة بالجامعة الجزائرية، بالإضافة إلى أن البرامج المحاسبية المعتمدة والأساليب التعليم المحاسبي بالجامعات الجزائرية لم ترق إلى تلبية متطلبات المهنة ، وعليه توصي هذه الدراسة إلى وجوب وضع سياسات للقبول في تخصصات المحاسبة من أجل تحسين المستوى ، وتطوير برامج المحاسبية والأساليب التعليم بالجامعات الجزائرية، بالإضافة إلى ضرورة أن يكتسب الخريج المهارات المهنية اللازمة لممارسة العمل المحاسبي بكفاءة وفعالية.

الكلمات المفتاحية : مهنة محاسبة، معايير تعليم محاسبي، برامج تعليم محاسبي، أساليب تعليم محاسبي، مهارات

مهنية.

Summary :

the study aims to describe the reality of the content of accounting training and how it meets the requirements of the qualification of the accounting profession in Algeria in order to know what prevents it from improving and to try to develop certain requirements contributing to increase the scientific and professional performance of accountants by answering the fundamental problem in the content of the accounting training and the requirements of the qualification of the accounting profession in Algeria.

To do this, we conducted a field study in which 121 questionnaires were issued for a sample of professionals and academics interested in the field of accounting, analyzing the data obtained and testing the hypotheses of the study. . As accounting methods in Algerian universities do not meet the requirements of the profession, this study therefore recommends the development of acceptance policies in accounting disciplines in order to improve the level and develop accounting programs and methods. In addition to the need to acquire the professional skills necessary to perform accounting work effectively and competently.

Keywords: accounting profession, accounting standards, accounting education programs, accounting teaching methods, professional skills.

فهرس

المحتويات

IV.....	الإهداء.....
V.....	الشكر والعرفان.....
VI.....	الملخص :
IX.....	فهرس المحتويات
XVI.....	قائمة الجداول.....
XVIII.....	قائمة الأشكال.....
XIX.....	قائمة الملاحق.....
XX.....	قائمة المختصرات.....
أ.....	مقدمة.....
39.....	الفصل الأول الإطار الفكري والنظري للمحاسبة.....
40.....	تمهيد.....
41.....	المبحث الأول: تطور الفكر المحاسبي.....
41.....	المطلب الأول: نشأة المحاسبة وتطورها التاريخي.....
41.....	الفرع الأول: المحاسبة في العصور القديمة والوسطى.....
42.....	الفرع الثاني: المحاسبة في العهد الإسلامي.....
42.....	الفرع الثالث: المحاسبة في عصر التجارة.....
43.....	الفرع الرابع: المحاسبة في عصر الثورة الصناعية.....
44.....	المطلب الثاني: طبيعة الأنشطة المحاسبية.....
44.....	الفرع الأول: المحاسبة كنشاط خدمي.....
44.....	الفرع الثاني: المحاسبة كنظام وصفي وتحليلي.....
44.....	الفرع الثالث: المحاسبة كنظام معلومات.....
45.....	الفرع الرابع: المحاسبة كأحد فروع العلوم الاجتماعية.....
46.....	الفرع الخامس: المحاسبة كسلعة.....
46.....	المطلب الثالث: مدراس الفكر المحاسبي.....
46.....	الفرع الأول: المدرسة التقليدية.....
47.....	الفرع الثاني: المدرسة التفسيرية.....
47.....	الفرع الثالث: المدرسة السلوكية.....
48.....	المبحث الثاني: ماهية المحاسبة.....
48.....	المطلب الأول: مفهوم المحاسبة.....
48.....	الفرع الأول: تعريف المحاسبة.....

49.....	الفرع الثاني: أهداف المحاسبة.....
49.....	المطلب الثاني: وظائف وأنواع المحاسبة.....
49.....	الفرع الأول: وظائف المحاسبة.....
50.....	الفرع الثاني: أنواع المحاسبة.....
52.....	المبحث الثالث: التنظير المحاسبي.....
52.....	المطلب الأول: مداخل النظرية المحاسبية.....
52.....	الفرع الأول: مفهوم نظرية المحاسبة.....
53.....	الفرع الثاني: مصادر المعرفة المحاسبية.....
54.....	المطلب الثاني: الفروض المحاسبية.....
54.....	الفرع الأول: فرض وحدة النشاط المحاسبي.....
54.....	الفرع الثاني: فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية.....
54.....	الفرع الثالث: فرض القياس النقدي.....
55.....	الفرع الرابع: فرض موضوعية القياس.....
55.....	المطلب الثالث: مبادئ المحاسبية.....
55.....	الفرع الأول: المبادئ المتعلقة بالملاحظة.....
57.....	الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس.....
58.....	الفرع الثالث: مبادئ محاسبية أخرى.....
61.....	خلاصة.....
62.....	الفصل الثاني: الإطار النظري لمهنة المحاسبة.....
63.....	تمهيد.....
64.....	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لمهنة المحاسبة.....
64.....	المطلب الأول: ماهية مهنة المحاسبة.....
64.....	الفرع الأول: مفهوم مهنة المحاسبة.....
65.....	الفرع الثاني: خصائص مهنة المحاسبة.....
65.....	الفرع الثالث: أهداف مهنة المحاسبة.....
66.....	المطلب الثاني: تطور مهنة المحاسبة بالجزائر.....
66.....	الفرع الأول: مرحلة تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر قبل سنة 1969 م.....
66.....	الفرع الثاني: مرحلة تنظيم مهنة المحاسبة (1969-1990).....
67.....	الفرع الثالث: مرحلة إعادة تنظيم مهنة المحاسبة (1990-2010).....
70.....	الفرع الرابع: مرحلة إصلاح مهنة المحاسبة ما بعد سنة (2010).....

72.....	المطلب الثالث: الجوانب القانونية والتنظيمية للممارسة المهنية بالجزائر
72.....	الفرع الأول: ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر
75.....	الفرع الثاني: شروط ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر
76.....	الفرع الثالث: حالات التناهي وموانع لممارسة المهنة
78.....	المبحث الثاني: الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر
78.....	المطلب الأول: المجلس الوطني للمحاسبة
79.....	الفرع الأول: مهام المجلس الوطني للمحاسبة
80.....	الفرع الثاني: لجان المجلس الوطني للمحاسبة
82.....	المطلب الثاني: المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين
82.....	الفرع الأول: المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين
83.....	الفرع الثاني: الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
84.....	الفرع الثالث: المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين
85.....	المبحث الثالث: متطلبات ومرتكزات تأهيل مهنة المحاسبة
85.....	المطلب الأول: مقومات مهنة المحاسبة
85.....	الفرع الأول: الإطار الفكري للمحاسبة
86.....	الفرع الثاني: المعايير المحاسبية
86.....	الفرع الثالث: معايير التدقيق
87.....	المطلب الثاني: مساهمة أخلاقيات المهنة في تأهيل مهنة المحاسبة
87.....	الفرع الأول: تعريف أخلاقيات مهنة المحاسبة
88.....	الفرع الثاني: أخلاقيات مهنة المحاسبة
90.....	المطلب الثالث: مرتكزات تأهيل مهنة المحاسبة
92.....	خلاصة
93.....	الفصل الثالث: الإطار النظري للتعليم المحاسبي
94.....	تمهيد
95.....	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتعليم المحاسبي
95.....	المطلب الأول: ماهية التعليم المحاسبي
95.....	الفرع الأول: مفهوم التعليم المحاسبي
96.....	الفرع الثاني: أهمية التعليم المحاسبي
96.....	الفرع الثالث: أهداف التعليم المحاسبي

97	المطلب الثاني : التطور التاريخي للتعليم والتكوين المحاسبي بالجزائر
97	الفرع الأول: التعليم المحاسبي
99	الفرع الثاني: التكوين المحاسبي
113	المطلب الثالث: نظام وأدوات التعليم المحاسبي
113	الفرع الأول: نظام التعليم المحاسبي
113	الفرع الثاني: أدوات التعليم المحاسبي
115	المطلب الرابع: مداخل والاستراتيجيات التعليمية لتدريس المحاسبة
115	الفرع الأول: مداخل التعليم المحاسبي
116	الفرع الثاني : الاستراتيجيات العامة التعليمية لتدريس المحاسبة
118	المبحث الثاني : اسهامات معايير التعليم المحاسبي في تطوير التعليم المحاسبي
118	المطلب الأول: مفهوم معايير التعليم المحاسبي
118	الفرع الأول: تعريف معايير التعليم المحاسبي
119	الفرع الثاني: أهمية معايير التعليم المحاسبي
120	المطلب الثاني: دور معايير التعليم المحاسبي في تطوير برامج التعليم المحاسبي
120	الفرع الأول: الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) ومجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي(IAESB)
120	الفرع الثاني: محتوى معايير التعليم المحاسبي
123	الفرع الثالث: تقييم واقع تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية بالجامعة الجزائرية
128	المطلب الثالث: مساهمة معايير التعليم المحاسبي في تنمية مهارات طلبة المحاسبة
128	الفرع الأول: تحسين مهارات التعليم المحاسبي وفق معايير التعليم المحاسبي
129	الفرع الثاني: دور التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات المحاسبين
131	المبحث الثالث: دور التعليم المحاسبي في تأهيل مهنة المحاسبة
131	المطلب الأول: أهمية التعليم المحاسبي في تطوير منهجية المحاسبة
131	الفرع الأول: الاستراتيجية الأولى
131	الفرع الثاني: الاستراتيجية الثانية
132	الفرع الثالث: الاستراتيجية الثالثة
132	المطلب الثاني: مراكز جودة التعليم المحاسبي
132	الفرع الأول: تعريف الجودة في التعليم المحاسبي
133	الفرع الثاني: متطلبات جودة التعليم المحاسبي في أقسام المحاسبة
135	المطلب الثالث: تقييم جودة البرامج التعليمية المحاسبية من منظور الاعتماد الاكاديمي
135	الفرع الأول: تعريف بجمعية AACSB

136	الفرع الثاني: متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم المحاسبي الصادرة عن الجمعية الأمريكية.....
138	الفرع الثالث: المنافع والتحديات التي تواجه البرامج المحاسبية في حالة الحصول على الاعتراف الأكاديمي
139	خلاصة
140	الفصل الرابع: تقييم واقع محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر
141	تمهيد
142	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها
142	المطلب الأول: متغيرات الدراسة
142	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
143	الفرع الأول: مجتمع الدراسة.....
143	الفرع الثاني: عينة الدراسة
143	المطلب الثالث: الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة.....
144	الفرع الأول: الأدوات المستعملة في الدراسة.....
146	الفرع الثاني: أساليب جمع البيانات في الدراسة الميدانية.....
146	الفرع الثالث: أساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....
148	المبحث الثاني: فحص صدق وثبات أداة الدراسة
148	المطلب الأول: صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.....
	الفرع الأول: قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول تقييم محتوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية والدرجة الكلية لفقراته.....
148	الفرع الثاني: قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني تقييم كفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر والدرجة الكلية لفقراته.....
153	المطلب الثاني: الصدق البنائي لمحاو الاستبانة.....
153	الفرع الأول: الصدق البنائي للمحور الأول.....
153	الفرع الثاني: الصدق البنائي لمحاو الاستبيان.....
154	المطلب الثالث: ثبات أداة الاستبيان
155	المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها
155	المطلب الأول: عرض وتحليل بيانات الدراسة.....
155	الفرع الأول: عرض خصائص العينة الدراسة
159	الفرع الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كوجروف - سمرنوف).....
160	الفرع الثالث: عرض وتحليل نتائج آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات الاستبيان
171	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة.....

171	الفرع الأول : نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة
172	الفرع الثاني: نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة
172	الفرع الثالث: نتائج اختبار الفرضية الثالثة للدراسة
173	الفرع الرابع: نتائج اختبار الفرضية الرابعة للدراسة
174	الفرع الخامس: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة
	المطلب الثالث: استكمال الدراسة الكمية للمقاربة الكيفية للتعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة
174	بالجزائر
175	الفرع الأول: متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة من وجهة نظر المهنيين
175	الفرع الثاني: متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة من وجهة نظر الأكاديميين
177	خلاصة
178	خاتمة
183	قائمة المراجع
192	الملاحق

قائمة الجداول

- الجدول رقم (3-1): يوضح الاختبارات الكتابية والشفوية والمعاملات للامتحان النهائي للخبير المحاسب 112
- الجدول رقم (3-2): يوضح مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث..... 115
- الجدول رقم (3-3): يوضح تعليم تعاوني من خلال فرق العمل 116
- الجدول رقم (3-4): يوضح البرنامج القاعدي المشترك لشهادة الليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية..... 124
- الجدول رقم (3-5): يوضح البرنامج القاعدي المشترك للسنة الثانية ليسانس ميدان علوم شهادة علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية تخصص علوم مالية ومحاسبة..... 125
- الجدول رقم (3-6): يوضح البرنامج للسنة الثالثة ليسانس تخصص علوم مالية ومحاسبة..... 125
- الجدول رقم (3-7): يوضح مقارنة محتوى برامج التعليم المحاسبي الدولية ومحتوى برامج التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية..... 126
- الجدول رقم (4-1): يوضح استثمارات المعتمدة في الدراسة..... 143
- الجدول رقم (4-2): يوضح مقياس ليكارت الخماسي..... 145
- الجدول رقم (4-3): يوضح إعادة الترجيح لمقياس ليكارت..... 146
- الجدول رقم (4-4): يوضح معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الجزء الأول والدرجة الكلية لفقراته..... 148
- الجدول رقم (4-5): يوضح معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الجزء الثاني والدرجة الكلية لفقراته..... 149
- الجدول رقم (4-6): يوضح معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الجزء الثالث والدرجة الكلية لفقراته..... 150
- الجدول رقم (4-7): يوضح معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الجزء الرابع والدرجة الكلية لفقراته..... 151
- الجدول رقم (4-8): يوضح معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته..... 152
- الجدول رقم (4-9): يوضح معاملات الارتباط بيرسون المحور الأول..... 153
- الجدول رقم (4-10): يوضح الصدق البنائي لمحاور الدراسة..... 153
- الجدول رقم (4-11): معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)..... 154
- الجدول رقم (4-12): يوضح البيانات الشخصية والوظيفية..... 156
- الجدول رقم (4-13): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمغروف - سمرنوف) 160

الجدول رقم (4-14): نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات تقييم سياسات القبول في تخصصات "محاسبة " بالجامعة الجزائرية.....	161
الجدول رقم (4-15): نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات تقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية	163
الجدول رقم (4-16): نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية	165
الجدول رقم (4-17): نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي.....	167
الجدول رقم (4-18): نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات كفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر.....	169
الجدول رقم (4-19): نتائج اختبار (CHI-SQUARE) لفرضية الأولى.....	171
الجدول رقم (4-20): نتائج اختبار (CHI-SQUARE) لفرضية الثانية	172
الجدول رقم (4-21): يوضح نتائج اختبار (CHI-SQUARE) لفرضية الثالثة.....	173
الجدول رقم (4-22): يوضح نتائج اختبار (CHI-SQUARE) لفرضية الرابعة	173
الجدول رقم (4-23): يوضح نتائج اختبار (CHI-SQUARE) لفرضية الرئيسية.....	174

قائمة الأشكال

- الشكل رقم (1-1): يوضح الأنشطة العملية المحاسبة. 45.....
- الشكل رقم (1-2): يوضح وظائف المحاسبة في المؤسسة. 50.....
- الشكل رقم (1-3): يوضح مواصفات المحاسب المؤهل حسب (IFAC) 119.....
- الشكل رقم (1-4): نموذج الدراسة الميدانية. 142.....
- الشكل رقم (2-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس (ذكر / أنثى) . 156.....
- الشكل رقم (3-4): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن. 157.....
- الشكل رقم (4-4): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي. 157.....
- الشكل رقم (4-5): يوضح توزيع العينة حسب متغير الوظيفة الحالية. 158.....
- الشكل رقم (4-6): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيرة الأقدمية. 159.....

قائمة الملاحق

193	الملحق رقم (1) : استمارة باللغة العربية.....
198	الملحق رقم (2): استمارة باللغة الفرنسية.....
201	الملحق رقم (3): قائمة المحكمين
202	الملحق رقم (4): مخرجات SPSS.....

قائمة المختصرات

المختصرات	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
ص	-	الصفحة
ع	-	العدد
م	-	مجلد
ج ر	-	جريدة الرسمية
ط	-	الطبعة
P	Page	الصفحة
Edit	Edition	الطبعة
Vol	Volume	المجلد
Op.cit	Ouvrage précédemment cite	مرجع سابق
AAA	American accounting association	الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين
IASC	Interntional Accounting Standards committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accouting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
LMD	Licence Master Doctorat	نظام الليسانس ماستر دكتوراه
AFS	Certificate of end of training	شهادة نهاية التبرص
IAES	Ineternational Accounting Edution Stantdards	معايير التعليم المحاسبي
IAESB	The international Accounting Standards Board	مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي
IFAC	International Federation of Accounting	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IES		معيار الدولي للتعليم المحاسبي
AICPA	American Intsitut Of Certified Public Accountants USA	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي
INA	Institute of Management Accounting in America	معهد المحاسبة الإدارية بأمريكا
Big 4	Large accounting offices	مكاتب المحاسبة الكبيرة
AACSB	Accreditation Association for Academic Accounting Programs	جمعية الاعتماد الاكاديمي للبرامج المحاسبية
NAA	National Accountants Assocation	جمعية المحاسبين القونيين
IFE	Institute of Financial Executives	معهد التنفيذيين الماليين
AECC	Committee for the Change of Accounting Education	لجنة تغيير التعليم المحاسبي
Spss	Statistical Package For Social Science	الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية

مقدمة

إن مهنة المحاسبة لها دور ومكانة بالغة الأهمية بالمجتمع، وذلك من خلال دورها في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي من خلال ما توفره من معلومات تشكل الأساس الرئيسي في ترشيد القرارات الاقتصادية والمالية إلى الأطراف ذات العلاقة.

ويعتبر التعليم المحاسبي من أهم مقومات مهنة المحاسبة التي تسعى للمساهمة في رفع مستوى كفاءة المحاسبين وتمكنهم من توفير معلومات ذات ملاءمة وموثوقية لها دور يتجسد في رؤية واضحة للمستفيدين، لذي فإن عملية تأهيل مهنة المحاسبة مرتبط ارتباطا وثيقا مع التعليم المحاسبي بحيث لا يمكن الحصول على محاسبين ذو كفاءة عالية محصنين بمهارات مميزة، ولا يتأتى ذلك دون تطوير التعليم المحاسبي بما يتلاءم وهذه المستجدات لمسايرة التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والفكر المحاسبي وما يتطلبه من تعليم علمي ومهني وتلبية متطلبات لممارسة مهنة المحاسبة.

إن عملية التوافق بين متطلبات مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي تركز على مدى قدرة التعليم المحاسبي لتلبية الاحتياجات المهنية المحاسبية، وتوفير كوادر وإطارات محاسبية تتميز بالموصفات المطلوبة من خلال تزويد الخريج بمكتسبات معرفية وأخلاقية مهنية ومهارات تساعده على تنمية قدراته الإبداعية تتفاعل مع البيئة المحاسبية.

أولا: طرح الإشكالية

وتتحلى معالم إشكالية الدراسة من خلال التعرف على كفاءة محتوى نظام التعليم المحاسبي بالجزائر ومدى توافقه مع متطلبات مهنة المحاسبة في بيئة محاسبية تتسم بالتغير وعدم الاستقرار، وهذا ما يدعوا إلى التكيف مع المستجدات والبحث على آليات جديدة للمحافظة على دور المحاسبة ومساهمتها في تحقيق الأهداف الموضوعية من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الموالي.

- كيف يساهم محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن تجزئتها إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات القبول في تخصصات " محاسبة " بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة أساليب التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر؟

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم محاسبي وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر.

ثانيا: فرضيات الدراسة

ولإجابة على تلك الإشكاليات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى التعليم المحاسبي وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر.

وينبثق من هذه الفرضية أربعة فرضيات فرعية وهي:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات القبول في تخصصات " محاسبة" بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر؛

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر؛

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة أساليب التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر؛

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم محاسبي وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب موضوعية وأخرى ذاتية التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- رغبتنا في إبراز دور ومكانة التعليم المحاسبي وكيفية استغلاله بشكل فعال وكفاء؛
- إبراز دور ومكانة تطوير التعليم المحاسبي في تأهيل مهنة المحاسبة؛
- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ضوء تبنى معايير المحاسبة الدولية للتعليم المحاسبي؛
- إمكانية إجراء الدراسة الميدانية للموضوع على مستوى واحد من أهم القطاعات بالجزائر وهو قطاع التعليم المحاسبي الجامعي .

رابعاً: أهمية الدراسة

تنبع من المساهمة العلمية والعملية التي تقدمها، وتتجلى في كونها تلقي ضوء على الجزائر باعتبارها أحد البلدان التي تبحث على التجديد المستمر في تطوير آفاق وتحسين مجال نظام التعليم المحاسبي الجامعي.

- معرفة العوامل ومتطلبات المساعدة في زيادة كفاءة وفعالية خريجي التعليم المحاسبي؛
- بناء على الإطار النظري والعملية للإشكالية تأثير على الأبعاد لكل من التعليم المحاسبي وتأهيل مهنة المحاسبة.
- تسلط هذه الدراسة الضوء على متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر، ونبين كيف يمكن أن يؤثر تعليم المحاسبي تطوير المهنة من أجل الارتقاء بخرجات التعليم الجامعي.

خامساً: أهداف الدراسة

تهدف بشكل عام إلى بناء الإطار النظري والعملية لإشكالية توافق التعليم المحاسبي الجامعي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر، ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تشخيص واقع نظام التعليم المحاسبي المطبق حالياً بالجامعة الجزائرية؛
- محاولة وضع تصور لربط الفجوة المحاسبية المتواجدة بين الأكاديميين والمهنيين بالجزائر؛
- معرفة متطلبات تطوير التعليم المحاسبي بالجزائر للارتقاء بخرجات التعليم المحاسبي في ظل متغيرات مهنة المحاسبة.

سادساً: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

الحدود الزمانية: سيتم دراسة واقع تقييم محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة على مستوى الجزائر ويمكن حصرها في الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية سنة 2018.

الحدود المكانية: استهدفت الدراسة عينة من المهنيين ممارسي مكاتب المراجعة والمحاسبة والأكاديميين الأساتذة الجامعيين متخصصين بمجال المحاسبة ومختلف فروعها في بعض مناطق الوطن والذين تيسر الوصول إليهم.

سابعاً: المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

تماشياً وطبيعة الدراسة التي تهدف إلى إجراء تحليل علمي ومنهجي للإشكالية المطروحة، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات المقترحة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي الذي سيرافق معظم الدراسة، ذلك من خلال

عرض معطيات وتحليلها وتفسيرها والربط بينهما واستخلاص النتائج، كما قمنا باستخدام منهج دراسة الحالة في الجزء التطبيقي، وتم الاعتماد في جمع البيانات والمعلومات المستعملة في الشقين النظري والتطبيقي على مصادر مختلفة والاستعانة بالبحث المكتبي والأدبيات المحاسبية، مقالات... الخ، وفي الجانب التطبيقي من هذه الدراسة سيتم الاعتماد على الآليات التالية:

المقابلات الشخصية: مع بعض الأساتذة الأكاديميين والممارسين لمهنة المحاسبة من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة؛

الاستبيان: وذلك من أجل تفصي وجهة نظر المهنيين والأكاديميين على حد سواء حول محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

هناك بعض الصعوبات التي رافقت إنجاز هذه الدراسة نوجز أهمها فيما يلي :

- كنا نرغب في إجراء دراسة تطبيقية على مستوى الوطن للحصول على أكبر عدد من فئة الدراسة لكن لاحظنا عدم تجاوب بعض المستجوبين وتماطلهم في الإجابة على الاستبيان على الرغم من سهولة استخدام الاستمارة الإلكترونية.

تاسعا: الدراسات السابقة

تم الاطلاع على عدد لا بأس به من الدراسات السابقة للموضوع والاعتماد عليها باللغتين (العربية والإنجليزية)، والمتمثلة في المقالات والأبحاث العلمية المحكمة، ومن أهمها نذكر ما يلي :

لقد تطرقت عدة دراسات محلية لموضوع التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة بالجزائر خصوصا في المرحلة الأخيرة بسبب سعي الجزائر إلى تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية، ويمكن أن نعرض أهم هذه الدراسات كالاتي:

- دراسة بن صالح عبد الله، راتول محمد، بعنوان "أهمية تطبيق معايير التعليم الدولية في تطوير المنهجية المحاسبية في ظل الاتجاهات المعاصرة لمهنة المحاسبة"¹؛

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المهارات والخبرات اللازمة وفق معايير التعليم المحاسبي الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين لإكساب الممارس الخبرة اللازمة قبل قيامه بالممارسة العملية، ولذلك تشترط الجهات المسؤولة عن

¹ - بن صالح عبد الله، راتول محمد، أهمية تطبيق معايير التعليم الدولية في تطوير المنهجية المحاسبية في ظل الاتجاهات المعاصرة لمهنة المحاسبة، ورقة بحث مقدمة في المنتدى الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة مسيلة، 4-5 ديسمبر 2012.

تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ضرورة حصول طالبي مزاولة المهنة على تدريب مهني لمدة زمنية معينة لضمان اكتساب الخبرة التي تمكنهم من ممارسة المهنة على الوجه الملائم وذلك قبل حصوله على الترخيص بمزاولة المهنة؛

أهم النتائج المتوصل إليها فتتمثل فيما يلي:

- إن معايير التعليم الدولية هي واحدة من المعايير التي تمثل قواعد أساسية يمكن الاستعانة بها في تطوير المنهج المحاسبي لتقليل درجة التفاوت بين ما يدرس نظريا وبين الممارسة المهنية؛
- إن برامج التعليم المحاسبي واحدة من البرامج التعليمية التي يجب تطويرها وعلى نحو مستمر حتى نستطيع التعامل مباشرة مع مهارات المحاسبة الجديدة؛
- التأكيد على أهمية التعليم والتأهيل المحاسبي باعتباره حجر الزاوية في إعداد المحاسبين والمراجعين الأكفاء وتمكينهم من القيام بدورهم في المجتمع ومقابلة مسؤولياتهم والتزاماتهم تجاهه.

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل فيما يلي:

- تحديد الأهداف المدروسة للتعليم المحاسبي وربط تلك الأهداف باحتياجات التنمية ومتطلبات ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة والربط بين تلك الأهداف والمتطلبات وما تحتاجه من موارد مالية ومعنوية وبيان أي تفاوت في الواقع بينها واقتراح حلول له وتشكيل لجنة من الجامعة ومن خارجها للقيام بذلك؛
- تطوير فلسفة التعليم بحيث توفر للمجتمع الخريج المزود بالمهارات والمعارف المحاسبية الواسعة والتركيز على تنمية التفكير التحليلي والابتكاري؛
- التأكيد على أهمية الدعم المادي والمعنوي لعضو هيئة التدريس لتنمية قدراته على التدريس وتطوير الخطط والبرامج والمقررات واستخدام التقنية إلى جانب تشجيعه على تنمية قدراته البحثية.

تتشابه دراستنا مع دراسة بن صالح عبد الله، راتول محمد في دراستها لمعرفة تطوير منهجية مهنة المحاسبة وجعلها تواكب التطورات العالمية من خلال إفرزات معايير التعليم المحاسبي الدولية وتقليل تفاوت بين ما يدرس نظريا والممارسة المحاسبية؛

تختلف دراستنا عن دراسة بن صالح عبد الله وراتول محمد في كون دراستنا تدرس العلاقة بين محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر من خلال استعمال أداة الاستبيان لاستقصاء وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين على حد سواء في حين دراسة بن صالح عبد الله وراتول محمد فكانت نظرية تحليلية.

- دراسة جوال محمد السعيد، شرع مريم، بعنوان "مدى ملائمة برامج التعليم المحاسبي الجامعي لمتطلبات سوق العمل"¹؛

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري لما جاءت به الأدبيات حول المفاهيم والأسس المتعلقة بالتعليم المحاسبي الجامعي وأهم متطلبات تصميم برامجه وذلك بغية إعداد وتأهيل الكفاءات لرفد سوق العمل بها؛

أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل فيما يلي:

- ضرورة الاهتمام بجودة مخرجات العملية التعليمية لأن أي قصور في تحديث البرامج التعليمية وبرامج التعليم المحاسبي خاصة سيؤثر حتما على قدرة النظام التعليمي في الإيفاء بمتطلبات سوق العمل كما ونوعا؛

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل فيما يلي:

- إعادة النظر في تصميم البرامج التعليمية المحاسبية بما يخدم التطورات المستجدة في سوق العمل؛
- تقليص الفجوة وإحداث التكامل بين الدراسة النظرية وبين الواقع العملي من خلال إعادة النظر في الوسائل التدريسية المتبعة وما مدى مواكبتها للتطورات؛
- حصول عدد قليل من الجامعات العربية على الاعتماد المؤسسي لعدد محدود من برامجها من قبل هيئات دولية معروفة؛

تشابه دراستنا مع دراسة جوال محمد السعيد وشرع مريم في دراستها مساهمة تطوير برامج تعليم المحاسبي تؤثر بالإيجاب على متطلبات سوق العمل؛

تختلف دراستنا مع دراسة جوال محمد السعيد وشرع مريم في أداة الدراسة الميدانية والعينة، في حين دراسة جوال محمد السعيد وشرع مريم كانت دراسة نظرية تحليلية ركزت على برامج تعليم المحاسبي وما ينجر عنها لتلبية متطلبات سوق العمل.

- دراسة خلف الله بن يوسف وآخرون ، بعنوان " التعليم المحاسبي وأثره على مهنة المحاسبة بالجزائر في ظل معايير المحاسبية الدولية"²؛

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تفاعل العولمة المحاسبية مع المعايير الدولية التي تطرح برامج تعليمية محاسبية مع متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة وفق إطار معايير التعليم المحاسبي الدولية؛ وبما ينعكس على تطوير واقع ممارسة مهنة

¹ - السعيد جوال محمد، شرع مريم، مدى ملائمة برامج التعليم المحاسبي الجامعي لمتطلبات سوق العمل، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة مسيلة، 4-5 ديسمبر 2012.

² - خلف الله بن يوسف وآخرون ، التعليم المحاسبي وأثره على مهنة المحاسبة بالجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات والحلول، بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة غرداية، 1-2 ديسمبر 2014.

المحاسبة بطريقة سليمة وفق متطلباتها الأخلاقية ينعكس إيجابا على توفير صورة صادقة عن البيانات المالية للجهات ذات العلاقة ويحد من الممارسات غير الأخلاقية التي تؤثر سلبا على المجتمع والدولة من الناحية الاقتصادية وأهميته بهدف النظر في إمكانية ترسيخ الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة بالجزائر؛

أهم النتائج المتوصل إليها فتتمثل في ما يلي:

- توفيق هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعة الجزائرية إلا أن السبب وراء تدني المعرفة بالأمر الأخلاقية بالمحاسبة والتدقيق إلى عدم تدريس أخلاقيات المهنة للطلبة وأظهروا ميلا لاعتبار أن الفساد والفضائل المالي لهما أسباب من بينها عدم تدريس أخلاقيات المهنة بالشكل المطلوب بالجامعة؛
- أكد أعضاء هيئة التدريس لا يتم استخدام الوسائل المرئية في التعليم المحاسبي بما يسهم في إثراء النقاش حول الحالات العملية الخاصة بممارسات أخلاقيات مهنة المحاسبة.

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل في ما يلي:

- يجب على الجامعات الجزائرية أن تراعي عند تقديمها لبرامج تعليم محاسبية المعايير الخاصة بالتعليم المحاسبي الدولي لترقى إلى المستوى العالمي في التعليم المحاسبي ولتناظر أفضل الممارسات في التعليم المحاسبي؛
- يجب على القائمين على تصميم برامج التعليم المحاسبي بالجزائر من هيئة تدريس إيلاء الكفايات والمهارات التعليمية اهتماما واسعا لتقريب مخرجات التعليم المحاسبي من حاجات السوق؛
- ضرورة إيلاء أخلاقيات مهنة المحاسبة أهمية خاصة والانتقال في تدريسها من مستوى النقل المعرفي إلى مستوى نقل المهارات والسلوكيات لدى طالب المحاسبة وهذا يشمل استخدام مهارات العرض والاتصال والتواصل مع الآخرين والمهارات الشخصية ومواجهة في حل المشكلات والأزمات خصوصا الأخلاقية منها.

تتشابه دراستنا مع دراسة خلف الله بن يوسف وآخرون في علاقة التعليم المحاسبي وأثره على مهنة المحاسبة بالجزائر في ضوء المعايير المحاسبية الدولية وتطوير مهنة المحاسبة لترقى إلى المستوى العالمي في التعليم المحاسبي ولتناظر أفضل الممارسات في مهنة المحاسبة؛ وكذلك تتشابه في استخدام نفس أداة الدراسة الميدانية ومجتمع الدراسة الأساتذة الأكاديميين للتعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية؛

تختلف دراستنا مع دراسة خلف الله بن يوسف وآخرون في كونها تدرس علاقة بين معايير تعليم المحاسبية وأثر تدريس أخلاقيات مهنة المحاسبة على المهنة، بينما دراستنا تركز على التعليم المحاسبي بصفة عامة وأثره على تحقيق متطلبات المهنة وتختلف دراسة خلف الله بن يوسف وآخرون لأنها ركزت على وجهة نظر الأكاديميين فقط، بينما دراستنا ركزت على الأكاديميين والمهنيين على حد سواء.

– دراسة بن فرج زوينة، بعنوان "واقع التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية"¹؛

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية دراسة استطلاعية على كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج؛

أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل في ما يلي:

- عدم قدرة الطلبة على الربط بين الجانبين الأكاديمي والعملي؛
- عدم قيام الجامعات بتوفير الإمكانيات اللازمة ووضع برامج تدريبية كفؤة؛
- وجود قصور في برامج تحديث البرامج العلمية المحاسبية، وهناك تكرار لبعض المواضيع والمفردات في مواد محاسبية مختلفة وهذه البرامج لا تتناسب والوعاء الزمني المحدد لها؛
- عدم توفر الأعداد الكافية من أساتذة الجامعات المؤهلين في مختلف التخصصات مع تزايد أعداد الطلبة بمؤسسات التعليم العالي؛

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل في ما يلي:

- تطوير التعليم المحاسبي يجب أن يتم في ثلاثة محاور أساسية للتدريس، البحث التجريبي، الممارسة المهنية؛
- وجود سياسات مناسبة للاستقطاب واختيار وتعيين العدد المناسب من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة، مع وضع الأستاذ المناسب في المكان المناسب بمعنى ضرورة التوازن بين الأستاذ الجامعي والمادة المكلف بتدريسها؛
- التركيز على الدعم المادي والمعنوي لعضو هيئة التدريس من أجل تنمية قدرته على التدريس وتشجيعه على استخدام التقنية إلى جانب تشجيعه على تنمية قدراته البحثية؛
- التأكيد على أن التعليم العالي ليس عملية خدمية ولكنه عملية إنتاجية، وأنه يعطي مخرجات إنتاجية لها مردود اقتصادي واضح على كافة مستويات الحياة العامة؛

تشابهه دراستنا مع دراسة بن فرج زوينة في تقييم واقع التعليم المحاسبي الجامعي الحالي معرفة أسباب الفجوة بين عناصر التأهيل المحاسبي لممارسة مهنة المحاسبة؛ وكذلك تشابه في استخدام نفس أداة الدراسة الميدانية وعينة دراسة الأساتذة الأكاديميين للتعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية؛

تختلف دراستنا مع دراسة بن فرج زوينة في كونها تركز على جانب واقع تعليم المحاسبة دون الإشارة لمهنة المحاسبة، بينما دراستنا تركز على التعليم المحاسبي بصفة عامة وأثره على تحقيق متطلبات المهنة وتختلف الدراسة الميدانية بن فرج زوينة لأنه تم استخدام أربع (4) استبيانات لمعرفة وجهة نظر هيئة التدريس وأخرى خاصة بالطلبة

¹ – بن فرج زوينة، واقع التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 4، 2017.

تخصص محاسبة واستبانة خاصة بقطاع الأعمال لتقييم واقع تعليم المحاسبي، بينما دراستنا استخدمنا استبانة وحدة تجمع الأكاديميين والمهنيين معا.

- دراسة عبد الله بن صالح، بعنوان "أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية"¹؛

هدفت هذه الدراسة على وضع مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية، وكيف يمكن الاستفادة منها عند تصميم برامج التعليم بالجامعات في الدول العربية، وتشمل الأهداف الثانوية دراسة وتحليل معايير التعليم المحاسبي وكيف يمكن الاستفادة منها في تصميم برامج التعليم المحاسبي، وكذلك الوضع الذي يمكن من خلاله تصميم وتقييم هذه البرامج باستمرار؛

أهم النتائج المتوصل إليها فتتمثل في ما يلي:

- أن معايير التعليم المحاسبي الدولية تساعد في عملية تصميم برامج محاسبية وتطويرها باعتبارها توفر نتائج للتعليم قابلة للقياس والتحقق بالإضافة إلى أن معايير التعليم المحاسبي الدولية توفر المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تساعد في تحديد مخرجات التعليم المتوقعة من البرامج المحاسبية؛

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل في ما يلي:

- منها ضرورة اعتماد معايير التعليم المحاسبي الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وذلك من قبل لجنة التقييم والاعتماد الأكاديمي للجامعات بالدول العربية عند إعداد واعتماد البرامج المحاسبية لتسهيل عملية الاعتراف الدولي ببرامج التعليم المحاسبي على مستوى كل دولة، بالإضافة إلى تصميم برامج التعليم المحاسبي وتطويره بما يستجيب مع الظروف المتغيرة؛

تشابه دراستنا مع دراسة عبد الله بن صالح في أهمية تطوير التعليم المحاسبي الجامعي ومواكبة التطورات الحديثة بهدف تحسين مخرجات التعليم المحاسبي؛

تختلف دراستنا مع دراسة عبد الله بن صالح في أداة الدراسة الميدانية والعينة وكانت الدراسة الميدانية بالجزائر، في حين دراسة الأخيرة كانت دراسة نظرية تحليلية ركزت على أهمية تطوير ومواكبة الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي وتطبيقها بالدول العربية بهدف تحسين كفاءة مخرجات المحاسبة والارتقاء بها من خلال اقتراح آليات لمعالجة نقاط الضعف في مستوى التأهيل من خلال جودة تعليم المحاسبي من جهة ودور الهيئات المنظمة للمهنة والاعتماد على معايير التعليم المحاسبي.

¹ - عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، منشورة، كلية علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة حسبية بن بوعلوي بالشلف، الجزائر، 2017.

لقد تناولت عدة دراسات أجنبية موضوع التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة ويمكن أن نعرض أهم فيما يلي :

- دراسة نادية ميلاد محمد الماقوري، بعنوان "تضييق فجوة بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة"¹،

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أكثر العوامل المتسببة في الفجوة بين برنامج التعليم المحاسبي، ومتطلبات ممارسة المهنة وتسعى لمعرفة محاولة تضييق الفجوة بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، وتم استقصاء وجهة نظر كل من هيئة التدريس وممارسي المحاسبة من خلال تحديد كل عامل من العوامل الأكاديمية والمهنية في تضييق الفجوة في بيئة العمل الليبية؛

أهم النتائج المتوصل إليها فتتمثل في ما يلي:

- أن إمكانية تضييق الفجوة من خلال معالجة العوامل الأكاديمية المتمثلة في تطوير وتحديث البرامج المحاسبية؛
- توفير الوسائل التعليمية والتدريب العملي للطلاب؛
- تطوير أساليب التدريس الحالية؛
- التأهيل العلمي لعضو هيئة التدريس؛
- أن معالجة العوامل المهنية المتمثلة في التأهيل العلمي للمحاسبين؛
- القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة، المهارات الواجب توفرها في المحاسب، المنظمات المهنية ودورها في تنظيم المهنة.

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل في ما يلي:

- ضرورة إعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي وأكدت على المسؤولين على برامج التعليم المحاسبي؛
- ضرورة إدخال التجديدات التي تتماشى مع احتياجات المهنة؛
- توفير الإمكانيات اللازمة للقيام بالعملية التعليمية على الوجه المطلوب؛
- ضرورة إنشاء منظومة لإدارة الجودة الشاملة لتنظيم برامج التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة؛
- ضرورة ربط أواصر التعاون بين المهنيين والأكاديميين وزيادة الاتصال من أجل تضييق الفجوة بينهما بصورة أفضل؛

تتشابه دراستنا مع دراسة نادية ميلاد محمد الماقوري في علاقة تطوير التعليم المحاسبي وأثره على متطلبات ممارسة المحاسبة؛ وكذلك تتشابه في استخدام نفس أداة الدراسة الميدانية وعينة الدراسة الأساتذة الأكاديميين للتعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية وممارسين لمهنة المحاسبة؛

¹ - نادية ميلاد محمد الماقوري، تضييق فجوة بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة، مذكرة ماجستير بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد، منشورة، جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 2008.

تختلف دراستنا مع دراسة نادية ميلاد محمد الماقوري بالنسبة للأداة المستخدمة نجد أنه تم استخدام استبيانين للاستقصاء خصص الأول لفئة ممارسي المهنة والآخر لفئة هيئة التدريس الأكاديميين بليبيا، بينما دراستنا استخدمنا استبانة واحدة واستقصاء ومعرفة وجهة نظر كلا من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين بالجزائر.

- دراسة ميلاد رجب اشميله، محمد مفتاح الطرلي، بعنوان "مدى التوافق بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل"¹؛

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى التوافق بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، حيث استخدم الباحثان لتحقيق ذلك استبانة صممت لتحديد مدى وجود فجوة بين برامج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية ومتطلبات سوق العمل من خلال تحليل آراء أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة، وتم استخدام 230 استبانة منها 188 استبانة تخص خريجي أقسام المحاسبة و42 استبانة تخص أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية؛

أهم النتائج المتوصل إليها فتمثل في ما يلي:

- إن برامج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر المستجوبين، حيث بينت النتائج الإحصائية وجود عدد من العناصر من شأنها أن تزيد الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل؛
- كان أهمها انعدام أي برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية؛
- إهمال برامج المحاسبة المعتمدة؛
- إعداد الطالب إعدادا جيدا فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة وعدم وجود فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية ضمن برنامج التعليم المحاسبي.

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل في ما يلي:

- تنفيذ برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية تساهم في تطوير برامج المحاسبة مع التركيز على إعداد مناسب فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة؛
- تدريس مهارات الاتصال وكتابة التقارير والمواضيع ذات العلاقة بالتغيرات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد الليبي؛
- إن تضمين برنامج التعليم المحاسبي فترة التدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية؛
- ضرورة تطبيق مدخل الجودة الشاملة لتطوير وتحسين برامج التعليم المحاسبي؛

¹ - ميلاد رجب اشميله، محمد مفتاح الطرلي، مدى التوافق بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، ع01، 2013.

تشابه دراستنا مع دراسة ميلاد رجب اشميله ومحمد مفتاح الطرلي لمعرفة مدى التوافق بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل؛ وكذلك تشابه في استخدام نفس أداة الدراسة الميدانية وعينة دراسة الأساتذة الأكاديميين للتعليم المحاسبي بالجامعة؛

تختلف دراستنا مع دراسة ميلاد رجب اشميله ومحمد مفتاح الطرلي بالنسبة للأداة المستخدمة نجد أنه تم استخدام استبيانين للاستقصاء خصص الأول لهيئة التدريس الأكاديميين والآخر لفئة خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، بينما دراستنا استخدمنا استبانة واحدة واستقصاء ومعرفة وجهة نظر كلا من الأكاديميين والمهنيين بالجزائر على حد سواء بالإضافة إلى إجراء لقاءات وحوارات مع ممارسي القائمين على مهنة المحاسبة.

- دراسة عادل عبد السلام النائب، بعنوان "كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين"¹؛

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحديد كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي للوفاء بمتطلبات العمل المصرفي بالإضافة إلى تحديد السبل الكفيلة بتطوير مخرجات التعليم المحاسبي للوفاء بمتطلبات العمل المصرفي، كما تسعى إلى معرفة الجمع بين آراء مختلفة من أكاديميين ومهنيين حول السبل لتطوير مخرجات التعليم المحاسبي وفاء بمتطلبه العمل المصرفي؛

أهم النتائج المتوصل إليها فتتمثل في ما يلي:

- يجب مواكبة برامج التعليم المحاسبي للتطورات المتسارعة في العمل المصرفي مثل الصيرفة الإسلامية؛
- تشجيع الطلبة المحاسبة على حضور الندوات والمؤتمرات العلمية المحاسبية وخاصة التي تعالج الواقع العملي المصرفي؛
- يجب أن تتضمن الفصول الدراسية الأخيرة فترة للتدريب العملي بالمصارف للراغبين في التوجه للعمل المصرفي،
- استخدام أعضاء هيئة التدريس للتكنولوجيا الحديثة في التدريس؛

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل في ما يلي:

- العمل على تحقيق الانسجام بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي في مجال المصارف وذلك من خلال استخدام البيانات الواقعية بالمصارف؛
- العمل على تضمين برامج التعليم المحاسبي للتشريعات القانونية الخاصة بالعمل المصرفي؛
- العمل على تضمين الخطة الدراسية لفترة من التدريب العملي متزاوجة مع الدراسة النظرية؛

¹ - عادل عبد السلام النائب، كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين، ورقة بحث مقدمة في المنتدى حول تكامل مخرجات التعليم المحاسبي مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، جامعة المرقب، ليبيا، 28 أبريل-1 ماي 2014.

- التنسيق بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات المهنية بما يضمن تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي وسوق العمل؛

تشابه دراستنا مع دراسة عادل عبد السلام التائب لمعرفة علاقة بين مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين؛ وكذلك تشابه في استخدام نفس أداة الدراسة الميدانية وعينة دراسة الأكاديميين والمهنيين؛

تختلف دراستنا مع دراسة عادل عبد السلام التائب بالنسبة لدراستنا دراسة علاقة بين تعليم محاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر في حين نجد دراسة عادل عبد السلام التائب ركزت على تعليم محاسبي ومتطلبات ممارسة العمل المصرفي بليبيا.

- دراسة محمد سالم الصقع، بعنوان "تطوير برنامج التعليم المحاسبي للرفع من كفاءة مخرجاته تلبية لمتطلبات سوق العمل¹؛"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لتطوير برنامج التعليم المحاسبي بالجامعة الليبية للرفع من كفاءة المخرجات، وذلك من خلال دراسة وتحليل آراء أعضاء هيئة التدريس وطلبة أقسام المحاسبة بالجامعة الليبية؛

أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل في ما يلي:

- أن نتائج متعلقة بشروط القبول في برنامج التعليم المحاسبي منها حصول على تقدير عالي في المواد المحاسبية خلال الدراسة التي تسبق مرحلة الدراسة الجامعية؛
- فيما يخص محتويات برامج التعليم المحاسبي فيجب تركيز برامج التعليم المحاسبي على التوجه نحو الفكر الإسلامي في المحاسبة وتطبيق معايير المراجعة والمحاسبة الدولية والتركيز على مهارات العمل؛
- الابتعاد عن أسلوب التلقين في تدريس التعليم المحاسبي واستخدام أسلوب التعليم الذاتي؛
- تشجيع الطالب على المثابرة بالجانب التدريبي من خلال منحة شهادة خبرة من الجهة التي تدرّب حسب كفاءته.

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل في ما يلي:

- العمل على اعتماد شروط موضوعية لقبول الطلبة في تخصص محاسبة؛
- مواكبة برامج على القضايا والمواضيع المتجددة في سوق العمل مثل الفكر الإسلامي المحاسبي والمحاسبة البيئية؛
- العمل على منع الاعتماد على أساليب التلقين واستخدام الأساليب التي تحاكي الواقع العملي؛

¹ - محمد سالم الصقع، تطوير برنامج التعليم المحاسبي للرفع من كفاءة مخرجاته تلبية لمتطلبات سوق العمل، ورقة بحث مقدمة في الملتقى تكامل مخرجات التعليم المحاسبي مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، جامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 28 أبريل-1 ماي 2014.

- التنسيق بين إدارة الجامعات وإدارات مؤسسات سوق العمل بإعداد برنامج تدريبي خلال المراحل الأخيرة للتعليم المحاسبي يمنح فيها الطالب شهادة خبرة لتشجيعه على الجد والمثابرة؛

تشابه دراستنا مع دراسة محمد سالم الصقع لمعرفة العلاقة بين التعليم المحاسبي للرفع من كفاءة مخرجاته وتحقيق متطلبات سوق العمل؛ وكذلك تشابه في استخدام نفس أداة الدراسة الميدانية؛

تختلف دراستنا مع دراسة محمد سالم الصقع بالنسبة لدراستنا حيث تم دمج بين مدخلات العملية التعليمية (سياسة قبول وبرامج وأساليب التعليم المحاسبي) ومخرجاتها متمثلة في المهارات المهنية المكتسبة بالجزائر في حين نجد دراسة محمد سالم الصقع ركزت على مدخلات العملية التعليمية (شروط القبول، أساليب وبرامج والبرنامج التدريبي) بالجامعات الليبية.

- دراسة فتح الإله محمد أحمد محمد، بعنوان "مدى التوافق بين التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة"¹؛

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التعليم المحاسبي بالجامعات السودانية ومدى توافقه مع متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، ومعرفة مدى استيفاء التعليم المحاسبي بالجامعات السودانية لمتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة ومدى توافقها مع استراتيجية التأهيل المهني للاتحاد الدولي للمحاسبين، واقترح بعض الاجراءات التي قد تساهم في تطوير وتحديث برامج وطرق التعليم المحاسبي بالجامعات السودانية؛

أهم النتائج المتوصل إليها فتتمثل في ما يلي:

- أن برامج التعليم المحاسبي بالجامعات السودانية توفر إلى حد كبير متطلبات بيئة الأعمال مع بعض أوجه القصور؛

- عدم التوافق بين برامج التعليم المحاسبي بالجامعات ومتطلبات استراتيجية التعليم للتأهيل المهني الصادر مع الاتحاد الدولي للمحاسبين؛

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل في ما يلي:

- زيادة الاهتمام باستخدام الحاسب الآلي والتطبيقات المحاسبية الجاهزة ضمن برامج التعليم المحاسبي بالجامعة السودانية؛

- يجب إعادة هيكلة البرامج والخطط الدراسية للجامعات السودانية بحيث توفر أدنى متطلبات استراتيجية التعليم والتأهيل المهني الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛

¹ - فتح الإله محمد أحمد محمد، مدى التوافق بين التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، السودان، ع 12، سبتمبر 2014.

- قيام الجامعات بإدخال التعليم الإلكتروني في التعليم المحاسبي مما يدعم استخدام التقنيات الحديثة ويزيد من ضمان جودة التعليم المحاسبي؛
 - توطيد العلاقة بين أقسام المحاسبة وسوق العمل والسعي في إيجاد آليات تعاون وتنسيق مشتركة لضمان جودة مخرجات التعليم المحاسبي وتناسبها مع احتياجات سوق العمل المتغيرة؛
 - إعادة النظر في أساليب التدريس في أقسام المحاسبة بطريقة تتكامل فيها الدراسة النظرية والتطبيق العملي؛
- تتشابه دراستنا مع دراسة فتح الإله محمد أحمد محمد لدراسة العلاقة بين التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، وكذلك تتشابه في استخدام نفس أداة الدراسة الميدانية؛
- تختلف دراستنا مع دراسة فتح الإله محمد أحمد محمد بالنسبة لدراستنا دراسة علاقة بين تعليم محاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر من وجهة نظر ممارسي والأكاديميين في حين نجد دراسة فتح الإله محمد أحمد محمد ركزت على تعليم المحاسبي ومتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة بالسودان من وجهة نظر الأكاديميين وفئة أرباب العمل.

- دراسة Samuel Adaboh بعنوان

" AN EVALUATION OF THE BACHELOR DEGREE IN ACCOUNTING PROGRAM IN A GHANAIAN PRIVATE UNIVERSITY ¹"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم البرامج المحاسبية بجامعة خاصة في غانا من خلال معرفة وجهة نظر كلا من هيئة التدريس والطلاب الجامعيين والخريجين وأعضاء هيئة التدريس والمهنيين، معرفة وجهة نظر هيئة التدريس والمهنيين وتقييم البرامج ومدى توافقها مع معايير المهنية لتعليم المحاسبي، وكذا معرفة وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمهنيين على مدى توافق البرامج مع أهداف الجامعة وكلية الأعمال المسؤولة، بالإضافة لوجهة نظر الطلاب الجامعيين والخريجين وأعضاء هيئة التدريس والمهنيين على طرق نوعية في التعليم المحاسبي؛

أهم النتائج المتوصل إليها فتمثل فيما يلي:

- فيما يخص مؤشرات مدخلات العملية التعليمية عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية من وجهة نظر الطلاب وخريجي وهيئة التدريس ومسؤولي على البرامج المحاسبية؛
- كانت النتائج الإيجابية من خلال وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على أداء البرامج المعتمدة؛
- كانت النتائج الإيجابية من خلال وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على مؤشرات المخرجات العملية التعليمية؛

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل فيما يلي:

¹ - Samuel Adaboh, **AN EVALUATION OF THE BACHELOR DEGREE IN ACCOUNTING PROGRAM IN A GHANAIAN PRIVATE UNIVERSITY**, Tis research is a product of the graduate program in Curriculum and Instruction PhD at Andrews University. July 2014.

- تطوير مصادر المكتبة ووضع تسهيلات؛
- تطوير وسائل الأساليب في العملية التعليمية؛
- تطوير التدريس والمواد التعليمية بما يتماشى ومعايير الدولية؛
- توفير فرص من خلال دورات تدريبية لهيئة التدريس لتحديث وتطوير معلوماتهم.

تشابه دراستنا مع دراسة Samuel في أنها تسعى لتقييم برامج التعليم المحاسبي وجعلها تواكب التطورات العالمية ومعرفة مدى تأثيرها على المهنة من خلال معرفة وجهة نظر أكاديميين ومهنيين وكذلك تشابه في استخدام نفس أداة الدراسة الميدانية وعينة دراسة الأساتذة الأكاديميين للتعليم المحاسبي؛

تختلف دراستنا مع دراسة Samuel كونها تركز على جانب برامج تعليم المحاسبية فقط، بينما دراستنا تركز على التعليم المحاسبي بصفة عامة وأثره على تحقيق متطلبات المهنة وتختلف الدراسة الميدانية ل Samuel لأنه تم استخدام أربع (4) استبيانات لمعرفة وجهة نظر هيئة التدريس وأخرى خاصة بالطلبة تخصص محاسبة واستبانة خاصة بقطاع الأعمال لتقييم واقع التعليم المحاسبي، بينما دراستنا استخدمنا استبانة وحدة الأكاديميين والمهنيين .

- دراسة Yousef Mahmoud Ayyad بعنوان

" Evaluation of Accounting Education(Field Study: Auditing and AccountingOffices)¹"

هدفت الدراسة إلى تقييم خطط التعليم المحاسبي في قطاع غزة، وأيضاً تهدف الدراسة إلى تحديد المهارات والخبرات الأساسية اللازمة لسوق العمل، حيث تم تطبيق الدراسة على مؤسسة التدقيق والمحاسبة في قطاع غزة. لمعرفة مدى ملاءمة البرامج الدراسية لاحتياجات سوق العمل ومدى توافق مهارات خريج المحاسبة للوفاء بمتطلبات العمل.

أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل فيما يلي:

- ضرورة مراجعة الخطة الدراسية؛
- ضرورة تطوير أساليب تدريس التعليم المحاسبي؛
- وجود قصور فعلي في المعرفة والمهارات المطلوبة في سوق العمل.

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل فيما يلي:

¹ -Yousef Mahmoud Ayyad, Evaluation of Accounting Education(Field Study: Auditing and AccountingOffices)(thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the Master Degree of Accounting and Finance, The Islamic University of Gaza, July 2018.

- الالتزام بالمعيار الدولي الذي يعتبر الأساس للمهارات المطلوبة للمحاسب والتي تساهم في بيئة عمل مهنية، وتشمل هذه المهارات على المهارات الفكرية والتقنية والعملية ومهارات الاتصال والتواصل "المهارات الشخصية" والمهارات التنظيمية وإدارة الاعمال؛
- التركيز على تطوير التدريب الميداني الذي يساهم بشكل أساسي في تحسين معرفة خريج المحاسبة، من خلال عقد دورات مستمرة خلال فترة الدراسة تقوم على أساس الممارسة العملية.

تتشابه دراستنا مع دراسة Yousef Mahmoud Ayyad في أنها تسعى لتقييم برامج التعليم المحاسبي من وجهة نظر ممارسي المهنة وكذلك تتشابه في استخدام نفس أداة الدراسة الميدانية المعتمدة لجمع المعلومات وهي الاستبيان؛

تختلف دراستنا مع دراسة Yousef كونها تركز على جانب برامج تعليم المحاسبة فقط، بينما دراستنا تركز على التعليم المحاسبي بصفة عامة وأثره على تحقيق متطلبات المهنة وهناك اختلاف في الدراسة الميدانية Yousef لأنه تم استخدام الاستبيان لمعرفة وجهة نظر المهنيين، بينما دراستنا استخدمنا استبانة لمعرفة وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين في وقت واحد .

- دراسة H van Romburgh بعنوان :

"- Accounting education Investigating the gap between school university and practiceHA¹"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الفجوة بين التعليم المحاسبي ومدى كفاية محتوى برامجها، وكذا وتقييم الفجوة القائمة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات الممارسة المهنية، حيث تما استعمال الاستبيان الأول موجه الى الأساتذة محاضرين من مختلف الجامعات والثاني الطلاب الجامعيين من جامعة الشمال الغربي، والاستبيان لتقصي وجهة نظر المهنيين ممارسي المحاسبة.

أهم النتائج المتوصل إليها فتمثل فيما يلي:

- وجود فجوة واضحة بين التعليم المحاسبي والممارسات المحاسبية؛
- إن البرامج والأساليب المعتمدة حالياً لا تزود الطلبة بالمهارات اللازمة؛
- توضيح أسباب الفجوة القائمة بين التعليم المحاسبي وممارسات المحاسبة وتبين أن البيئة الاقتصادية في حالة تغير بينما التعليم في حالة ركود؛

¹ - H van Romburgh, **Accounting education Investigating the gap between school**, university and practiceHA, Dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the degree Magister Commercii in Accounting at the Potchefstroom Campus of the North-West University, May 2014.

- كانت النتائج الإيجابية من خلال وجهة نظر كل عينة من أفراد الدراسة على أداء البرامج ومؤشرات المخرجات .

أهم ما جاء في توصيات الدراسة فيتمثل فيما يلي :

- ضرورة وضع متطلبات قبول الطلبة في برنامج التعليم المحاسبي؛
- يجب أن تكون الوزارة على دراية باحتياجات الجامعة المتعلقة بالمواد المحاسبية وإدراجها ضمن البرامج والمقررات الدراسية؛
- إلزامية الطلبة على التدريب الميداني في أثناء المشوار الدراسي؛
- ضرورة إدراج تدريس الإنجليزية وأعطائها اهتماما كبيرا لحكم الحاجة لها في بيئة العمل.

تشابه دراستنا مع دراسة H van Romburgh في أنها تقييم واقع التعليم المحاسبي وعلاقته بالمهنة من خلال معرفة وجهة نظر أكاديميين ومهنيين وكذلك تشابه في استخدام نفس أداة الدراسة الميدانية ومجتمع دراسة الأساتذة الأكاديميين للتعليم المحاسبي والمهنيين ممارسي للمهنة؛

تختلف دراستنا مع دراسة H van Romburgh تم استخدام ثلاثة استبيانات لمعرفة وجهة الاستبيان الأول موجه الى الأساتذة المحاضرين من مختلف الجامعات والثاني الطلاب الجامعيين من جامعة الشمال الغربي، والاستبيان لتقصي وجهة نظر المهنيين ممارسي المحاسبة H van Romburgh، بينما دراستنا استخدمنا استبانة وحدة لمعرفة وجهة نظر المهنيين ممارسي المحاسبة على حد سواء.

أما عن أوجه التشابه واختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فتبين لنا أن موضوع التعليم المحاسبي من أهم المقومات التي تساهم في تطوير مهنة المحاسبة وهو محل اهتمام العديد من الباحثين، حيث أنجزت دراسات متعددة فيه واتفقت درستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون لكنها قد اختلفت نوعا ما سواء من حيث طريقة المعالجة أو من حيث عينة الدراسة المدروسة، لذا سنتطرق إلى ما يميز الدراسة الحالية عن دراسات السابقة:

من حيث الهدف: إن ما تتميز به هذه الدراسة هو محاولة إظهار كيفية تأهيل مهنة المحاسبة من خلال التركيز على التعليم المحاسبي وتوضيح الأثر الذي يمكن أن يحدثه من خلال زاوية مدخلات العملية التعليمية من حيث سياسات القبول في تخصص المحاسبة والبرامج وأساليب التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية ومن زاوية مخرجات العملية التعليمية المحاسبية والتي تهتم بدورها على نوعية وكفاءة الخريجين والتي تركز على المهارات المهنية، حيث تم الدمج بين مدخلات ومخرجات التعليم المحاسبي.

من حيث العينة وطريقة المعالجة : تميزت الدراسة الحالية من خلال جمع المعلومات بالاعتماد على أداة استبانة وذلك لتقصي وجهة نظر الأكاديميين المتمثلة في أساتذة التعليم المحاسبي الجامعي والمهنيين كونهم الممارسين للمهنة بالواقع

الميداني بالإضافة الى استعمال المقابلة مع بعض المهنيين والأكاديميين المهتمين بالمجال المحاسبي وتأكيد بعض الحقائق بالملاحظة، أما بالنسبة للدراسات السابقة فتم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتعتبر الدراسة الحالية مكتملة للدراسات السابقة.

عاشرا: هيكل الدراسة

لمحاولة الإجابة على إشكالية ، سعيا منا لإثبات صحة الفرضيات المطروحة من عدمها سيتم تناول الموضوع من خلال ثلاثة فصول نظرية إضافة إلى الفصل التطبيقي، بغية الإلمام بجوانب الموضوع قدر الإمكان.

الفصل الأول الذي سوف نستعرض فيه "الإطار الفكري والنظري للمحاسبة"، وسيتم من خلاله عرض تطور الفكر المحاسبي، إضافة إلى لتطرق لماهية المحاسبة، كما سيتم فيه التطرق لمداخل التنظير المحاسبي؛

أما الفصل الثاني فلقد تمحور حول "الإطار النظري لمهنة المحاسبة بالجزائر"، ومن خلاله سيتم عرض ماهية مهنة المحاسبة، إضافة إلى التطرق لمختلف الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة بالجزائر، كما سيتم توضيح متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة؛

أما الفصل الثالث نستعرض فيه "الإطار النظري التعليم المحاسبي"، وسيتم من خلاله التطرق إلى ماهية التعليم المحاسبي، وعلاقته بمعايير التعليم المحاسبي الدولية ودورها في تطويره، وأخيرا سيتم من توضيح متطلبات تطوير التعليم المحاسبي؛

أما الفصل الرابع من هذه الدراسة، فهو الفصل الذي سيتعلق بالدراسة الميدانية حول "تقييم واقع التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر"، وسيتم من خلاله عرض لمنهجية الدراسة الميدانية وأدواتها، بالإضافة إلى عرض صدق وثبات الاستبيان، وأخير سيتم عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

وبالله التوفيق.

الفصل الأول

الإطار الفكري والنظري للمحاسبة

تمهيد

عرفت المحاسبة تغيرات جذرية منذ ظهور أول ممارسة لها إلى غاية اليوم، ولقد أسهمت هذه التغيرات بشكل كبير في تطوير هذه المهنة، وكانت محل اهتمام العديد من المهنيين والباحثين والمفكرين، الذين كان لهم الفضل الكبير في إعطاء المحاسبة نقلة نوعية وشكلية كبيرة في جميع ميدانها.

أصبحت للمحاسبة أهمية بالغة في الواقع الاقتصادي، وهذا نتيجة الحاجات المتزايدة من داخل المؤسسة ومن خارجها، فكانت هناك حاجة ملحة من داخل المؤسسة إلى تحديد وقياس النشاط الاقتصادي بكفاءة وفعالية، مما ساهم في تطوير طرق وأساليب المحاسبية لضمان سيرورة نشاطها وتوصيل أفضل المعلومات في اتخاذ القرارات وتحقيق أهدافها، كما كانت هناك حاجة لكل من له علاقة بالمؤسسة بمعرفة وضعية المؤسسة من مستخدمي المعلومات في المجتمع لضمان معاملاتهم.

وباعتبار المحاسبة على أنها علم قائم بذاته مما يتطلب ضرورة قيامها على جملة من تطبيقات العملية قويمه على أسس نظرية تدعمه، بدأت الحاجة الملحة لوجود نظرية محاسبية تشكل البنية القاعدية للتطبيق تساعد في تفسير والتنبؤ بالظواهر المحاسبية وتحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة المتمثل في القياس والإفصاح المحاسبي.

وعليه سيتم التطرق إلى أهم مراحل تطور التاريخي للفكر المحاسبي ومعرفة المدارس التي اهتمت بذلك من أجل وضع اطار عام للنظرية المحاسبية وما تحتويه من فروض ومبادئ محاسبية.

كما سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث من أجل الإلمام بالإطار النظري للمحاسبة:

المبحث الأول : تطور الفكر المحاسبي

المبحث الثاني : ماهية المحاسبة

المبحث الثالث : مداخل التنظير المحاسبي

المبحث الأول: تطور الفكر المحاسبي

إن التطرق لدراسة موضوع المحاسبة يتطلب منا الوقوف للتعرف على الخلفية التاريخية لنشوء المحاسبة ومراحل تطورها عبر العصور التاريخية ومختلف الأحداث الهامة والحاجة الضرورية إلى اعتماد دور المحاسبة، ومحاولة إبراز تحولاتها عبر مدراس الفكر المحاسبي.

المطلب الأول: نشأة المحاسبة وتطورها التاريخي

لقد مر تطور المحاسبة بعدة مراحل وذلك تماشيا مع تطورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعملية للإنسان، وكتيجة للجهود المبذولة في المجال العلمي والعملية قصد تلبية الحاجات المتغيرة المستمرة لمعلومات محاسبية ملائمة وفعالة لجميع الأطراف المستفيدة من خدماتها.

الفرع الأول: المحاسبة في العصور القديمة والوسطى

تشير الدراسات المحاسبية أن إمساك الدفاتر يرجع تاريخيا إلى سنة 3600 قبل الميلاد، كما أن بعض المفاهيم المحاسبية ترجع إلى العهود الإغريقية والرومانية القديمة.¹ كما أرجع البعض أن العوامل الرئيسية التي ساهمت في تطور المحاسبة استخدام العملة النقدية في التداول بدلا من المقايضة، إذ قدم ذلك أداة للقياس المحاسبي كما أن اختراع الورق كان هو الآخر له الدور الكبير في تسهيل عمليات القيد المحاسبي التي جعلت من المحاسبة أكثر وضوحا وفاعلية وذات منافع اقتصادية، كما ساعدت العوامل الاقتصادية والقانونية أيضا في تطوير الوسائل والإجراءات العملية للمحاسبة في المجتمع، وهو ما تجسد شريعة حمورابي قبل حوالي 2000 عام قبل الميلاد، التي حددت العقوبات الجزائية عن عدم التزام التجار بتنفيذ العقود التجارية، كما تم العثور على العديد من الأرقام الطينية والألواح الفخارية التي يعود تاريخها إلى الحضارة الأكادية وبحدود ألف عام قبل الميلاد توضح التسجيل والإشراف على المعاملات التجارية فيما بين التجار ووكلائهم لضمان حقوق السماسرة في إبرام العقود التجارية، ومع اكتشاف الأرقام العربية العشرية واستخدامها بدلا من الأرقام اللاتينية والرومانية ساعدت في حل العديد من المشاكل الحسابية التي يوجهها التجار في شتى أنحاء العالم عند قيد وتسجيل العمليات التجارية.² وعليه يمكن القول أن المحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد اختراع الأرقام، واختيار النقود وحدة قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة غير أن الأمر يختلف عن مراقبة الحسابات والتي لم تظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي بقواعده ونظرياته، لفحص حسابات النظام من حيث مدى تطبيق تلك القواعد والنظريات عند التسجيل فيها.³

¹ - عبد الحفي مرعي، محمد سمير الصبان، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص130.

² - هادي رضا الصغار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، ج1، دار الثقافة، ط2، عمان، الاردن، 2011، ص 22.

³ - محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص07.

الفرع الثاني: المحاسبة في العهد الإسلامي

ظهرت أهمية المحاسبة في الدولة الإسلامية، فكان للمحاسبة مكانة عقائدية وتطبيقية تمشيا مع التعاليم السماوية السمحاء التي شملت كل نواحي الحياة، فالمحاسبة في كتاب الله الكريم دلت عليها مواقع وموضوعات عديدة، كما في قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ " الآية 282 من سورة البقرة.

أما في السنة النبوية الشريفة فإن النبي محمد صلى عليه وسلم كان يتخذ المحاسبين والكتاب لغرض ضبط الأموال للمعاملات المالية والديون والصدقات، وكذلك الحال في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الاموية والعباسية حيث أنشأت الدواوين لتكون مؤسسات تمثل بيت مال المسلمين، كبيت المال وديوان الخراج وغيرها هذا وقد استخدمت مجموعة دفترية ومستندية متكاملة لإثبات المعاملات المالية وتلخيصها والرقابة عليها، ففي الدواوين كان هناك دفتر اليومية الذي يشابه دفتر اليومية العامة والمخزونات الذي يماثل دفتر الأستاذ (الرصيد والأقفال والختمة الشهرية) تقابل ميزان المراجعة الشهري بينما الختمة السنوية تقابل ميزان المراجعة السنوي والارتفاع يقابل الميزانية العمومية والبراءة والشاهد يمثلان المستند الخارجي والداخلي، واستمر تطور المحاسبة في الدولة الإسلامية حتى أصبح لها دور هام بارز اجتماعيا كالمحاسبة عن الزكاة والغنائم وغيرها¹.

الفرع الثالث: المحاسبة في عصر التجارة

تعتبر هذه الفترة كانت فيها أول نشر من أعمال مكتوبة عن إمساك بالدفاتر على أساس القيد المزدوج كان في عام 1494م حيث قام لوقا باكيولي lucapacioli بنشر كتاب يحتوي في قسم منه على وصف إمساك الدفاتر على أساس القيد المزدوج بينما خصص الكتاب أصلا للرياضيات وهذا بالرغم من أن إمساك الدفاتر على أساس القيد المزدوج لم يكن من مبتكرات باكيولي حيث نشأ قبل ذلك، إلا أن نشر الطريقة أدى إلى انتشارها بسرعة في القارة الأوروبية، فقد صدرت الكتابات في توصيف طريقة القيد المزدوج وذلك في خلال القرن 16م في كل من ألمانيا وإنجلترا وفرنسا على نمط توصيف باكيولي لها مما يساعد هذا الانتشار على مدى القرنين 16 و17م، وترجع نشأة فكرة القيد المزدوج وإمساك الدفاتر على أساسها إلى نمو التجارة وصاحبها من قيام الائتمان التجاري والمشاركة في العمليات التجارية بالمدن الإيطالية القديمة، ولعل أهم العوامل التي ساعدت على انتشار نظرية القيد المزدوج في ذلك الوقت هو قيام شركات الأشخاص في شكل شركات محاصة وشركات تضامن حيث ظهرت فكرة الوحدة المحاسبية وعملية حساب الأرباح على العمليات التجارية حيث يتحدد لكل شريك نصيبه فيها². وقد حدد هندركسون أربع مميزات لإمساك الدفاتر على أساس القيد المزدوج في بداية القرن 16 كما يلي:

¹ - عبد الستار الكبيسي، شامل في مبادئ المحاسبة، بدون دار النشر، الأردن، 2010، ص ص 15-16.

² - عبد المحي مرعي، محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 131.

- كان الهدف من المحاسبة في تلك الفترة هو تقديم أملاك المؤسسة بالبيانات التي تستخدم كأساس لمنح الائتمان وكوسيلة لتحديد حقوق الشركاء وكهدف لتوضيح أصول وخصوم المؤسسة، وكانت الحسابات تعد من أسرار التاجر الخاصة ولا يجوز إفصاح عنها إلى أي طرف خارجي؛
- لم يكن للوحدة المحاسبية حدود واضحة فكثيراً ما كانت الحسابات تظهر العمليات الخاصة بالمالك بالإضافة إلى العمليات التجارية فقد ذكر هندركسون نقلاً عن باكيولي على سبيل المثال أن المخزون كان يشتمل على النقدية والأشياء الثمينة والملابس والسلع المنزلية وكل الممتلكات التي تقع في حيازة المحاسبية حيث وجد أن كثير من التجار يحتفظ بمجموعة دفاتر مستقلة لعملياته التجارية وأخرى لعملياته الخاصة؛
- لم تكن فكرة الفترة المحاسبية أو فرض استمرار الوحدة المحاسبية من الأمور المعروفة، ويرجع ذلك أساساً إلى أن معظم العمليات التجارية كانت عمليات محددة ومستقلة تنتهي بمجرد تحقيق الغرض المحدد منها وعلى هذا الأساس فكان تحديد الربح يتم عند انتهاء العملية ومن ثم فلم يكن هناك حاجة للمحاسبة على أساس الاستحقاق ولم توجد مقدمات ومستحقات فيما يتعلق بالإيرادات والمصروفات، بالإضافة إلى أن الأصول الثابتة في حالة وجودها كانت تلعب دوراً ثانوياً ولم تكن جزءاً ملموساً من أصوله ومن ثم لم تقم الحاجة الفعالة لحساب الامتلاك؛
- كانت القيود في الدفاتر وصفية إلى حد كبير وتحدد مواصفات العملية بأدق التفاصيل، وذلك لتعدد وحدات النقد الموجودة حينئذ عدم وجود وحدة قياس موحدة يمكن الاعتماد عليها كمقياس للقيمة في كل العمليات التي يقوم بها التاجر.¹

الفرع الرابع: المحاسبة في عصر الثورة الصناعية

هذه المرحلة الممتدة خلال أوائل القرن (20) حيث نتج عن قيام الثورة الصناعية حدوث تطور في شكل مؤسسات الأعمال فظهرت شركات المساهمة التي تميزت بانفصال الملكية عن الإدارة وتعقدت العملية الإنتاجية، وزادت حدة المنافسة بين الشركات، مما أدى إلى صعوبة وتعقد العملية الإدارية فأصبحت المحاسبة وسيلة لخدمة الإدارة إلى أصحاب المشروعات، وكذلك تميزت بزيادة حجم المشروعات وضخامتها، بالإضافة إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحدث تقدم كبير في العديد من مجالات وزيادة حدة المنافسة بين المشروعات كل ذلك أدى إلى تزايد الحاجة إلى المعلومات المحاسبية لخدمة جميع فئات المجتمع لترشيد عملية اتخاذ القرارات، وأدى ذلك إلى تطور المحاسبة ذاتها فظهرت فروع جديدة من المعرفة المحاسبية مثل: المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية إلى غير ذلك من فروع المحاسبة التي ظهرت وسوف تتنوع مع مرور الزمن.²

¹ - عبد الحفي مرعي، محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 132.

² - عبد الناصر محمد السيد درويش، مبادئ المحاسبة المالية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2010، ص 19.

المطلب الثاني: طبيعة الأنشطة المحاسبية

باعتبار المحاسبة علم من العلوم الاجتماعية التي تتطور بتطور المجتمع في كافة جوانبه، فكان هناك اختلاف في وجهة نظر الباحثين والمفكرين في تحديد دورها في الواقع الميداني أدى هذا الجدل إلى تشعب طبيعتها ودورها وفيما يلي يمكن إدراج طبيعة الأنشطة المحاسبية¹:

الفرع الأول: المحاسبة كنشاط خدمي

إن المحاسبة ليست الغاية في حد ذاتها فإننتاج وتوصيل البيانات والمعلومات من المصادر المحاسبية تستمد أهميتها وضرورتها وكذلك منفعتها من مدى فاعلية تلك البيانات والمعلومات في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية وترشيد عمليات توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية النادرة في الوحدات الاقتصادية المعنية، وذلك من تلك الأطراف المهمة المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين التي تحتاج إلى تلك المعلومات وتستخدمها في اتخاذ أنواع القرارات؛

الفرع الثاني: المحاسبة كنظام وصفي وتحليلي

حيث تحدد المحاسبة مجموعة كبيرة من الاجراءات والمعاملات التي تختص بتسجيل ووصف النشاط الاقتصادي، ومن خلال قياسها وتحليلها وتلخيصها فأنها تخفض من تلك البيانات عن طريق تجميعها في مجموعة من البنود الصغيرة والجوهرية وذات العلاقة المتداخلة بينها، وتقوم بإعداد تقرير عنها لوصف المركز المالي ونتائج العلاقة المتداخلة بينها، وتقوم بإعداد تقرير عنها لوصف المركز المالي ونتائج أعمال النشاط الاقتصادي والتدفقات النقدية للمؤسسة².

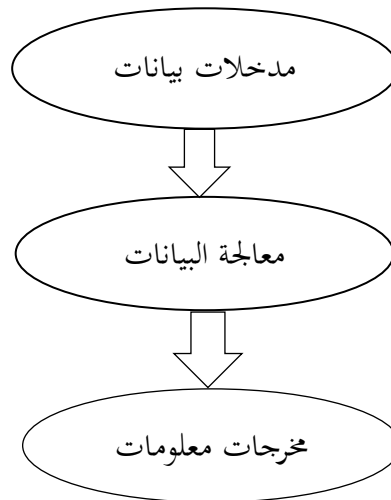
الفرع الثالث: المحاسبة كنظام معلومات

إن المحاسبة نشاط خدمي وليست غاية في ذاتها، وتنبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن أن توفرها تلبية لاحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية، وهذا يمكن اعتبار المحاسبة مصنعا للمعلومات إن سيرورة التدفق في أي نظام للمعلومات في ثلاثة خطوات متتالية:

¹ - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الاردن، 2009، ص 16.

² - عبد الناصر محمد السيد درويش، مرجع سبق ذكره ، ص20.

الشكل رقم (1-1): يوضح الأنشطة العملية المحاسبية.



المصدر: رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

وانطلاقاً من الأنشطة الثلاثة للعملية المحاسبية وعليه يمكن الاعتبار المحاسبة كنظام المعلومات.

الفرع الرابع : المحاسبة كأحد فروع العلوم الاجتماعية

تشارك المحاسبة مع العديد من الفروع الأخرى في كونها مجالاً فكرياً يعتمد الطريقة العلمية في تناول المشكلات المحاسبية وإخضاعها للتحليل والبحث، ويقوم المنهج العلمي على الاستدلال المنطقي، فهو يعتمد على ثلاثة عناصر الاستنباط، الاستقراء، التجريب. فالمنهج العلمي هو مزيج من هذه العناصر الثلاثة وتختلف نسب المزج ومدى الاعتماد على أي منها باحث آخر وذلك باختلاف الهدف من النشاط البحثي واختلاف طبيعة مجال الدراسة، فقد يغلب على بعض البحوث الصفة الاستنباطية مع اعتماد أقل على الاستقراء والتجريب وفي بعض البحوث الأخرى يغلب الطابع الاستقرائي والتجريبي مع اعتماد أقل على الاستنباط، وفي كل الأحوال لا بد من توافر العناصر الثلاثة معاً، وإلا خرج البحث عن العلمية، ولقد نشأ في مجال البحث المحاسبي مدخلان رئيسيان:

- المدخل المعياري: يسمى أيضاً قياسي أو المدخل الوصفي؛

- المدخل الوضعي: يسمى أيضاً الإيجابي أو المدخل الوصفي؛

ولتوضيح الفروق الجوهرية بين المدخلين فإن المدخل المعياري الوصفي يعتمد بصورة أساسية على الاستنباط، وبصورة ثانوية على الاستقراء والتجريب¹.

¹ - رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 25 - 26 .

الفرع الخامس: المحاسبة كسلعة

ينظر للمحاسبة كسلعة ناتجة من نشاط اقتصادي أو سلوكية اقتصادية، فالمحاسبة قائمة في الوجود لأن هناك طلب على معلومات متخصصة وأن المحاسبين راغبين وقادرين على انتاجها، وكسلعة عامة فإن المحاسبة توفر أرضية مثالية لتشريعها أي تنظيمها واصدراها من خلال سن التشريعات والتوجيهات والارشادات مما يمكنها من خلق تأثير على سياسة عامة ومراقبة كافة أنواع العقود بين مؤسسة الأعمال التجارية وبيئتها، وعليه فاختيار المعلومة المحاسبية أو الطرق المحاسبية الفنية قد يكون له تأثير على رفايته باختلاف المجموعات في المجتمع ونتيجة لذلك هناك سوق للمعلومات المحاسبية في ضوء الطلب والعرض¹.

المطلب الثالث: مدراس الفكر المحاسبي

لقد ظهرت المدراس المحاسبية منذ بداية القرن 20م، وكانت تستخدم مناهج علمية مختلفة وصنفت مدراس الفكر المحاسبي إلى ثلاثة مستويات نذكر كما يلي²:

الفرع الأول: المدرسة التقليدية

تتم هذه المدرسة بوصف التطبيق العملي وإيجاد مبررات منطقية لهذا التطبيق ومحاولة تطويره من خلال وضع مفاهيم أساسية تحكمه، ومن تم إيجاد قواعد أساسية استنادا على الواقع العملي يتم من خلالها التنبؤ بالمعالجات المحاسبية المستقبلية، ويركز مبدأ هذا الفكر على الإجراءات المحاسبية دون النظر إلى ارتباط تلك الإجراءات بالواقع، وتتلخص تلك الإجراءات طبقا للفكر المحاسبي في تحديد مدخلات النظام والمتمثلة بكونها أحداث مالية محددة (فرض الوحدة المحاسبية)، وأن تكون هذه الوحدة مستمرة (فرض الاستمرار) أن تنتج تقارير دورية (فرض الدورية)، وترتكز إجراءات النظام حسب هذا الفكر على القياس المحاسبي أي ترجمة الأحداث المالية للوحدة المالية المحاسبية المستمرة إلى لغة الأرقام باستخدام إجراءات محددة، وتلزم بضرورة توفير دليل موضوعي على وقوع الحدث، وتتركز على مخرجات النظام حسب أفكار هذه المدرسة على شكل القوائم المالية وكمية نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في نتائج القياس المحاسبي، وعليه فهذه المدرسة تركز على بناء النظرية من خلال الإجراءات المحاسبية الخاضعة لقواعد محددة أهمها التمسك بموضوعية القياس أو توافر الدليل الموضوعي للحدث المالي بغض النظر عن نتائج القياس.

¹ - أحمد ريجي بلكاوي، نظرية محاسبية، ترجمة رياض العبد الله، طلال الجحاوي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2009، ص 139.

² - قطيب عبد القادر، العوامل المؤثرة على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة غرداية، 2017، ص9.

الفرع الثاني: المدرسة التفسيرية

تعتمد هذه المدرسة على إيجاد علاقة مباشرة بين قياس الحدث والواقع، فالاختلاف في الإجراء المحاسبي يؤدي إلى الاختلاف في نتائجه، ولا يمكن تفسير تلك النتائج أو ربطها بالواقع الاقتصادي إلا من خلال تلك الإجراءات ويركز مبدأ هذا الفكر على أنه لا معنى لنتائج القياس ولا يمكن ربطها بالواقع العملي بمعزل عن السياسة المحاسبية المختارة وتركز هذه المدرسة على العلاقة بين ظاهرة ما وتعبير عنها، ويمكن تحقيق هذه النظرية بإجراء البحوث التي تهدف هذه النظرية بإجراء البحوث التي تهدف إلى تحديد ما إذا كان مستخدموا المعلومات المحاسبية يفهمون المعنى الذي يقصده منتجو المعلومات، إن المدرسة التفسيرية تهتم بتحليل واستدلال الممارسات المحاسبية للتركيز عليها باعتبارها موضوع بحث أو تنظير ويدعوا مفكري هذه المدرسة إلى ضرورة بناء نظرية محاسبية تعطي للقياس معنى واقعيًا وعمليًا وتنقسم إلى النظرية الموجبة التي تهدف إلى وصف وتفسير سلوك وممارسات الأطراف التي لها دور أساسي في موضوع المحاسبة، وذلك من أجل وضع افتراضات لتصرفاتهم والنظريات التاريخية التي تتعامل مع الممارسات الاجتماعية والتنظيمية التي تركز عملية العد .

الفرع الثالث: المدرسة السلوكية

تعتمد هذه المدرسة على دراسة سلوك المستفيدين من القوائم المالية وذلك بدراسة أنماط القرارات التي يستخدمونها لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومن ثم محاولة تحديد مدخلات تلك القرارات لأغراض إنتاجها بما يتلاءم مع تلك القرارات وعليه فإن التركيز ليس على الإجراءات المحاسبية أو النظام المحاسبي وإنما على فائدة مخرجاتها للمستفيدين ومن ثم تطوير المخرجات بما يتلاءم مع تلك الحاجات وهذا يعني أن أصحاب هذا الاتجاه قد يقبلون القياس الموضوعي أحيانًا وقد يقبلون القياس الواقعي أحيانًا أخرى، حسب ما تقتضيه احتياجات المستفيدين والتأثير في سلوكهم.

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة

عرفت المحاسبة تغيرات جذرية منذ ظهورها في العصر القديم إلى غاية يومنا هذا في مختلف جوانبها، وذلك استجابة لتطور العوامل الاقتصادية والقانونية، وقد صاحب هذا التطور تنوع المحاسبة إلى عدة فروع يعمل كل منها في مجال قياس وتجميع البيانات وإعداد وإيصال المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة بغية تحقيق الغرض المرجو منها.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة

إن تعريف المحاسبة ينطلق من تحديد نطاق عمل المحاسبة وطبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وحيث تتوفر للمحاسبة مفاهيم متعددة فكل حسب منظوره فمنهم يراها وظيفة من وظائف المؤسسة وآخر كنظام من الأنظمة، ولتوضيح مفهوم المحاسبة سنوضح مختلف التعاريف المهنية والأكاديمية ومعرفة أهدافها بالنسبة لجميع الأطراف المستفيدة والمهتمة بخدماتها.

الفرع الأول: تعريف المحاسبة

تعرف بأنها "فن تسجيل وتلخيص الأحداث الاقتصادية أو العلم الذي يبحث عن طريق تسجيل وتبويب وتحليل المعاملات المالية المختلفة للمؤسسة لخدمة معين وأنها العملية التي يتم بها تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية تساعد مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة"¹.

تعرف من طرف الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين (AAA) عام 1940م ونصه فيما يلي: "المحاسبة نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب ثم تلخيص العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية، وذلك بقصد تحديد نتيجة أعمال هذه الوحدة عن فترة مالية معينة وتحديد مركزها المالي في نهاية الفترة"².

كما عرفها مجمع المحاسبين الهولنديين: "بأنها طريقة منظمة لتسجيل وتبويب المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة في صورة تقارير لإدارة من يهمهم الأمر"³.

تعرف أيضا "بأنها مجموعة من الحسابات المتبعة وممسكة وفق قواعد فهي عبارة عن نظام معلومات خاضع لإجراءات ومعايير بحيث يمكننا العمل بها وتطويرها داخل المؤسسة لبلوغ كفاءة عالية في تحقيق الأهداف"⁴.

تعرف أيضا "بأنها مجموعة من الفروض والمبادئ المتعارف عليها المقبولة والتي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية المتعلقة بوحدة محاسبية بقصد تحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة متحققة وكذلك المركز المالي الذي يتمتع به في الفترة المالية"¹.

¹ - سيد عطالله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الرابحة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2009، ص 21.

² - محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر، ط 4، عمان، الاردن، 2007، ص 25.

³ - حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبية ودوره في اتخاذ القرارات الانشائية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 25.

⁴ - capron, M, la comptabilité en perspective, (paris :édition la découverts, 1993), p:3.

يتضح من خلال هذه التعريفات السابقة على أن المحاسبة هي مجموعة فروض ومبادئ يتم من خلالها تجميع وتلخيص وتحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة وقابلة للقياس على أساسها يتم إعداد تقارير هادفة وإيصالها إلى الأطراف المعنية.

الفرع الثاني: أهداف المحاسبة

تهدف المحاسبة لتقديم المعلومات إلى المجتمع الاقتصادي هذه المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي ويجب أن تكون تتمتع بمواصفات أساسية بهدف الالتزام بتحقيقها وفيما يلي نذكر أهداف المحاسبة²:

- الموثوقية نتيجة لتوفر الموضوعية في البيانات المحاسبية وخضوعها إلى المبادئ المتعارف عليها عند قيدها في الدفاتر وشمولها بالعملية المحاسبية في الدراسة والتحليل والتفسير؛
- المنفعة في اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المهتمة حيث يستوجب أن تخدم هذه المعلومات كافة الأطراف بصورة عادلة وبذلك ظهر ما يسمى بمفهوم العدالة في التقارير والقوائم المالية؛
- عنصر التزام في المعلومات بأن يتم تقديمها في وقت مناسب وأن لا تتقدم بشكل مفرط؛
- القابلية التنبؤية، أي تساعد الأطراف المهتمة في التنبؤ بقابلية الوحدة الاقتصادية في الاستمرار بأداء أعمالها وتحقيق المنافع؛
- التقييم والتحليل وتفسير الظواهر منطقياً التي تكون ضمن نطاق العملية المحاسبية؛
- توجيه السلوك بما يكفل تحقيق القيم والأهداف العملية المحددة.

المطلب الثاني: وظائف وأنواع المحاسبة

نتيجة لتوسع نطاق المحاسبة والحاجة الملحة والمتزايدة إلى المعلومات المحاسبية، مما أدى لتعدد أنواعها وبغية للتحقيق الغاية منها لا بد من القيام بمجموعة الوظائف وتجسيدها في المؤسسة.

الفرع الأول: وظائف المحاسبة

يمكن تحديد وظائف المحاسبة كالاتي³:

- تحضير الدفاتر والسجلات والمستندات الملائمة للمشروع؛
- إثبات وقيد العمليات المالية في دفاتر المشروع من إيرادات ومصروفات ومدىونية لصالح المشروع والأصول والالتزامات وحقوق الملكية؛

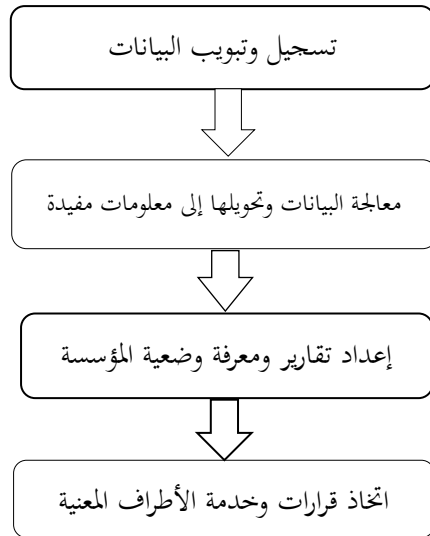
¹ - هادي رضا الصفار، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² - هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، ج2، دار الثقافة، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص29.

³ - هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص26.

- التقرير عن نتائج الأعمال من ربح أو خسارة متحققة خلال الفترة المالية وتحديد المركز المالي؛
- تقديم المعلومات المالية عن النشاط وعن الموارد الاقتصادية لغرض اتخاذ القرارات سواء للعملية الإدارية أو للمستثمرين. ومن خلال ما سبق يمكن توضيح وظائف المحاسبة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): يوضح وظائف المحاسبة في المؤسسة.



المصدر: هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية والعملية في القياس

المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 26..

الفرع الثاني: أنواع المحاسبة

تطور نطاق المحاسبة نتيجة لتفاعلها مع الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، مثلها مثل باقي أنواع المعرفة، واستجابة للاحتياجات المستجدة لتتنقسم إلى أنواع وكل نوع يعبر عن وجهة النظر التي ينظر منها إلى المحاسبة ولعل أهم أنواعها فيما يلي¹:

أولاً: المحاسبة المالية

هي نظام للقياس والاتصال يعمل على تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية التي تقوم بها الوحدة المحاسبية، وتتم هذه الوظائف بصورة تمكن من تحديد نتيجة تلك العمليات من ربح أو خسارة وخلال فترة زمنية معينة وتحديد الموارد المملوكة لتلك الوحدة في نهاية تلك الفترة، وما عليها من التزامات في نفس التاريخ وتستهدف المحاسبة المالية من ممارسة تلك المهام إلى توفير التقارير المالية الخارجية عن المشروع.

ثانياً: المحاسبة الإدارية

تعمل على توفير المعلومات التي تساعد إدارة المشروع على رسم سياستها المستقبلية وبناء الخطط، واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذ تلك الخطط، ومقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط، ولاشك أن جوهر العملية الإدارية واتخاذ القرارات،

¹ - أحمد محمد نور وشحاتة السيد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 29-30.

وتتوقف جودة القرارات على دقة المعلومات التي توفرها المحاسبة الإدارية ويلاحظ أنها توفر كمية هائلة وتفصيلية من المعلومات التي تستخدم في كثير من الأغراض على عكس المحاسبة المالية التي توفر معلومات مجمعة وتاريخية ومعروضة في إطار مجموعة من المبادئ والافتراضات والمعتقدات المحددة.

ثالثا: محاسبة التكاليف

تهدف إلى توفير المعلومات المتعلقة بتكلفة الإنتاج وتحقيق الرقابة على عناصر التكاليف المختلفة، وتقوم محاسبة التكاليف بتجميع وتحليل وتبويب عناصر التكاليف وتخصيصها على المنتجات والأنشطة التي يتم إنتاجها، وتقدير التكاليف المستقبلية وبناءا عليه ظهرت أنظمة التكاليف المعيارية أو النمطية.

رابعا: المحاسبة الضريبية

تستهدف تطبيق أحكام القانون الضريبي والقوانين المعدلة له لتحديد الربح الضريبي أو الوعاء الخاضع للضريبة، وذلك تمهيدا لتحديد قيمة الضريبة المستحقة للخزينة العامة، إن القانون الضريبي يحدد الأحكام والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند قياس الربح الضريبي، وهذه الأحكام والقواعد لا تتفق في بعض الحالات مع قواعد القياس المحاسبي للربح، وإنما تختلف معها وبالتالي ينبغي الإلمام بأحكام تحديد الربح الضريبي وتطبيقها وذلك حتى يمكن إعداد الإقرار الضريبي والمعلومات الضريبية الأخرى التي تلتزم المؤسسة بإعدادها وفقا لأحكام القانون الضريبي.

خامسا : المحاسبة الحكومية

تهدف إلى تسجيل التصرفات المالية للوحدات الحكومية في إطار محدد يحكمه القانون واللوائح المالية، وذلك بغية التحقق من تطبيق القوانين واللوائح والموازنات التي تلتزم بها تلك الوحدات الحكومية، إن المحاسبة الحكومية تقوم على مبدأ الاعتمادات أو المخصصات بمعنى تخصيص اعتماد معين لغرض معين، ويهدف التسجيل في المحاسبة الحكومية إلى الكشف عن مدى التزام الوحدات الحكومية بالصرف في حدود الاعتمادات، ولا تهدف إلى قياس نتيجة الأعمال أو تحديد المركز المالي أو قياس التكلفة.

سادسا: المحاسبة القومية

تهدف إلى توفير المعلومات التي تعكس الأداء الاقتصادي للمجتمع والوحدات التي يتكون منها في صورة تجمعية خلال فترة زمنية محددة، وتقوم على المبادئ والقوانين الاقتصادية التي تحكم تحديد المعلومات التي تقوم بتوفيرها وتعد معلومات المحاسبة القومية على مستوى المجتمع كله، وتساعد المحاسبة القومية على تحليل الظواهر الاقتصادية ودراستها، وبالتالي فهي تمكن من التخطيط الاقتصادي على المستوى القومي.

سابعاً : مراجعة الحسابات تهدف إلى تقديم معلومات عن مدى صحة وعدالة البيانات الواردة في القوائم البيانات للوحدة الاقتصادية استناداً للمبادئ المحاسبية المقبولة، وتجري هذه المراجعة بواسطة مكاتب أو أشخاص مؤهلين من قبل جهات أو معاهد مهنية متخصصة¹.

¹ - عبد الستار الكبيسي وآخرون ، المحاسبة المالية المبادئ والإجراءات ، ج 1 ، دار الحامد ، جامعة البناات الأردنية ، الأردن ، 1999 ، ص 24.

المبحث الثالث: التنظير المحاسبي

إن التغيرات السريعة التي عرفتتها بيئة المحاسبة وكذا تطور الممارسة المهنية للمحاسبة وذلك نتيجة لتلبية الحاجة المتزايدة لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية، مما أدى لوضع أسس وإطار متكامل يتم الاعتماد عليه والمتمثل في نظرية المحاسبة، وعليه سيتم التطرق لمفهوم نظرية المحاسبة وأهم الفروض والمبادئ المحاسبية.

المطلب الأول: مداخل النظرية المحاسبية

لقد تعددت اجتهادات الباحثين لوضع هيكل لنظرية المحاسبة حتى يكون بمثابة منهج وإطار مرجعي عام يسترشد به في حل المشاكل والعقبات التي تصادفهم أثناء الممارسة المحاسبية، وعليه سيتم التطرق لمفهوم النظرية المحاسبية وكذا مصادر المعرفة المحاسبية.

الفرع الأول: مفهوم نظرية المحاسبة

هناك اختلافات متعددة حول مفهوم النظرية المحاسبية ويعود ذلك فيه إلى اختلاف وتعدد معايير اعتمادها الباحثون، ويكمن وراء هذا الخلاف تنوع الاتجاهات والأهداف ذات العلاقة كما تعتبر العامل الأكثر إسهاما في تجسيدها في الواقع العملي وقدرتها على تفسير والتنبؤ في الميدان المهني لممارسة المحاسبة.

تعرف بأنها " تفسير منطقي في شكل مجموعة من المبادئ التي توفر إطارا عاما يمكن الرجوع إليه لتقييم التطبيقات المحاسبية، وتكون مرشدا في تطوير تطبيقات وإجراءات جديدة"¹.

يعرف " e.s.hendriksen" بأنها عبارة عن قاعدة للتفسير والتنبؤ، ويحدد هدفها بتقديم مجموعة مترابطة من المبادئ المشتقة منطقيا حتى تخدم كإطار مرجعي لتقييم وتطوير الممارسات المحاسبية.²

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA بأنها مجموعة من المفاهيم الأساسية وما تنبثق عنها من مبادئ تشرح للمحاسب وتقوده في عملية تشخيص وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغية تمكين المستفيدين من اتخاذ القرارات وممارسة الأحكام"³.

وتعرف أيضا بأنها " مجموعة من أفكار ومنطلقات ومفاهيم تستخدم في ممارسة العمليات المحاسبية"⁴.

¹ - أحمد محمد كامل وآخرون، الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام معلومات، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص61.

² - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص155.

³ - تيجاني بالقي، دراسة أثر تضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص26.

⁴ - colasse comptabilité générale :pcG 1999 et IAS,7éd (paris :economica,2001),p:61.

ومن خلال ما سبق يمكن القول عن نظرية المحاسبة بأنها مجموعة من المبادئ والفروض والأسس المنسجمة مع بعضها شريطة أن تكون على أساس علمي ومنطقي ومدى قدرتها في تجسيد وضبط هذه المبادئ في الميدان المهني لممارسة المحاسبة.

الفرع الثاني: مصادر المعرفة المحاسبية

تمثل مصادر المعرفة المحاسبية في كل من الممارسات العملية والمعرفة النظرية¹

أولاً: الممارسات العملية (الجانب الميداني)

حسب هذا المصدر فإن المعرفة المحاسبية هي معرفة خاصة، حيث نشأت نتيجة الحاجة إليها فهي تعكس وجهة نظر أو مصلحة صاحب الحاجة حيث أن المعرفة وفقاً لهذا المصدر لا يجمعها فكر واحد بل تتكون من عناصر متفرقة غير متناسقة، وتطورت الممارسات العملية بالاستجابة لمتطلبات عملية ولتغيرات بيئية تختلف باختلاف المكان والزمان، إذ تنشأ كفكرة في أذهان المحاسبين بل كانت وليدة الحاجة إليها، كما أن اختلاف المحاسبين وعدم اتفاقهم على مبادئ محاسبية عامة، ويرجع أساساً إلى طبيعة المعرفة المحاسبية التي كانت سائدة، حيث كانت تستند في جانب منها على اجتهادات ووجهات نظر شخصية، وتستند في الجانب الآخر على ممارسات تعتمد على التجربة والخطأ ولذلك جاءت بعض المبادئ التي كانت مقبولة من طرف بعض الممارسين تقنياً للواقع العملي أو ما يسمى بالعادات الاتفاقية.

ثانياً: المعرفة النظرية (الجانب النظري)

يعتبر هذا المصدر أحدث نسبياً من المصدر الأول، باعتبار أن المعرفة المحاسبية أصبحت موضوعاً للعمل الذهني وذلك بالاستناد إلى المنطق العملي، حيث يجمع المحاسبون على أهمية توافر إطار نظري للمحاسبة باعتبار أنه يمكن الوفاء بالمعلومات اللازمة إذا توفرت مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية الملائمة، التي تحقق فهماً مشتركاً لمستخدمي القوائم المالية، كما أن هذا الإطار يعد مرشداً للممارسات المحاسبية ويقضي على التباين والتناقض بين القواعد المحاسبية، حيث بدأ الاتجاه نحو توفير إطار أو أساس نظري للمعرفة المحاسبية لتلبية احتياجات المستخدمين ومواكبة التطورات في البيئة المحيطة. وسواء كانت مصادر المعرفة المحاسبية نابعة من الممارسات العملية المرتبطة بمهنة المحاسبة أو من خلال النظريات العملية المتعلقة بالجانب الأكاديمي فأنها ترتبط بعنصرين هما الاستمرارية والتغيير فالمحاسبة بأفكارها الأساسية مازالت مستمرة والذي يحدث هو تطوير هذه الأفكار كلما دعت الظروف إلى ذلك.

¹ - قطيب عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص24.

المطلب الثاني: الفروض المحاسبية

تتمثل الفروض في مجموعة من المسلمات المقبولة قبولاً عاماً بسبب امتثالها لأغراض المحاسبة ولكونها مستخلصة من البيئة المحيطة بالمؤسسة بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي بمثابة نقطة البداية في بناء النظرية إذ تتمثل في تعميم ظاهرة معينة باعتبارها مقبولة قبولاً عاماً وكأنها حقيقة تم التوصل إليها باستخدام الأسلوب الاستقرائي أو الأسلوب الاستنباطي في دراسة الظواهر¹. ومن أهم الفروض نذكر ما يلي:

الفرع الأول: فرض وحدة النشاط المحاسبي

ويعتبر من أهم الفروض المحاسبية حيث لا يمكن تصور تطبيق نظرية المحاسبة دون وجود هذا الفرض، وقد تعددت النظريات التي تناولت تفسير طبيعة الوحدة المحاسبية وذلك باعتبارها محور الارتكاز الذي تلتفت حوله العمليات المحاسبية، وقد تلاحق ظهور هذه النظريات لتعبر عن ظروف الحال المحيطة والتي لازمت ظهور كل منها نظرية أصحاب المشروع، نظرية الشخصية المعنوية، نظرية الأصول المخصصة ونظرية النشاط الاقتصادي وقد عنيت كل من هذه النظريات بتحليل طبيعة الأصول والخصوم واليرادات والمصروفات والربط بينها ربطاً متكاملًا كما تأثرت كل من هذه النظريات في تحليلها بالتكليف القانوني للوحدات المحاسبية وطبيعة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها تلك الوحدات².

الفرع الثاني: فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية

تعتبر ضرورة لتحقيق أهداف المؤسسة والوفاء بالتزاماته، كما أنها منبثقة عن الشخصية المعنوية التي تمتلك حياة غير محدودة تختلف عن الشخصية الطبيعية ذات العمر المحدود، خاصة وأن وفاة الملاك وغيرهم من الأشخاص لن يؤثر على استمرارية نشاط المؤسسة، ويعتمد فرض الاستمرارية على أساسه كلياً واعتماده على مبدأ التكلفة التاريخية³.

الفرع الثالث: فرض القياس النقدي

تهتم المحاسبة فقط بالعمليات التي يمكن أن تقاس بالنقود وهناك شبه اتفاق بين المحاسبين على افتراض ثبات قيمة العملة عند تحديد نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي في خلال حياته المستمرة ولقد تعرض هذا الفرض حياته المستمرة، ولقد تعرض هذا الفرض لكثير من الانتقاد والجدل وخاصة من الاقتصاديين نتيجة التغير في قيمة النقود

¹ - محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4، عمان، الاردن، 2007، ص40.

² - محمد عمر وهيب، أصول المحاسبة، مكتبة عين شمس، مصر، ص15.

³ - Ijiri, y, "Adefense for historial Cost Accounting", in RR, sterling (ed), assets valuation and Income determination, scholars book, 1971, p:14.

المرتبة على التقلبات في الأسعار، ومع ذلك فلازال المحاسبون يؤمنون بفرض القياس النقدي وثبات قيمة العملة لصعوبة وجود طريقة عملية لأخذ تقلبات الأسعار في الحسبان¹.

الفرع الرابع: فرض موضوعية القياس

يقصد به عدم وجود تمييز أو تدخل شخصي من قبل المحاسبين في إجراء عملية القياس، وذلك بسبب توفر الأدلة المستندة الواضحة والمحددة لكافة العمليات التي يراد قياسها، وقيدتها في الدفاتر المحاسبية ولذلك فإنه تتوفر الموضوعية والموثوقية في البيانات والمعلومات المحاسبية بعيدا عن الحكم الشخصي للمحاسبين الذين يقومون بإعدادها².

المطلب الثالث: مبادئ المحاسبية

تعرف المبادئ المحاسبية بأنها فرضيات على درجة عالية من الصحة، وتكون متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً وهي مبادئ يقبلها جميع المحاسبين ويطبّقونها كما يجب لإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية المعبرة بحق عن مركز الوحدة المالي³.

وهي تعتبر بمثابة أسس ومعايير علمية تشتق من الفروض، وتستند عليها المحاسبة في الوحدات الاقتصادية ونذكر أهم المبادئ إلى ثلاثة فروع نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: المبادئ المتعلقة بالملاحظة

تتمثل المبادئ المتعلقة بالملاحظة فيما يلي 4:

أولاً : مبدأ الاستمرار

يسعى المساهمون من خلال إنشاء مؤسسة ما إلى ممارسة نشاط معين يكون موضوع التأسيس، في هذا الإطار تعمل المؤسسة على مزاولة نشاطها بصفة دائمة ومستمرة، بمعنى آخر فإن التفكير من قبل المؤسسين في تصفية المؤسسة ليس هو الغرض العادي من إنشائها ماعدا في الظروف غير العادية التي قد تجبر المؤسسة عن التوقف عن مزاولة نشاطها، لذلك وفي ظل مبدأ الاستمرار من أهمية كبيرة في تحديد ما يتضمنه العديد من المفاهيم والنتائج المحاسبية الهامة المترتبة عليه يمكن صياغة الآتي :

¹ - حلمي محمود نمر، مدخل في المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1982، ص 25.

² - هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³ - حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الاردن، 2008، ص 21.

⁴ - طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعة الجامعية، ط 2، الجزائر، 2005، ص ص 60 - 66.

- إن فكرة استمرار المؤسسة في أعمالها، يؤكد على صراحة مقدرتها على مزاوله نشاطها انطلاقا من امكانياتها المادية والبشرية الرامية إلى تحقيق أرباح في السنوات المستقبلية ؛

- إن تقييم عناصر الميزانية والمكونات المادية للمؤسسة يمر حتما على التقييم وفقا للتكلفة التاريخية أي ما يؤكد الاستمرارية في مزاوله النشاط، فالأصول الثابتة تظهر بالتكلفة التاريخية أولا، ثم يحدف منها تكلفة الاستعمال لهذه الأصول، أو ما يمكن أن يعبر عنه بالإهلاك بالنسبة للاستثمارات، ثم يظهر الباقي لهذه الأصول في شكل قيم صافية لها؛

- إن الالتزامات المستحقة على المؤسسة تمثل ديونا تستحق الدفع في المستقبل أي في التاريخ المحدد لسدادها وفي هذا الأمر ما يؤكد فكرة استمرار المؤسسة في أعمالها .

ثانيا : مبدأ الدورة المحاسبية

إن الاستمرارية في نشاط المؤسسة لفترة طويلة غير محدودة هو مبرر لتحديد مدة زمنية معينة يمكن على ضوءها معرفة نواتج وأعباء المؤسسة ونتيجة نشاطها في هذه الفترة، ليسمح لها في الأخير من تحديد مواطن الأعباء والنواتج بالدقة اللازمة ومعرفة مدى جدوى هذا النشاط، إن السنة الاجتماعية تحتوي على 12 شهرا، تبدأ من جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر .

ثالثا : مبدأ استقلالية الدورات

ينبغي في ظل هذا المبدأ التعرف على النواتج والأعباء ونتيجة نشاط كل دورة محاسبية وعلى كل الوضعيات المختلفة لأجزاء وعناصر الميزانية، بما في ذلك عناصر المخزونات والحقوق و التحصيلات المتعلقة بها وكل التسديدات المرتبطة بالديون سواء كانت جبائية أو شبه جبائية أو ديون ناتجة من عمليات الشراء المختلفة .

رابعا : مبدأ الوحدة المحاسبية

إن التصنيفات العديدة للمؤسسات التي أملاها الواقع الاقتصادي وتبناها التشريع، الذي نص وفقا لهذا المبدأ على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار إلا الأحداث الاقتصادية التي لها علاقة بنشاط المؤسسة أو الوحدة القانونية، ففي هذا الإطار يقع على المحاسب تسجيل الأحداث التي لها تأثير على وضعية المؤسسة وليس على وضعية المالكين، إذ أن هذا المبدأ يريد وبجلاء التمييز بين شخصية المؤسسة وشخصية المالك لها، كما يهدف إلى تحديد وتوضيح مسؤولية المؤسسة تجاه الغير عن كل الالتزامات المتعلقة بنشاطها، إن لهذا التمييز أهمية عند نشوب نزاع بين المؤسسة والأطراف التي تتعامل معها، حيث يمكن رفع دعوة قضائية ضد المؤسسة باعتبارها شخصا معنويا لها دمة مالية مستقلة عن ذمم الملاك .

خامسا : مبدأ الصدق

يسعى نظام المعلومات المحاسبية إلى توليد معلومات تلقى القبول لدى الأطراف المستعملة للمعلومات وقراء القوائم المالية الناتجة عن النظام المولد لها، إذ يفترض أن هذا النظام يعمل وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعلى رأسها مبدأ الصورة الصادقة الذي تداول لأول مرة سنة 1948، باعتباره هدفا يرحى بلوغه من نظام المعلومات المحاسبية باعتبار مخرجاته تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة، ويتخذ على أساسها قرارات تعكس الرغبة في الاستثمار من طرف المساهمين الجدد أو المحتملين أو قرارات داخلية تتخذ من الإدارة المسيرة.

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس

تمثل المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس فيما يلي¹:

أولا : مبدأ ثبات وحدة النقد

إن التعبير عن الأحداث الاقتصادية التي هي أحداث كمية في نظام المعلومات المحاسبية يتم حتما عبر وحدة قياس تتجسد في النقود، فالقياس النقدي لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من شأنه أن يعطي صورة رقمية عن الأحداث والمؤسسة في قوائمها المالية الختامية، يبدأ أن الاعتماد على النقود من شأنه أن يطرح مشكلا مضاعفا يتمثل في الآتي :

- هل الوحدة النقدية المختارة كمييار ثابتة مع الوقت ؛
- هل تعتبر النقود معيارا ملائما للاطلاع على الواقع ؛

والواقع أن اعتماد النقود كأداة وحيدة للقياس يؤدي إلى حصر مجال نظام المعلومات المحاسبية بإهماله للأحداث والعلاقات الاجتماعية والإنسانية الخارجة عن مجال السلع والخدمات .

ثانيا : مبدأ وحدة القياس

إن قياس الأحداث الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يكون حتما وفق مبدأ ثبات وحدة القياس ، تبعا لهذا المضممار نص المشرع الجزائري على استعمال الدينار الجزائري كوحدة قياس لكل التعاملات الاقتصادية، وركز على ضرورة التسجيل المحاسبي بالنسبة للتدفقات بالعملة الوطنية .

ثالثا : مبدأ الحيطة والحذر

يعتبر هذا المبدأ من بين أهم المبادئ التي تعطي ضمانا وأمانا للمعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات كونه بقضي بعدم الأخذ في الحساب أية إيرادات متوقعة سوف تحدث في المستقبل ، كتسجيل نواتج مستقبلية سوف تحققها المؤسسة ، مع الاحتياط والأخذ في الحساب للخسائر التي سوف تحدث في المستقبل انطلاقا من الإعداد وإمكانية مواجهتها، أي أن :

¹ - طواهر محمد التهامي ، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره ، ص ص 67 - 71.

- أي نقص محتمل في قيمة الموجودات يمكن أن يؤثر على ذمة المؤسسة، ينبغي أن يحتاط له ويتم تسجيله حتى وإن كان حدوثه ليس أكيدا؛
- بالمقابل لا يتم تسجيل الإيرادات المستقبلية أو المتوقعة إلا تمت فعلا.

رابعا : مبدأ عدم التعويض

إن العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة تجعل علاقتها دائمة مع مورديها وزبائنها، ففي حالات عدة يحتاج مورد المؤسسة إلى منتوجاتها، كما تحتاج هي إلى منتوجات زبائنها إن هذه العلاقة التشابكية من شأنها أن تخلق أرصدة دائنة ومدينة تجاه الموردين أو الزبائن، لذلك جاء هذا المبدأ ومنع المقاصة بين الديون والحقوق التي هي تجاه شخص واحد، وفرض توضيح قيمة الحق في القوائم المالية الختامية على حد سواء، وأساس ذلك كون كل عملية لها إثبات وبراهين مادية.

خامسا : مبدأ التكلفة التاريخية

إن قياس نتائج أعمال المؤسسة وتحديد مركزها المالي يقوم على أساس التكلفة التاريخية، إذ أن العمليات التي تقوم بها هذه الأخيرة والتي تؤثر على الوضعية الحقيقية لها لا بد أن تكون موضوع للقياس في الوقت الذي تمت فيه.

سادسا : مبدأ القيمة العادلة

هي القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق وفي ظروف السوق الحالية، وعلى المؤسسة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام إذا كان المشاركين بالسوق يأخذوا هذه الخصائص بعين الاعتبار وكذلك افتراضات (Assumptions) عند تسعير الأصول والالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة¹.

الفرع الثالث: مبادئ محاسبية أخرى

تتمثل المبادئ محاسبية أخرى فيما يلي²:

أولا: ثبات الطرق المحاسبية

إن استمرار المؤسسة في نشاطها بمختلف أوجه من شأنه أن يعكس ضرورة الاستمرار في تطبيق الطرق المحاسبية المتبناة من طرف نظام المعلومات المحاسبية، بغية إجراء مقارنات على مستوى النتائج المحققة من سنة إلى أخرى أو على مستوى العناصر التي تكون القوائم المالية الختامية للمؤسسة، إذا يفترض أن رصيد أي عنصر في نهاية السنة هو الرصيد في بدايتها، كما يجب الاستمرار والإبقاء على نفس الطرق التي استعملت آنفا، إن الاستقرار على هذا المبدأ يعطي أمانا وصراحة لكل العناصر المكونة للذمة المالية للمؤسسة والمحددة لمركزها المالي.

¹ - محمد أبو نصار، جامعة حميدت، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دائرة المطبوعات والنشر، ط 3، عمان، الاردن، 2008، ص 816.

² - طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 72 - 77.

ثانيا : مبدأ صراحة البراهين

يسعى نظام المعلومات المحاسبية من خلال مخرجاته إلى تلبية احتياجات الأطراف المستعملة بمعلومات ذات المصدقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ، لذلك يجب على المحاسب أن يقوم بمعالجة وتسجيل الأحداث الاقتصادية في إطار النموذج المحاسبي الذي يملئ مبدأه على أن يتم التسجيل المحاسبي على أساس برهان صريح يحتوي على كل المعطيات اللازمة للتسجيل من مبلغ ، تاريخ ، تحديد طبيعة الحدث وإلى غير ذلك من المعطيات الضرورية مع صرف النظر عن مصدر البرهان سواء كان داخليا أو خارجيا ، إن احترام هذا المبدأ من شأنه أن يعطي ثقة أكبر إلى مستعملي المعلومات المحاسبية في المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها نظرا للأسباب التالية :

- المعلومات المحاسبية مؤسسة على براهين صريحة ؛
- قابلية المراجعة سواء إلى التسجيلات المحاسبية أو البراهين .

ثالثا : مبدأ الأهمية النسبية

إن تنوع العمليات التي يصادفها المحاسب خلال اليوم بغية معالجتها وتسجيلها محاسبيا ، تتفاوت في درجة أهميتها عند المحاسب انطلاقا من صغر وكبر المبالغ التي تقيم بها العملية ، لذلك جاء هذا المبدأ ونص على ضرورة الأخذ وبجدية لكل المبالغ مهما كان صغرها ، بل يجب الاهتمام بالبنود المختلفة التي تتكون منها القوائم المالية صغيرة كانت أم كبيرة ، إن نظام المعلومات المحاسبية يهتم بالاستتيم الذي تخل زيادته أو نقصانه بالقوائم المالية الختامية وبقاعدة التوازن الأساسية بين عناصر المركز المالي وقائمة الربح لذلك فإنه من باي أولى الاهتمام بكل بند في معالجة العمليات المتعلقة بالمؤسسة ، إن المحافظة على التوازن سواء على مستوى طرفي التسجيل المحاسبي أو على مستوى القوائم المالية الختامية يحتم على المحاسب تسجيل العمليات رغم صغر أو تفاهة قيمتها ، إلا أن من مخلفات هذا المبدأ أن تكون عملية في حقيقتها رأسمالية وتعالج على أنها إيرادية نظرا لصغر حجمها ، سيما أن النتائج التي تترتب على ذلك تكون منعدمة الأثر على مستوى القوائم المالية الختامية .

رابعا : مبدأ الإفصاح

يعتبر الإفصاح في الوقت الراهن من المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تسهم بفاعلية في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية في ظل المبادئ القائمة ، والتي دون سواه قد تنقص من قيمة المعلومات ، إن هذا المبدأ يقوم على إظهار التقارير والقوائم المالية لكل البيانات التي تمعالجها في شكل معلومات محاسبية يستفيد منها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات تتعلق منها بالوحدة المحاسبية ، ومن خلال ما سبق يجب أن تظهر الوحدة المحاسبية في صورة تتفق مع أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف المحيطة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر فيها وتتأثر بها ، كما يقودنا ترسيخ هذا المبدأ إلى إعداد تقارير مالية إضافية تفصيلية توضيحية بالإضافة إلى تلك التقارير والقوائم المعدة أساسا لخدمة الأطراف ذات العلاقة .

خامسا : مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات

تسعى المؤسسة ذات الطابع الاقتصادي إلى تحقيق الربح من نشاطها المستمر ، بغية المحافظة على نفسها من الدوبان والعمل على إمكانية تحقيق النمو في نشاطها إذ أن النفقات التي تقوم بها المؤسسة يراد من ورائها تحقيق عائد يكمن

في الإيرادات ويقاس بلوغ أهدافها بقياس تجميعات الإيرادات بتجميعات النفقات، ويفترض هذا المبدأ أن يتم توجيه أعمال المؤسسة لصالح تحقيق أهدافها .

سادسا : مبدأ حصافة المحاسب

يعتبر هذا المبدأ المحاسب على أنه الشخص الذي ينبغي أن يكون فطنا في تسجيله للعمليات التي تكون بعد المعالجة في شكل معلومات يستفيد منها أطراف عدة من طالبيها، لذلك ينبغي أن يطبق كل المبادئ والقواعد التي تشكل الممارسة المحاسبية وكل الإجراءات التي من شأنها أن تسهم في توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وفيما يخص المعالجة المحاسبية لمختلف النواتج والأعباء فإنها تتقيد كالاتي :

- لا يسجل الناتج محاسبيا إلا إذا تم فعلا؛
- يسجل العبء محاسبيا إذا احتتم وقوعه.

سابعا : مبدأ القيد المزدوج

إن الأرضية الأولى لهذا المبدأ طرحها الإيطالي لوغا باشيلو لأول مرة، وربط طريقة القيد المزدوج بالإمساك الجيد للدفاتر المحاسبية، ثم بدأ تركيز اهتمام المفكرين على تبرير منطق القيد المزدوج عن طريق إضفاء صفة الشخصية المعنوية المستقلة لكل حساب من الحسابات المشكلة للقيد المزدوج وعن طريق التركيز على القواعد والإجراءات التفصيلية التي تهتم بتفاصيل تطبيق القيد المزدوج، ومما سبق يتبين لنا على أنه الركيزة الأساسية من خلال تجسيده للأحداث المحاسبية في شكل جدول مقسم إلى عمودين :

- العمود الأول من الجهة اليمنى يسمى المدين ؛
- العمود الثاني من الجهة اليسرى يسمى الدائن.

خلاصة

لقد عالجنا في هذا الفصل عديد من الجوانب التي تتعلق بعناصر الفكر المحاسبي من خلال التطرق للمحاسبة وكيفية ظهورها وتطورها التاريخي عبر الزمن سواء من حيث ممارستها أو أهدافها، كما تمت مناقشة دور المحاسبة وتوضح لنا أنه تغير دورها نتيجة للحاجات المتزايدة للمستخدمين من الوثائق المحاسبية وتأثرها بالظروف المحيطة حيث كانت تعتبر في البداية كنظام خدمي ثم نظام وصفي وتحليلي إلى أن أصبحت نظام معلومات يهدف لتوفير المعلومات المحاسبية للمستخدمين الوثائق المحاسبية، وكذا تم تطرق لأهم مدارس الفكر المحاسبي.

وفي ذات السياق تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للمحاسبة من حيث المفهوم أهدافها ووظائفها وأنواعها وأهم الإسهامات التي قدمها الباحثون في هذا المجال، حيث تم استخلاص أن المحاسبة هي مجموعة فروض ومبادئ تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة وقابلة للقياس ولها دور في اتخاذ القرار.

وكذلك تم عرض للإطار العام للنظرية المحاسبية مفهومها ومصادر المعرفة المحاسبية ومكوناتها من فروض ومبادئ محاسبية التي تعتبر منهج علمي وأساس علمي يتم اتباعه كمرجع للربط المنطقي بين الأهداف والمفاهيم والفروض، وبذلك تمثل المبادئ جوهر النظرية وقمة البناء الفكري.

والفصل الموالي سيتم التطرق فيه إلى الدراسة الإطار النظري لمهنة المحاسبة بالجزائر لمعرفة واقع ممارستها في ظل إصدار مجموعة من القوانين وعلى رأسها قانون 01/10 الذي شمل تنظيم مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .

الفصل الثاني

الإطار النظري لمهنة المحاسبة بالجزائر

تمهيد

عرفت المحاسبة تغيرات جذرية في كل جوانبها ولقد أسهمت هذه التغيرات بشكل ملحوظ في تطويرها حيث أصبحت مهنة مستقلة بذاتها تتأثر وتؤثر مباشرة بالمجتمعات التي تعمل بها، وكانت محل اهتمام العديد من الباحثين وكان لهم الفضل في إعطائها نقلة نوعية وشكلية في كل جوانبها.

وانطلاقاً من فكرة النظام المفتوح فإن البيئة المحاسبية الجزائرية في خضم هذه التطورات لا يمكن لها أن تبقى بمعزل عن تأثير هذه التغيرات السريعة، وخاصة في ظل متطلبات الانضمام إلى اقتصاد السوق وتبني المعايير المحاسبية والتي تفرض عليها ضرورة تأهيل المهنة والتكيف مع متطلبات الوضع الجديد والتي تمكنها من بناء استراتيجية تحقق لها الأهداف والمهام المراد الوصول إليها وبكفاءة وفعالية عالية.

ولقد حاولت البيئة المحاسبية الجزائرية مسايرة هذه التغيرات لتطوير المهنة وتحسين الأداء المهني، ومن بينها إصدار مجموعة من القوانين وعلى رأسها قانون 01/10 الذي شمل تنظيم مهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وما تبعه من مراسيم تنظيمية وتوسع من خلالها تمت إعادة هيكلة وتنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر. وعليه ارتأينا أن نتطرق إلى:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لمهنة المحاسبة

المبحث الثاني: الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة بالجزائر

المبحث الثالث: متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لمهنة المحاسبة

لقد تطورت المحاسبة وذلك نتيجة لتلبية الحاجات المتزايدة لديها حتى أصبحت مهنة مستقلة بذاتها وعلى أثر ذلك سوف نتناول في هذا المبحث عرض مفاهيمي لمهنة المحاسبة وكذا ذكر أهم المراحل التاريخية التي مرت بها البيئة الجزائرية ، ومعرفة الجوانب القانونية والتنظيمية للممارسة المهنية بالجزائر.

المطلب الأول: ماهية مهنة المحاسبة

لتوضيح مفهوم مهنة المحاسبة سنسرد بعض تعاريف المقدمة من قبل الباحثين في مجال المحاسبة، ومعرفة أهم الخصائص التي تتميز بها، وذكر الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال وظائفها.

الفرع الأول: مفهوم مهنة المحاسبة

تعرف مهنة لغويا: تعني تأدية خدمة الآخرين، أما اصطلاحا: فهي العمل الذي يكرس له المرء نفسه شريطة أن يستلزم هذا العمل مهارات خاصة ومعرفة معينة¹.

وتعرف أيضا: "بأنها مصطلح حديث في مجال تصنيف الأعمال حيث يتم الفصل بين المهنة والحرفة بحيث أن الحرفة يتم اكتسابها عن طريق الممارسة دون الالتحاق بمؤسسات تعليمية عالية، أما المهنة فلها متطلبات تعليمية للقيام بها"².

تعريف المهنة المحاسبة حسب القانون التجاري: "يلزم القانون التجاري الجزائري كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر على مسك دفاتر اليومية يسجل فيه يوميا كل العمليات"³.

ومن خلال ما سبق يمكن القول عن مهنة المحاسبة بأنها القيام بأعمال ونشاطات محاسبية من أجل وتقديم وتأدية خدمة للآخرين ويتطلب مجموعة من مهارات ومؤهلات لممارسة المهنة مع شرط مسك بالدفاتر اليومية وتسجيل مختلف العمليات.

وتنقسم حالات مهنة المحاسبة إلى قسمين هما⁴:

- مهنة المحاسبة الحرة: مثل المهنة التعاقدية للنخبير المحاسب، ومهمة القانونية لمفتش الحسابات؛

¹ - عبد الرحمان توفيق، الرقابة المالية والتدقيق الداخلي، الأردن، 2014، ص3.

² - حيام مدوخ، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص13.

³ - هوام جمعة، المحاسبة المعمقة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2008، ص17.

⁴ - هوام جمعة، نفس المرجع، ونفس الصفحة.

- مهنة المحاسبة المهنية أو مهنة المحاسبة غير الحرة تشمل نوعين هما: المحاسبون العموميون، المحاسبون المهنيون.

الفرع الثاني: خصائص مهنة المحاسبة

لكل مهنة خصائص تستلزم حتى تتم ممارسة هذه المهنة بشكل واضح وسليم ويمكن ذكرها فيما يلي¹:

- إتقان مهارة ثقافة معينة يتم الحصول عليها بالتدريب والتعليم؛

- قبول واجبات نحو المجتمع ككل بالإضافة إلى واجبات تجاه العميل؛

- نظرة قبول موضوعية للأمر؛

- تقديم خدمات أساسها المجهود البشري وليس التعامل في السلعة أو صفقة.

الفرع الثالث: أهداف مهنة المحاسبة

تعترف معايير السلوك الأخلاقي بأن أهداف مهنة المحاسبة يجب أن تسعى نحو تحقيق أعلى المعايير المهنية للوصول إلى أعلى مستويات الأداء، وتتطلب الأهداف تحقيق أربع متطلبات أساسية تتمثل فيما يلي²:

- **المصداقية:** حيث أن هناك حاجة في المجتمع لمصداقية المعلومات ونظم المعلومات.

- **المهنية:** حيث أن هناك الأفراد يمكن تحديدهم بوضوح من قبل العملاء وأصحاب العمل والفئات المهتمة الأخرى كأفراد مهنيين في مجال المحاسبة.

- **جودة الخدمات:** حيث أن هناك حاجة للتأكد على أن الخدمات التي يقدمها المحاسبون المهنيون تتم على أعلى مستويات أداء.

- **الثقة:** يجب أن يتمكن مستعملو هذه الخدمة من الشعور بالثقة بوجود إطار من الأخلاق المهنية التي تحكم شروط هذا العمل، لذا يجب على المحاسبين المهنيين أن يأخذوا في الاعتبار عددا من المتطلبات الضرورية أو المبادئ الأساسية التي تتضمن النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية اللازمة للسلوك المهني والمعايير الفنية.

¹ - حيام مدوخ، نفس المرجع ، ص15.

² - أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص95-96.

المطلب الثاني : تطور مهنة المحاسبة بالجزائر

سنتطرق من خلال هذا المطلب لعرض مختلف مراحل التطور التاريخي لمهنة المحاسبة من خلال أهم المحطات التي مر بها، وكذلك في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة بالجزائر ومعرفة الجوانب القانونية والتنظيمية التي تسهر على تنظيم مهنة المحاسبة.

الفرع الأول: مرحلة تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر قبل سنة 1969 م

يلاحظ من خلال هذه الفترة أنها شهدت غموضا وغياب التنظيم لمهنة المحاسبة، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين قبل وبعد الاستقلال الوطني، تميزت مرحلة ما قبل الاستقلال الوطني بالتبعية لتنظيم الاستعمار الفرنسي وكذا مجمل القوانين التي تحكمها، وهذا ما يظهر الضرورة الملحة للمطالبة بالوثائق المرتبطة بها والتي لم يتم الحصول عليها حتى الوقت الحالي، وتشير دراسات قليلة إذا لم نقل نادرة إلى تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالجزائر في الحقبة الاستعمارية، كإنشاء الشركة الوطنية للخبراء المحاسبين بمدينة وهران (Compagnie des experts-comptables d'Oran)، عقب إنشاء فدرالية شركات الخبراء المحاسبين بباريس (fédération des compagnies 'experts-comptables)، وعقب ذلك بتأسيس مصرف الخبراء المحاسبين والمعتمدين بفرنسا. (L'ordre des experts comptable et des comptables agréés-oecca) تم تأسيس مجلس جهوي للخبراء المحاسبين والمعتمدين بالجزائر في بداية سنة 1950²، أما بالنسبة للمرحلة التي تلت الاستقلال فقد شهدت غموضا في التسيير على مستوى مختلف الهيئات الحكومية بما فيها تنظيم ممارسة مهنة المحاسبة والتي كانت تخضع للمراسيم المستخلصة من القانون الأساسي واتفاقية إيفيان³.

الفرع الثاني: مرحلة تنظيم مهنة المحاسبة (1969 - 1990)

لقد تم تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر في عام 1969م، وذلك من خلال الأمر رقم 96-107 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969 المتضمن قانون المالية لسنة 1970، حيث تنص مادته 39 على " أنه يعين الوزير المكلف بالمالية والتخطيط مندوبي الحسابات في الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي أو التجاري بقصد تأمين مشروعية وصحة حساباتها وتحليل وضعها الخاص بالأصول والخصوم ويجوز له أيضا أن يعين لنفس الغرض

¹ - DEGOS Jean -Guy, une brève histoire des diplômés d'expertise comptable français 1927 -1997 ,Revue du financier ,iss 146 , paris ,2004,pp 37-38.

² - EL OMARI S et SABOLY M : Emergence d'une profession comptable libérale – le cas du Maroc, Onzième journées d'Histoire de la comptabilité et du Management ,Association Francophone de la comptabilité,17et18 mars 2005, bordeaux,p335.

³ - HAMDY Mohamed Lamine : la profession comptable au Maghreb (Algérie- libye – Maroc- Mauritanie – Tunisie) conférence internationale sur le rôle de la profession comptable dans l'économie de développement ,organisé par: la Banque Mondiale , Banque Africaine de Développement ,Les Nation Unies (CNUET), IFAC et la FIDEF, le28-29 septembre 2006,Nairbi,P2.

مندوبي الحسابات في المؤسسات التي تحوز الدولة أو هيئة العمومية حصة رأسمالها، وتحدد بمرسوم بناء على اقتراح وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط مهمة والتزامات مندوبي الحسابات للمؤسسات العمومية أو شبه العمومية.¹

ولقد أشار المرسوم 70-173 المؤرخ في 16/11/1970 ليحدد واجبات ومهمة محافظي الحسابات في مؤسسات العمومية وشبه العمومية، حيث يقومون بالمراقبة الدائمة لتسيير هذه المؤسسات العمومية والمختلطة، ويقوم بذلك موظفو الدولة ويعينون من بين:²

- المراقبون العاملون بالمالية؛
- المراقبون الماليون؛
- المفتشون الماليون؛
- الموظفون المؤهلون من وزارة المالية بصفة استثنائية.

لقد تم إصدار الأمر رقم 71-82 بتاريخ 29/12/1971 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، بإنشاء المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية، الذي أوكلت له مهمة إحلال المخطط المحاسبي العام بمخطط محاسبي وطني ومع أهمية الدور الذي أسند لهذا المجلس اعتبارا للوظيفة الاستشارية التي يؤديها خاصة فيما يتعلق بمشاريع القوانين المتعلقة بمجال المحاسبة ومهام تنظيم وضبط الممارسة المحاسبية المهنية، إلا أن ممارسة محافظة الحسابات من قبل مهنيين مستقلين اقتضت حسب نص هذا الأمر على مؤسسات القطاع الخاص المشكلة عادة من مؤسسات فردية أو مؤسسات تضامن غير ملتزمة باعتماد محافظ الحسابات، كما استمر احتكار الدولة لمهام محافظة الحسابات بتشكيل مجلس المحاسبة بالقانون 80-05 بتاريخ 01/03/1980 والذي أوكلت له مهمة مراقبة حسابات المؤسسات للوقوف على صحة انتظام حساباتها، ولم تضطلع المهنة المحاسبية بمهمة مراقبة الحسابات لدى المؤسسات الوطنية إلا بدخول الإصلاحات الاقتصادية التي أعطت للمؤسسات استقلالية كبيرة في مجال التسيير، وتدعمت هذه المساعي بصور قانون رقم 88/01 بتاريخ 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الذي ميز بين وظيفة المراقبة التي يجب أن يضطلع بها محافظ الحسابات ووظيفة التسيير ومتابعته والتي تدخل ضمن اهتمامات مجلس الإدارة كما فتح مجال محافظة الحسابات أمام المهنيين المستقلين.³

الفرع الثالث: مرحلة إعادة تنظيم مهنة المحاسبة (1990-2010)

في مطلع التسعينات تم إصدار مجموعة من القوانين ومن بينها قانون 91-08 مؤرخ في 27 أبريل 1991 والذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى الشركات التجارية

¹ - المادة 39 من الامر رقم 69-107 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969 المتضمن قانون المالية 1970، ج ر، ع 110، المؤرخة في 31/12/1970، ص 1805.

² - شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة سطيف، 2013، ص 114.

³ - مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة الجزائر، 2004، ص 196-197.

بما فيها شركات رؤوس الأموال وفقا لأحكام القانون التجاري وكذا لدى الجمعيات والتعاضدية الاجتماعية والنقابات".¹ وعلى أساس هذا القانون تم إنشاء المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وبهذا الفصل أوكلت مهمة محاسبة ومراجعة المؤسسات التي لا تدخل في مجال اختصاص مجلس المحاسبة للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المسجلين في جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

- وفي نفس التوجه الجديد للدولة تم صدور مجموعة من النصوص القانونية والتشريعات لها علاقة بالمهنة المحاسبة أهمها ما يلي²:
- المرسوم التنفيذي رقم 92-20 في 13 يناير 1992 يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله صادرة بالجريدة الرسمية رقم 03 15 يناير 1992.
- القرار المؤرخ في 07 نوفمبر 1994 يتعلق بسلم أتعاب محافظي الحسابات حيث يحدد هذا القرار نظام الأجور الذي يطبق على محافظي الحسابات في إطار المهام العادية التي يسند اليهم طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 15 أبريل 1996، يتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد، حيث يحدد هذا المرسوم القواعد الأخلاقية المهنية المطبقة على أعضاء النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين الذين يدعون في صلب هذا النص عضو النقابة أو المهني، وقد تضمن هذا المرسوم التزامات وواجبات المهنيين، وبعض الأحكام المختلفة كحالات التنافي التي تمنعه من ممارسة المهنة.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-318 مؤرخ في 25 سبتمبر 1996، يتضمن أحداث مجلس وطني للمحاسبة يوضع تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، ويدعى في صلب هذا النص المجلس.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-413 مؤرخ في 30 نوفمبر 1996، يتعلق بكيفيات تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي والدواوين العمومية ذات الطابع التجاري وكذا المؤسسات العمومية غير المستقلة، حيث أكد القانون على أن يتم تعيين محافظي الحسابات المسجلين في جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، كما يتم اختيار محافظ الحسابات بناء قدرته ومراجعة المهنية ومخطط التكاليف.

¹ - المادة 01 من القانون رقم 91-08 المؤرخ في 12 شوال 1411 الموافق 27 أبريل 1991 يتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج ر ع 20، المؤرخة في 01/05/1991، ص 651.

² - سايج فايز، أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة البلدة 22015، ص ص 176-177.

- المرسوم التنفيذي رقم 97-457 مؤرخ في 01 ديسمبر 1997، يتضمن تطبيق المادة 11 من القانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الصادر في الجريدة رقم 80 بتاريخ 07 ديسمبر 1997.
- المرسوم التنفيذي رقم 97-458 مؤرخ في 01 ديسمبر 1997، يعدل وتم المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 13 يناير 1992 الذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله صادرة في الجريدة الرسمية رقم 80 بتاريخ 07 ديسمبر 1997.
- مقرر رقم 94/spm/103 المؤرخ في 02 فيفري 1994 الذي يعرف ويثبت الاجتهادات المهنية لمحافظ الحسابات في إطار المهام المنوطة لهم طبقا للتشريع والقانون الساري المفعول.
- قرار مؤرخ في 28 مارس 1998 يحدد كفاءات نشر مقاييس تقدير الإجازات والشهادات التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد صادر بالجريدة الرسمية رقم 30، بتاريخ 13 ماي 1998.
- مقرر مؤرخ في 24 مارس 1999 والذي يهدف إلى الموافقة على مقاييس تقدير الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية في الميدانين المحاسبي والمالي والتي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد التي حددتها اللجنة الخاصة.
- المرسوم التنفيذي رقم 01-351 مؤرخ في 10 نوفمبر 2001، يتضمن تطبيق أحكام المادة 101 من القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 والمتعلق بكفاءات مراقبة استعمال إعانات الدولة أو الجماعات المحلية للجمعيات والمنظمات " إذ يؤهل لمراجعة حالة النفقات الخاصة بالإعانات الممنوحة للجمعيات، محافظو الحسابات المسجلون بصفة منتظمة في جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين".
- المرسوم التنفيذي رقم 01-421 مؤرخ في 20 ديسمبر 2001، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 13 يناير 1992 المعدل والمتمم، الذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله صادرة بالجريدة الرسمية رقم 80 بتاريخ 26 ديسمبر 2001.
- المادة 12 من الأمر رقم 05-05 مؤرخ في 25 جويلية 2005، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وينص " يتعين على الجمعيات العامة للشركات ذات المسؤولية المحدودة أن تعين ابتداء من السنة المالية 2006 ولمدة ثلاث سنوات مالية، محافظ حسابات أو أكثر يتم اختيارهم من بين المهنيين المسجلين في جدول المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات".

- المقرر المؤرخ في 13 ماي 2006 يعدل ويتمم المقرر المؤرخ في 24 مارس 1999 والمتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد حيث تم تعديل الفقرة الأولى من المادة 03 المقرر المؤرخ في 24 مارس 1999.

الفرع الرابع: مرحلة إصلاح مهنة المحاسبة ما بعد سنة (2010)

أهم ما يميز هذه المرحلة وهي صدور 10-01 والذي بموجبه قررت الحكومة إعادة هيكلة تنظيم مهنة المحاسبة وقررت تفكيك المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى ثلاثة هيئات مهنية ونقل صلاحيات إلى وزارة المالية، ولقد تضمن هذا القانون 84 مادة و12 فصلا، وبين الصلاحيات فيما يلي:

- أصبح منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية؛
- مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تحول إلى وزير المالية؛
- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.

صدر مجموعة من المراسيم التنفيذية في الجريدة الرسمية في 27 يناير 2011 والمتعلقة بمهنة المحاسبة ولعل من

أهمها:

- المرسوم التنفيذي رقم 11-24 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وقواعد سيره، المؤرخ في 27 يناير 2011.
- المرسوم التنفيذي 11-25 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، المؤرخ في 27 يناير 2011.
- المرسوم التنفيذي 11-26 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، المؤرخ في 27 يناير 2011.
- المرسوم التنفيذي 11-27 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، المؤرخ في 27 يناير 2011 .
- المرسوم التنفيذي 11-28 يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، المؤرخ في 27 يناير 2011.

- المرسوم التنفيذي 11-29 يحدد رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، المؤرخ في 27 يناير 2011.
- المرسوم التنفيذي 11-30 يحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب لمحافظ الحسابات للمحاسب المعتمد وصلاحياته وقواعد سيره، المؤرخ في 27 يناير 2011.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-31 يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبراء المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 27 يناير 2011.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-32 يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، المؤرخ في 2 يناير 2011.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-72 مؤرخ في 16 فيفري 2011، يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب، المؤرخة 20 فيفري 2011.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-73 مؤرخ في 16 فيفري، يحدد كيفيات ممارسة المهمة التضامنية لمحافظ الحسابات، المؤرخة 20 فيفري 2011.
- مرسوم تنفيذي 11-202 مؤرخ في 26 ماي 2011، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال إرسالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، المؤرخة 01 جوان 2011.
- مرسوم تنفيذي رقم 13-10 مؤرخ 13 جانفي 2013، يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، المؤرخة 16 جانفي 2013.
- مرسوم تنفيذي رقم 13-171 مؤرخ 23 أبريل 2013، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-74 المؤرخ في 16 فيفري 2011 الذي يحدد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، المؤرخة 05 ماي 2013.
- القرار مؤرخ 24 جوان 2013، يحدد محتوى تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، المؤرخة 30 أبريل 2014.
- القرار مؤرخ في 12 جوان 2014، يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، المؤرخة 30 أبريل 2014.

المطلب الثالث: الجوانب القانونية والتنظيمية للممارسة المهنية بالجزائر

سيتم التطرق للجوانب القانونية والتنظيمية لممارسي المهن المحاسبية حسب ما جاء به صدور القانون المنظم للمهنة المحاسبة بالجزائر وهو القانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، والمتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وكذا التطرق إلى شروط وضوابط التي تحكم ممارسة هذه المهن، والوقوف على أهم حالات التنافي وموانع التي يحددها القانون.

الفرع الأول: ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر

سيتم التطرق لمزاولي مهنة المحاسبة ومن بينهم أساتذة الذين يدرسون المحاسبة بكل فروعها بالإضافة إلى ما هو متعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حسب ما جاء به صدور القانون المنظم لمهنة المحاسبة بالجزائر وهو القانون رقم 01-10 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 جوان 2010 ، وقد حدد ممارسو المهنيين وقد يكونون طبيعيين أو معنويين وعليه يجب أن يكون مسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني لمحافظي الحسابات ومنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات.

أولا: الخبير المحاسبي

ينص القانون 01/10 من المادة 18 في مفهوم هذا القانون " يعد الخبير المحاسبي كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقييم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي ينص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات.¹

- مهام الخبير المحاسبي: لقد حدد القانون 01/10 الذي يشمل على تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر كما يلي²:

- يكلف بمسك ومركزه وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات؛
- يكلف للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للمؤسسات؛
- تقديم استشارات للمؤسسات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي؛
- يكلف بإعلام المتعاقدين معه بمدى تأثير التزاماتهم والتصرفات الإدارية والتسيير التي لها علاقة بمهنته.

ثانيا: محافظ الحسابات

حيث ينص القانون 01/10 من المادة 22 في مفهوم هذا القانون " يعد محافظ الحسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة الحسابات المؤسسة والهيئات وانتظامها ومطابقتها الأحكام التشريع المعمول به".¹

¹ - المادة 18 من القانون رقم 01-10 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 جوان 2010 ، يتعلق بمهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات ومحاسب المعتمد، ج ر، ع 42 ، المؤرخة في 11/ 07/ 2010، ص 6.

² - المادة 19 و20 من القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

- مهام محافظ الحسابات: بين القانون 01/10 مهم محافظي الحسابات لاسيما في المواد 23،24،25،31 وتتمثل هذه المهام في النقاط الموالية²:
 - يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والهيئات؛
 - يقوم بفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيريون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
 - ابداء رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
 - يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين المؤسسة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
 - يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة التداول المؤهلة بكل نقص يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛
 - فحص قيم ووثائق المؤسسة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير؛
 - يصادق محافظ الحسابات على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدججة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة للمؤسسة الأم؛
- ويترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد التقارير الآتية³:

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة، المبرر؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدججة عند الاقتضاء؛
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنتظمة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الاخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصص الاجتماعية؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛

¹ - المادة 22 من القانون رقم 01/10 ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

² - المادة 23 ،24،25،31 من القانون رقم 01/10 ، نفس المرجع ،ونفس الصفحة..

³ - المادة 25 من القانون رقم 01/10 ،مرجع سبق ذكره، ص 7.

- تقرير خاص في حالة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

ثالثا: المحاسب المعتمد

- يعد المحاسب المعتمد حسب ما نص عليه القانون 01/10 من المادة 41 " بأنه المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار أو المؤسسات أو الهيئات التي تطلب خدماته.¹
- **مهام المحاسب المعتمد:** بين القانون 01/10 مهام في المواد 42، 43، 44 وتتمثل المهام في النقاط الآتية²:
 - مسك الوثائق والأوراق المحاسبية المقدمة إليه، الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر أو المؤسسة أو الهيئة التي أسندت إليه مسك محاسبتها؛
 - يقوم بإعداد جميع التصريحات الاجتماعية والجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها، كما يمكنه أن يساعد زبونه لدى مختلف الإدارات المهنية؛
 - يمكن لزبون أن يلتمس من المحاسب المعتمد القيام بمهام المساعدة في إعداد الجداول المالية.

رابعا: مؤسسات الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات والمحاسبة

- كما نص القانون 01/10 من المادة 12 و 46 التي توضح إسناد لكل من الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد مكتب واحد يتولى تسييره لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته ويمكن أن يسير في شكل مؤسسة أو تجمع. يجب أن يكون المكتب خاضعا لشروط ومقاييس خاصة تحدد عن طريق التنظيم؛ إمكانية أن يشكلوا مؤسسات أسهم ومؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة باستثناء الأشكال الأخرى للمؤسسات، لممارسة مهمتهم كل على حدى شريطة أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية وتأخذ هذه للمؤسسات على الشكل الآتي³:

مؤسسات الخبرة المحاسبية: هي مؤسسات الأسهم ومؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو التجمعات المذكورة سابقا المؤهلة لممارسة مهنة الخبير المحاسب، عندما يشكل أعضاء المصنف المسجلون بصفة فردية في الجدول بصفة خبراء محاسبين ثلثي (3/2) الشركاء على الأقل ويمتلكون على الأقل ثلثي (3/2) رأس المال ويشترط في الثلث الشريك غير المعتمد وغير المسجل في الجدول أن يكون جزائري الجنسية، وحاملا لشهادة جامعية وله صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة؛

مؤسسة محافظة الحسابات: هي مؤسسات الأسهم والمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو التجمعات المذكورة سابقا المؤهلة لممارسة مهنة محافظ الحسابات، عندما يشكل الأعضاء في الغرفة الوطنية المسجلون بصفة فردية في الجدول بصفة محافظي حسابات (3/2) الشركاء على الأقل ويمتلكون على الأقل ثلثي (3/2) رأس المال ويشترط في

¹ - المادة 41 من القانون رقم 01 / 10 ، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

² - المادة 42، 43، 44، من القانون رقم 01 / 10 ، نفس المرجع ، ص ص 8-9.

³ - المادة 12 و 46 من القانون رقم 01/10 ، نفس المرجع ، ص 9.

الثالث الشريك غير المعتمد وغير المسجل في الجدول أن يكون جزائري الجنسية وحاملا لشهادة جامعية وله صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة؛

مؤسسات محاسبة: هي مؤسسات الأسهم والمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو التجمعات المذكورة سابقا المؤهلة لممارسة مهنة محاسب معتمد عندما يشكل الأعضاء في المنظمة الوطنية المسجلون بصفة فردية في الجدول بصفة محاسب معتمد ثلثي (3/2) الشركاء على الأقل، ويمتلكون على الأقل ثلثي (3/2) رأس المال ويشترط في الثالث الشريك غير المعتمد وغير المسجل في الجدول أن يكون جزائري الجنسية وحاملا لشهادة جامعية وله صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة.

الفرع الثاني: شروط ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر

لقد نص القانون 01/10 على كيفية ممارسة مهنة كل من الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد في المادة 8 يجب أن تتوفر الشروط الآتية¹:

- أن يكون جزائري الجنسية؛
- أن يجوز على شهادة لممارسة الآتي:
- أ) بالنسبة للخبير المحاسبي عليه أن يكون حائزا على شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترفا بمعادلتها؛
- ب) بالنسبة لمحافظ الحسابات عليه أن يكون حائزا على شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترفا بمعادلتها؛
- ج) بالنسبة لمحاسب المعتمد عليه أن يكون حائزا على شهادة جزائرية لمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة؛
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم ارتكاب جنائية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في القانون؛
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها حسب ما جاءت في المادة 6² "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملتي على أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتف سر المهنة في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف والله على ما أقول شهيد"، ويكون ذلك بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصنف الوطني أو الغرفة الوطنية أو المنظمة الوطنية أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم.

¹ - المادة 8 من القانون رقم 01/10 ، مرجع سبق ذكره، ص5.

² - المادة 6 من القانون رقم 01/10 ، نفس المرجع ، ونفس الصفحة.

الفرع الثالث: حالات التنافي وموانع لممارسة المهنة

لقد حدد القانون 01/10 حالات التنافي وموانع وذلك لتحقيق ممارسة مهنة المحاسبة التي تمنع محافظ وخبير ومحاسب معتمد من القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة، ففي المادة 64 حيث تنص على " أنه لممارسة مهنة الخبير ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بكل استقلالية فكرية وأخلاقية، يعتبر متنافيا مع هذه المهنة"¹:

- كل نشاط تجاري لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية؛
- كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع القانوني؛
- كل عهدة إدارية أو عضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري؛
- الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس المؤسسة أو الهيئة؛
- كل عهدة انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة؛
- يتعين على المهني المنتخب لعضوية البرلمان أو لعضوية الهيئة التنفيذية للمجلس المحلي المنتخب إبلاغ المؤسسة التي ينتمي إليها في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ مباشرة عهده؛
- لا تتنافى ممارسة المهنة مع مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية.
- ولقد نصت المادة 65 يمنع محافظ الحسابات من المهام الآتية²:
- القيام مهنيًا بمراقبة حسابات المؤسسات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين؛
- قبول ولو بصفة مؤقتة مهام القبلية على أعمال التسيير؛
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها؛
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى المؤسسة أو هيئة التي يراقب حساباتها؛
- شغل منصب مأجور في المؤسسة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من 3 سنوات من انتهاء عهده.

كما نصت المادة 66 على " أنه زيادة حالات التنافي والموانع المنصوص عليها خصوصا في 715 مكرر في القانون التجاري، لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا أجور أو أتعاب أو امتيازات أخرى، لاسيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من المؤسسة أو الهيئة خلال 3 سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى نفس المؤسسة أو الهيئة "³.

¹ - المادة 64 من القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² - المادة 65 من القانون رقم 01/10، نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ - المادة 66 من القانون رقم 01/10، نفس المرجع، نفس الصفحة.

- ولقد نصت المواد 67 و69 و70 على التوالي¹ "أنه يمنع الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة وغير مباشرة"؛
- إذا أراد الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد أن يمارس نشاطا منافيا بصفة مؤقتة، يتعين عليه طلب إغفاله من الجدول لدى لجنة الاعتماد في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ بداية نشاطه وتمنح لجنة الاعتماد والموافقة إذا كانت المهمة الجديدة للمهني لا تمس بطبيعتها بالمصالح الأخلاقية؛
- يمنع الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات ومحاسب المعتمد السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية، كما يمنعون من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور، تطبق هذه الموانع أيضا على المؤسسات والتجمعات الممارسة للمهنة.

¹ - المواد 67 و69 و70 من القانون رقم 01/10 ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

المبحث الثاني: الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر

سيتم التطرق إلى الهيئات المشرفة التي نشأت بموجب صدور القانون المنظم للمهنة المحاسبة بالجزائر وهو القانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، والمتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، قد حددت الهيئات المهنية المشرفة على ممارسة المهنة وهي المجلس الوطني للمحاسبة والمصنف الوطني للخبراء المحاسبين الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

المطلب الأول: المجلس الوطني للمحاسبة

حسب ما جاء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، حيث تضمنت المادة 4 من القانون 01-10 أنه " ينشأ مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، ويضم المجلس 3 أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل، وتحدد باقي تشكيلة أعضاء المجلس وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم".¹ ويتشكل المجلس الوطني للمحاسبة من الأعضاء التي يتم ذكرها كآآتي²:

- يوضع المجلس تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية أو ممثله ويتشكل من ممثل الوزير المكلف بالطاقة وممثل الوزير المكلف بالإحصاء وممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية وممثل الوزير المكلف بالتجارة، ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي، ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني، ممثل الوزير بالصناعة ورئيس المفتشية العامة للمالية والمدير العام للضرائب والمدير المكلف بالتقييس المحاسبي لدى وزارة المالية وممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر وممثل برتبة مدير عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وممثل برتبة مدير عن مجلس المحاسبة؛
- 3 ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين؛
- 3 ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- 3 ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- 3 ثلاثة أشخاص يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجالي المحاسبة والمالية ويعينهم الوزير المكلف بالمالية؛
- يجب أن تتوفر في ممثلي الوزراء على الأقل رتبة مدير بالإدارة المركزية ويتم اختيارهم لكفاءتهم في المجال المحاسبي والمالي.

¹ - المادة 4 من القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² - المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 جانفي 2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، ج ر ع07، المؤرخة في 02/02/2011، ص 4.

الفرع الأول: مهام المجلس الوطني للمحاسبة

يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بالإشراف على المهام المتعلقة بالاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهنة وذلك تحت السلطة الوصاية لوزارة المالية.

أولاً: مهام المجلس الوطني للمحاسبة في مجال الاعتماد

يمارس المجلس المهام خاصة بالاعتماد حيث يمكن ذكرها كالاتي¹:

- استقبال طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين والفصل فيها؛
- تقييم صلاحية إجازات وشهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول؛
- إعداد ونشر القوائم المهنية في الجدول؛
- استقبال كل الشكاوي التأديبية في حق المهني والفصل فيها؛
- تنظيم مراقبة النوعية المهنية وبرمجتها؛
- استقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة المنجزة من مختلف أصناف المهنيين وعرضها للموافقة.

ثانياً: مهام المجلس الوطني للمحاسبة في مجال التقييس المحاسبي

يمارس المجلس بعنوان التقييس المحاسبي المهام الآتية²:

- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها؛
- تحقيق أو على تحقيق كل الدراسات والتحليل في مجال تطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات؛
- دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وابداء الرأي فيها وتقديم توصيات بشأنها؛
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة؛
- متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق؛
- متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي؛
- تنظيم التظاهرات والملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياته.

ثالثاً: مهام المجلس الوطني للمحاسبة في تنظيم ومتابعة المهنة المحاسبية

يمارس المجلس الوطني للمحاسبة في تنظيم ومتابعة المهنة المحاسبية المهام الآتية³:

¹ - المادة 10 من مرسوم التنفيذي رقم 11-24 ، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² - المادة 11 من مرسوم التنفيذي رقم 11-24 ، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

³ - المادة 12 من مرسوم التنفيذي رقم 11-24 ، نفس المرجع ، ص 6.

- المساهمة في ترقية المهن المحاسبية؛
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى المهنيين؛
- متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي؛
- متابعة وضمان تحيين العناية المهنية؛
- إجراء دراسات في المحاسبة والميادين المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونشر نتائجها؛
- مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين؛
- تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبة جديدة؛
- القيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين.

الفرع الثاني: لجان المجلس الوطني للمحاسبة

تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة خمس لجان متساوية الأعضاء وهي كالاتي¹:

- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية، لجنة التكوين، لجنة الاعتماد، لجنة الانضباط، لجنة مراقبة النوعية.

أولاً: لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية

تتولى لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية القيام بالمهام الآتية²:

- وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية؛
- تحضير مشاريع آراء حول الأحكام المحاسبية الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للإلزام القانوني لمسك المحاسبة؛
- إنجاز كل الدراسات والتحليل الخاصة بتطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات؛
- دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم توصيات بشأنها؛
- ضمان تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف الهيئات المعنية.

ثانياً: لجنة الاعتماد

تتولى لجنة الاعتماد القيام بالمهام الآتية³:

- إعداد طرق العمل في مجال معالجة ملفات الاعتماد؛

¹ - المادة 5 من القانون رقم 10-01، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

² - المادة 18 من مرسوم التنفيذي رقم 11-24 ، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

³ - المادة 19 من مرسوم التنفيذي رقم 11-24 ، نفس المرجع ، ص 6.

- تحديد معايير وسبل الالتحاق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- ضمان تسيير طلبات الاعتماد؛
- تحضير ملفات الاعتماد؛
- ضمان متابعة ونشر جدول المهنيين المعتمدين.

ثالثاً: لجنة التكوين

تتولى لجنة التكوين القيام بالمهام الآتية¹:

- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال التكوين؛
- دراسة ملفات المشاركة في التبرصات؛
- ضمان المتابعة الدائمة للتبرصات؛
- توجيه المترشحين إلى المكاتب المحاسبية المعتمدة؛
- تسليم شهادات نهاية التبرص؛
- تحضير برامج التكوين في مجال التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛
- التعاون مع هيئات التكوين الأخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة؛
- المشاركة في تعيين لجان الامتحان لكل أنواع التكوين؛
- وضع بنك معطيات للمعايير الدولية الخاصة بتكوين مهني المحاسبة؛
- تنظيم ملتقيات وأيام دراسية ومؤتمرات وورشات عمل في مختلف ميادين المحاسبة والتدقيق.

رابعاً: لجنة الانضباط والتحكيم

تتولى لجنة الانضباط والتحكيم القيام بالمهام الآتية²:

- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال الانضباط والتحكيم والمصالحة؛
- دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة أو إخلال بالقواعد المهنية والتقنية أو الأخلاقية المرتكبة من المهنيين خلال تأدية مهامهم؛
- تحضير مشاريع الآراء حول الأحكام في ميدان التحكيم والانضباط؛
- ضمان دور أساسي في مجال الاستشارة والوقاية والمصالحة والتحكيم خلال المنازعات بين المهنيين والزبائن؛
- ضمان مهام الوقاية والمصالحة بين المهنيين.

خامساً: لجنة مراقبة النوعية

تتولى لجنة مراقبة النوعية القيام بالمهام الآتية³:

¹ - المادة 20 من مرسوم التنفيذي رقم 11-24 ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.
² - المادة 21 من مرسوم التنفيذي رقم 11-24 ، نفس المرجع ، ص 7.
³ - المادة 22 من مرسوم التنفيذي رقم 11-24 ، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

- إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات؛
- إبداء الآراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية؛
- ضمان نوعية التدقيق الموكلة لمهنيي المحاسبة؛
- إعداد معايير تتضمن كفاءات تنظيم المكاتب وتسييرها؛
- إعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة نوعية خدمات المكاتب وتسييرها؛
- ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات؛
- إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة النوعية؛
- تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات الزبائن.

المطلب الثاني: المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

في إطار الإصلاحات التي تبنتها البيئة المحاسبية بالجزائر مؤخرا والتي أفرزت بدورها عدة تغيرات من خلال إعادة هيكلة الهيئات المهنية المشرفة على المهن، حيث تم إحداث ثلاثة مجالس وطنية ولها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة وكذلك نقل الصلاحيات من المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين مباشرة إلى وزارة المالية.

الفرع الأول: المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين

حسب ما جاء بموجب مرسوم تنفيذي رقم 11-25 مؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، بحيث تنص المادة 3 على " أنه يتشكل المجلس من تسعة أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، يعين 3 ثلاثة أعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار الوزير المكلف بناء على اقتراح رئيس المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين"¹.

- مهام المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين: يكلف المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين بالمهام الآتية²:

- إدارة الأملاك المنقولة وغير منقولة التابعة للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وتسييرها؛

¹ - المادة 3 من مرسوم تنفيذي رقم 11-25 مؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 جانفي 2011 ، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره ، ج ر ، ع 07، المؤرخة في 2011/02/02، ص 8.

² - المادة 4 من مرسوم تنفيذي رقم 11-25 ، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية؛
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
- الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المالية؛
- تمثيل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات؛
- تمثيل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين لدى المنظمات الدولية المماثلة؛
- إعداد النظام الداخلي للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين.

الفرع الثاني: الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

حسب ما جاء بموجب مرسوم تنفيذي رقم 11-26 مؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد تسييره، بحيث تنص المادة 3 على " أنه يتشكل المجلس من تسعة أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، يعين 3 ثلاثة أعضاء من المجلس الوطني للمحاسبة بقرار الوزير المكلف ببناء على اقتراح رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات"¹.

- مهام الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات: تكلف الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بالمهام الآتية²:
 - إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها؛
 - إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية؛
 - تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛
 - ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛
 - تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
 - الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛
 - تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير؛
 - تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى المنظمات الدولية المماثلة؛
 - إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

¹ - المادة 3 من مرسوم تنفيذي رقم 11-26 مؤرخ 22 صفر 1432 الموافق ل 27 جانفي 2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد تسييره، ج ر، ع 07، المؤرخة في 2011/02/02، ص 11.

² - المادة 4 من مرسوم تنفيذي رقم 11-26، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفرع الثالث: المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

حسب ما جاء بموجب مرسوم تنفيذي رقم 11-27 مؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، بحيث تنص المادة 3 على " أنه يتشكل المجلس من 9 أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ويعين 3 ثلاثة أعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من الوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح رئيس المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، ينسق المجلس نشاطاته مع الوزير المكلف بالمالية الذي يقوم لهذا الغرض بتعيين ممثله لدى هذا المجلس"¹.

- مهام المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين: يكلف المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بالمهام الآتية²:

- إدارة وتسيير الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة المالية الموالية؛
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛
- ضمان تعميم ونشر وتوزيع نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة؛
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
- الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛
- تمثيل المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لدى المنظمات الدولية المماثلة؛
- إعداد النظام الداخلي للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

ومن خلال ما سبق وما تطرقنا له بأن الاصلاحات التي تمت من خلال إعادة هيكلة الهيئات المهنية المشرفة على المهن، حيث تم إحداث ثلاثة مجالس وطنية ولها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة ونقل كل الصلاحيات من المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين مباشرة إلى وزارة المالية، وهذا لا يساهم بطبيعة الحال في تأهيل مهنة المحاسبة لأنه من بين متطلبات تأهيلها هي الاستقلالية الكاملة لمهنة المحاسبة وعدم تبعيتها لوزارة المالية .

¹ - المادة 3 من مرسوم تنفيذي رقم 11-27 مؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 جانفي 2011 ، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

وصلاحياته وقواعد سيره، ج ر ، ع 07، المؤرخة في 2011/02/02، ص 14.

² - المادة 4 من مرسوم تنفيذي رقم 11-27، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

المبحث الثالث: متطلبات ومرتكزات تأهيل مهنة المحاسبة

سيتم في المبحث التطرق للعوامل التي تساهم في تأهيل مهنة المحاسبة ويتجسد ذلك من خلال تركيز على مقومات المهنة باعتبارها أداة الغرض الأساسي منها رفع أداء المحاسبين وكذا الالتزام بتنفيذ مبادئ وأخلاقيات مهنة وتبني الآليات التي تساهم في تفعيل مهنة المحاسبة.

المطلب الأول: مقومات مهنة المحاسبة

إن عملية رفع أداء المحاسبين من أجل الارتقاء وتأهيل مهنة المحاسبة يتطلب تمكينهم بتوفير معلومات محاسبية تتميز بالملائمة والموثوقية والعمل على منهج متماسك يلتزم المحاسبين به، ولا يتجلى ذلك إلا من خلال الالتزام بما تحث عليه المقومات اللازمة لمهنة المحاسبة يمكن ذكرها فيما يلي¹:

الفرع الأول: الإطار الفكري للمحاسبة

ينظر إلى الإطار الفكري المحاسبي بأنه يمثل نظاما متكاملا من الأهداف والأسس المتسقة والتي يتم بموجبها إعداد معايير متناسقة لوصف طبيعة ومهام ومحددات المحاسبة، فضلا عن ذلك فإن إعدادها يتم في شكل مجموعة من الافتراضات والمفاهيم والمبادئ التي تمثل إطارا فكريا مرجعيا يمكن من خلاله تقييم الممارسة المحاسبية، واستخدامه مرشدا في تطوير التطبيقات المحاسبية، وتحديد السياسات والطرق المحاسبية الواجبة التطبيق للقياس والإفصاح عن بنود القوائم المالية، ووفقا لوجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية فإن أهمية وجود إطار فكري للمحاسبة تعود للاعتبارات الآتية:

- أن وجود هيكل من الأهداف والمفاهيم المحاسبية يمكن من إعداد معايير وإجراءات محاسبية متناسقة؛
- يساعد على إيجاد الحلول العملية للمشاكل التطبيقية المستحدثة التي تواجه المحاسب؛
- يساهم في زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في موضوعية المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وزيادة المقدرة على تفسيرها وتحليلها؛
- يساهم في امكانية المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات المختلفة، مادامت تعد وفقا لمعايير وأسس متماثلة ومتعارف عليها؛

ويجمع المنظرين في الفكر المحاسبي أن الإطار الفكري للمحاسبة يتكون من ثلاث مستويات تتمثل فيما يلي:

- المستوى الأول: يتمثل بالأهداف الأساسية للمحاسبة، ويختص بتحديد ماهية وأهداف وأغراض المحاسبة؛

¹ - جابر حسين المنصوري، عماد عبد الستار المشكور، مدى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة المحاسبين لترشيد القرارات الاستثمارية، مجلة الإدارة والاقتصاد، م 1، ع 3، جامعة كربلاء، العراق، 2012، ص ص 52-53.

- المستوى الثاني: يتمثل بالمفاهيم الأساسية للمحاسبة، ويهتم بتحديد خصائص المعلومات المحاسبية، والتعريفات لا سيما بعناصر القوائم المالية؛
- المستوى الثالث: يتمثل بمفاهيم القياس والتحقق، وتشمل كل من الفروض والمبادئ المحاسبية وكذلك القيود المفروضة على الممارسة المحاسبية.

الفرع الثاني: المعايير المحاسبية

يعرف المعيار المحاسبي بأنه مقياس أو نموذجاً أو مبدأً أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف في المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، ويرتبط المعيار المحاسبي عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية مثل معيار الأصول الثابتة أو نتائج أعمالها مثل معيار الإيرادات أو نوع معين من أنواع العمليات مثل معيار الاستثمار في الأوراق المالية أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة.

وتقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي تعنت فيما بعد إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على تطوير معايير محاسبة دولية تصلح لأغلب دول العالم لغرض تحقيق الأهداف الآتية:

- إعداد معايير تتمتع بالجودة العالية وقابلة للفهم والتطبيق لإعداد قوائم مالية بشكل يساعد متبنيها في أسواق رأس المال العالمية (لغة عالمية موحدة)؛
- إعداد معايير محاسبية تصلح للتطبيق في أغلب دول العالم والتي من خلال يتم إعداد قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية يمكن الوثوق بها وتكون ملائمة لمستخدميها.

الفرع الثالث: معايير التدقيق

نظرا لأهمية القوائم المالية بعدها إحدى المصادر الرئيسة التي يعتمد عليها في عملية صنع القرار خاصة القرارات الاستثمارية، لذا يجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي المهم في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير في قرار الاستثمار الذي يعد من القرارات المهمة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية، لذا فإن الأمر استوجب أن تكون القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا لمعايير محاسبية إما محلية أو عالمية ولكي يتم إضفاء درجة من الثقة على هذه المعلومات فإنها تقتزن باسم مراقب حسابات من خلال التقرير المرفق مع القوائم المالية، ولكي يتأكد المدقق بأن مستوى أداءه المهني يتفق مع مستويات الأداء المقبولة فلا بد من استرشاده بمجموعة من المعايير التي تعد بمثابة المفاهيم الأساسية للتدقيق، وتبرز أهمية معايير التدقيق من خلال تبيينها للأهداف العامة لكل مدقق مستقل وتعد بمثابة مقاييس للحكم على جودة أدائه ولكي لا يكون هناك

تفاوت في تقارير المدققين فقد وضعت المنظمات المهنية معايير محددة لمهنة التدقيق تعبر عن درجة الجودة المطلوبة من المدقق في أداءه لمختلف الأعمال قبل إقدامه على إبداء الرأي.

المطلب الثاني: مساهمة أخلاقيات المهنة في تأهيل مهنة المحاسبة

أخلاقيات مهنة المحاسبة تعتبر إطار ينظم مبادئ الأخلاقية والدعوة للالتزام بها وهي ليست وليدة العصر، وإنما سبق وحث عليها ديننا الحنيف فهو بدوره يدعو الى الحرص على الأخلاق في جميع المهن وفي المحاسبة على وجه الخصوص بل أن جوهر هذا الدين وحقيقته تتمثل في الأخلاق.

الفرع الأول: تعريف أخلاقيات مهنة المحاسبة

تجدر بنا الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الالتزامات الأخلاقية غير أنها تمثل المبادئ الأساسية للسلوك الصحيح ويمكن تعريفها من خلال تعريف السلوك اللاأخلاقي الذي يعني كل ما يفعله الأفراد خارج نطاق القيم والعادات والتقاليد المتعارف عليها في عمل أو مهنة أو مجتمع معين وقد تعرف بأنها كل ما تقره المؤسسة باعتبارها المصدر الرسمي لتقرير ما هو صواب أو خطأ داخل بيئة الأعمال¹.

إن المصطلحين قواعد السلوك المهنية (ethics) والأخلاق (morals) لا يستخدمان بصورة تبادلية، فالأخلاق المهنية (مشتقة من كلمة يونانية (elhike) علم الشخصية يهتم بدراسة القضايا الأخلاقية، في حين أن الأخلاق مشتقة من الكلمة اليونانية (morals) الأعراف والطبائع، وهي معايير يراعيها الأفراد في سلوكهم وعملهم اليومي في ممارسة مهنة المحاسبة².

تعرف بأنها مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم العمل المحاسبي الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل³.

وتعرف أيضا بأنها مجموعة قواعد وأصول متعارف عليها والتي تستلزم عند المحاسب سلوكا معيناً يقوم على الالتزام، وينتج من مراعاتها المحافظة على المهنة وشرفها⁴.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن أخلاقية مهنة المحاسبة هي مجموعة القيم والمبادئ والالتزامات المتعارف عليها والتي توضح اتجاه المحاسب، وتساهم في المحافظة على المهنة وشرفها وتسعى إلى رفعها للوصول إلى أعلى مستويات الأداء المهني.

¹ - أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفق للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2015، ص 76.

² - ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، دار مريخ للنشر، السعودية، 2012، ص 661.

³ - حمدي شحادة زعرب، محمود بكر عبد العال، مدى التزام مرجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ع 2، 2016، ص 7.

⁴ - محمد العربي الشايش، أخلاقيات مهنة المحاسبة في الاسلام، ورقة بحث مقدمة في المنتدى الدولي الثاني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الإصلاح المحاسبي الواقع المعوقات والحلول، 1-2 ديسمبر 2014، بكلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة غرداية، ص 19.

الفرع الثاني: أخلاقيات مهنة المحاسبة

تعتبر أخلاقيات مهنة المحاسبة عامل ذو أهمية كبيرة حيث أنها تمثل مجموعة القيم والمبادئ التي يلتزم بها الأفراد والجماعات خلال ممارستهم وأدائهم لمهام حقوق وواجبات، وتحقيق عدم المفاضلة بين المصلحة الشخصية على المصلحة العامة بغية تجسيد أهداف المحاسبة، وفيما يلي يمكن إدراج أهم قواعد أخلاقيات المهنة¹:

أولاً: الاستقامة والنزاهة

وهذا يتطلب من المحاسب أن لا يقبل بتقديم أي تقرير أو معلومة إذا كانت تحتوي على بيانات مالية محرفة ومضللة أو أعدت بإهمال أو كانت غير مكتملة بسبب الحذف أو فيها نوع من الغموض الذي يؤدي إلى التضليل.

ثانياً: الموضوعية

يجب على المحاسب أن يظهر قدرًا عاليًا من عدم التحيز وإظهار المعلومة لكافة الجهات المخولة بكل صدق وأمانة وعادة يتم طلب ذلك من المدقق بشكل أكثر من المحاسب كون المحاسب جزء لا يتجزأ من الإدارة وعليه الالتزام بما تمليه عليه الإدارة.

ثالثاً: الكفاءة والعناية المهنية

يجب على المحاسب أن يعمل على تطوير المعرفة والمهارة التي يملكها ومتابعة المستجدات في عالم المحاسبة وهذا يشمل:

- الحصول على مستوى من المهارة والمعرفة المهنية الذي يمكنه من القيام بعمله على أتم وجه؛
- العمل باجتهاد بما يتفق مع المعايير المهنية من أجل تزويد الخدمات المهنية بالشكل والاطلاع على كافة التغييرات والمستجدات المحيطة بالمهنة؛

رابعاً: السرية

لا يجوز للمحاسب تقديم البيانات التي يعدها أو يطلع عليها أي طرف غير مخول بذلك ويعتبر ذلك إخلال بالأمانة الموكلة له أما في حالة المدقق فإنه لا يجوز أيضاً أن يكشف عن معلومات عميله إلا في الحالات التالية:

إذا كان الكشف عن هذه المعلومات مسموح به قانونياً بموافقة العميل؛

إذا كان الكشف مطلوباً وفقاً للقانون وذلك يشمل:

¹ - الذنبيات علي عبد القادر، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير المحاسبية، شركة مطابع الأرز، ط3، عمان، الأردن، 2012، ص 12.

- كأدلة للمنازعات القضائية (في المحاكم)؛
- في التقارير المقدمة للجهات ذات العلاقة في حالة المخالفات القانونية.

إذا كان الكشف متطلب مهني:

- الاستجابة للمتطلبات الأخلاقية ومتطلبات العمل؛
- حماية مصالح المحاسب القانوني من خلال الاجراءات القانونية؛
- وفي حالة الرقابة على الجودة ومراجعة النظر.

خامسا: السلوك المهني

يجب أن يسلك العضو كمحاسب مهني يمثل إلى القوانين ذات العلاقة بالمهنة والتعليمات وأن يتفادى أي عمل قد يجلب سوء السمعة على الأعضاء أو يؤثر سلبا على السمعة الجيدة للمهنة.¹

ويمكن إدراج أهم الأسس الشرعية لأخلاقيات المحاسب²:

أولا: الأمانة

يجب على المحاسب أن يتحمل المسؤولية ويتصف بالكفاية والأهلية التامة؛

ثانيا: مبدأ الاستحقاق للبشرية في الأرض

يجب على المحاسب أن يستشعر أساس حفظ المال وعدم إهداره فيما لا ينفع في المعاملات المحرمات أو تداوله بالباطل أو منع الحقوق الواجبة فيه لله تعالى أو للعباد.

ثالثا: الإخلاص

وهو أن يقصد المحاسب بعمله طاعة الله تعالى لا يستهدف الرياء أو السمعة أو التفاخر والتباهي وينتج عن ذلك مراعاة الإخلاص أن لا يخضع المحاسب للمؤثرة أو الضغوط الخارجية، بل يقوم بعمله امتثالا للالتزام الديني وأداء للواجب المهني؛

رابعا: التقوى

يجب على المحاسب مخافة الله في السر والعلن، وتحقق التقوى بامثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه؛

¹ - عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 202.

² - أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 509-513.

خامسا: الإحسان أو إتقان العمل

ينبغي على المحاسب أن لا يقتصر على أداء واجباته الوظيفية والمهنية بل عليه أن يعمل لبلوغ مرتبة الإحسان وإتقان العمل، وذلك بأدائه المهام المنوطة به على أحسن وجه ممكن، أن لا يتحقق إلا بالتأهيل العلمي والعملية التفقه في الدين الإسلامي؛

سادسا: مراقبة الله تعالى

وهي يجب على المحاسب اعتقاد رقابة الله تعالى على جميع أفعاله؛

سابعا: محاسبة الله تعالى للعباد

يجب أن يشعر المحاسب دائما بأنه مسئول أمام الله تعالى ومجتمعه ومهنته ورؤسائه وأن يحسب نفسه في كل تصرفاته. وعليه وجب العمل على تجسيد أخلاقيات مهنة المحاسبة ويكون ذلك بتسيخ الأخلاق الإسلامية التي حث عليها ديننا الحنيف وإدراجها ضمن البرامج الدراسية ونقلها في التدريس من مستوى النقل المعرفي للمعلومة إلى مستوى نقل مهارات وسلوكيات لدى خريج المحاسبة وهذا يساهم في تزويده بمهارات الاتصال والتواصل مع الآخرين وحل المشكلات .

المطلب الثالث: مرتكزات تأهيل مهنة المحاسبة

إن عملية تأهيل مهنة المحاسبة تتم بناء على عدة عوامل البيئة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، لما له من أهمية ومن بين متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة موضوع دراستنا تطوير التعليم المحاسبي وبرامجه أمر ضروري الذي يعتبر مهما لماله من أهمية بالغة في تحسين المعلومات المحاسبية وإعداد محاسبين تتميز بالكفاءة والفعالية للعمل بالإجراءات المحاسبية وهذا ما يتم التفصيل فيه أكثر في الفصل الموالي، إضافة للدور الفعال الذي يميزه وذلك بمساهمة هذا الأخير في إنشاء مراكز للأبحاث والدراسات المحاسبية وإقامة دورات تكوينية للمحاسبين وكذا تفعيل دور الهيئات المحاسبية.

ونوجز أهم الآليات التي تساهم في تأهيل مهنة المحاسبة فيما يلي¹:

- تنفيذ القوانين المتعلقة بتنظيم المهنة وتطويرها؛
- وضع قوانين وقواعد للإفصاح والشفافية وذلك من وضع قوانين وقواعد للإفصاح المالي وغير المالي؛
- وضع قوانين تخص متطلبات الخبرة المطلوبة للممارسة المهنية من طرف الهيئات المهنية؛
- المساهمة في تفعيل معايير المحاسبة الدولية،
- زيادة وعي مستخدمي المعلومات المحاسبية بأهميتها وكيفية استخدامها؛

¹ - خيام مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-31.

- زيادة وعي أصحاب المؤسسات بدور مهنة المحاسبة في مؤسساتهم ودور المحاسب؛
- تفعيل دور الهيئات المحاسبية والتواصل بالهيئات العربية والدولية للمساهمة في تأهيل المهنة؛
- الاهتمام بأخلاقيات المهنة والآداب والسلوكيات التي يتعين أن يتحلى بها الممارسين للمهنة ووضع القواعد والضوابط اللازمة لتطبيقها والالتزام بها.

خلاصة

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري لمهنة المحاسبة والذي تبين من خلاله بأنها تعتبر من بين أهم المهن ولقد كانت محل اهتمام الكثير من الباحثين، ولقد مرت مهنة المحاسبة بمراحل تاريخية من خلالها عدة تغيرات وكانت نتيجة الظروف التي فرضتها كل فترة وكانت التشريعات المهنية تسعى لمواكبة التطورات والتكيف مع الأنظمة العالمية.

ولذلك فإن نجاحها مرهون بالضوابط التي تنظمها والتزام الممارسين بهذه التنظيمية والقانونية التي تعتمد على قواعد وأسس ومعايير لممارستها، كما أن الشخص ممارس لهذه المهنة يجب عليه أن يكون ومؤهل تأهيلا علميا ومهنيا وحسب الشروط التي نص عليها القانون 01/10، ولا تلقى مهنة المحاسبة المكانة اللائقة بها في المجتمع دون وجود هيئات مهنية لها تسهر على سيرورة عملها والتي تعتبر عنصرا رئيسيا وفعالا في التنظيم المهني لمهنة المحاسبة.

وفي ظل الإصلاحات التي تمت في البيئة المحاسبية الجزائرية وإحداث عدة تغيرات من خلال إعادة هيكلة الهيئات المهنية المشرفة على المهنة، حيث تم إحداث ثلاثة مجالس وطنية ولها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة ونقل كل الصلاحيات من المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين مباشرة إلى وزارة المالية، وهذا لا يساهم بطبيعة الحال في تأهيل مهنة المحاسبة لأنه من بين أهم متطلبات تأهيلها هي الاستقلالية الكاملة للمهنة المحاسبية وعدم تبعيتها لوزارة المالية .

ونظرا للأهمية البالغة للمهنة والسعي لتأهيلها من خلال المتطلبات المساهمة في تطوير وتحسين والرفع من مستوى الممارسة الفعلية في أرض الواقع، ولا يكون ذلك إلا من خلال تجسيد أخلاقيات مهنة المحاسبة وتكريس الأخلاق الإسلامية التي حث عليها ديننا الحنيف فهو بدوره يدعو الى الحرص على الأخلاق في جميع المهن وفي المحاسبة على وجه الخصوص بل أن جوهر هذا الدين وحقيقته تتمثل في الأخلاق وإدراجها ضمن البرامج الدراسية، وبطبيعة الحال فإن الوقاية خير من العلاج أي أن عملية غرس القيم الأخلاقية وتنميتها لدى خريج المحاسبة خلال مشواره الدراسي مما يساهم في التقليل بشكل كبير من الممارسات غير الأخلاقية.

وعليه وجب ترسيخ أخلاقيات المهنة ونقلها في التدريس من مستوى النقل المعرفي للمعلومة إلى مستوى نقل مهارات وسلوكيات لدى خريج المحاسبة وهذا يساهم في تزويده بمهارات الاتصال والتواصل مع الآخرين وحل المشكلات

الفصل الثالث

الإطار النظري للتعليم المحاسبي

تمهيد

يمثل التعليم أحد أهم المواضيع التي اهتم بها الباحثون لما له أهمية بالغة في إعداد كوادر وإطارات محاسبية مؤهلة لتحمل على عاتقها المسؤولية لممارسة العمل المحاسبي بكفاءة وفعالية، وباعتبار مهنة المحاسبة لغة المال والأعمال لأنها تمثل عصب رئيسي في التنمية الاقتصادية .

ويأتي الدور الكبير لتعليم المحاسبي في كونه أحد أبرز المقومات المهنية للمحاسبة ولا يمكنها أن تتطور دون تطور التعليم المحاسبي لاعتبار مخرجاته هي مدخلات المهنة، حيث تختلف بيئة التعليم عن بيئة المهنة التي تتسم بالتغيير المستمر نتيجة للتغيرات الاقتصادية.

فالتعليم المحاسبي يعاني قصور في المزاوجة بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وعليه يستلزم الاهتمام بالعملية التعليمية التي من خلالها يتم إعداد كوادر محاسبية وإكسابهم المهارات والقدرات الفكرية والمعرفية وهذا يستلزم وضع استراتيجيات لتطوير المنهجية المحاسبية وبالإضافة إلى وضع خطط في تطوير برامجها وأساليبها بما يتماشى ومعايير التعليم الدولية والاستفادة منها ، وكذا تنمية مهارات المهنة بما يقوي فرصهم في العمل. ومن أجل الإحاطة ارتأينا أن نتطرق إلى :

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتعليم المحاسبي

المبحث الثاني: دور معايير التعليم المحاسبي في تطوير التعليم المحاسبي

المبحث الثالث: دور التعليم المحاسبي في تأهيل مهنة المحاسبة.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتعليم المحاسبي

تسعى مؤسسات التعليم المحاسبي لإعداد محاسبين مؤهلين علمياً وعملياً تمتلك المعارف والمهارات التي تمكنها من ممارسة المهنة بالشكل المطلوب ولهم القدرة على مواكبة احتياجات سوق العمل، فالتعليم له أهمية بالغة من أهمية المحاسبة لاعتبار مخرجاته هي مدخلات هذه الأخيرة، وعليه لا بد من معرفة الأهمية والأهداف التي يسعى لتحقيقها وإبراز الأدوات والمدخل المعتمدة في التعليم واستراتيجيات تدريس المحاسبة، وكذا التطرق لأهم المراحل التاريخية للتعليم والتكوين المحاسبي.

المطلب الأول: ماهية التعليم المحاسبي

لتوضيح مفهوم التعليم المحاسبي ومعرفة المسؤولية التي تقع على عاتق مؤسسات التعليم في إعداد محاسبين مؤهلين تتوفر لديهم مهارات لممارسة العمل المحاسبي بكفاءة عالية، وعليه سنتطرق إلى مفهومه وتحديد الأهداف التي أسس من أجلها، وإبراز أهميته الكبيرة التي يحتلها.

الفرع الأول: مفهوم التعليم المحاسبي

إن التعليم المحاسبي يسعى لتقديم المعرفة العلمية للطلبة ومواكبة تغيرات المحيط الاقتصادي، وتزويد الطلبة بالمهارات والقدرات اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل المحاسبي بشقيه الأكاديمي والمهني.

- **تعريف التعليم المحاسبي الأكاديمي:** هي قدرة المؤسسة التعليمية المحاسبية على توفير كواد عمل أكاديمي يشتغل في حقل تدريس المحاسبة، ويعد هذا من أهم المتطلبات التي يجب على المؤسسة التعليمية أن توفرها وبمواصفات خاصة، لأن طالب اليوم قد يصبح معلم الغد، وإذا ما نظرنا إلى هذا الأمر سنلاحظ أن تلبية احتياجات سوق العمل الأكاديمي من خلال المؤسسة التعليمية ذاتها بمثابة الآلة التي تضمن استمرارية عملها من خلال تغذية نفسها بجزء من طاقتها الإنتاجية بدلا من الاعتماد على طاقة أخرى قد لا تتوفر مستقبلا.¹

- **التعليم المحاسبي المهني:** يرتبط التعليم المحاسبي بالواقع العملي في بناء المهارات المهنية للطلبة باستخدام الأساليب العلمية والنظرية في التدريس عن طريق تدريب الطلبة على حل المسائل التطبيقية والعملية وإلزامه في حل مشاكل المحاسبية التي تتناولها بحوث التخرج، كل هذا سيسهم في إعداد محاسب المستقبل الذي يتمتع بالمواصفات المطلوبة منه، وفيما يخص علاقة التعليم بالمهنة يمكن تقسيمه إلى أمرين :

- مدى قدرة التعليم المحاسبي على إعطاء محاسب المستقبل المهارات المطلوبة فيه؛

¹ - مكي سالم حسين المعاضدي وآخرون، واقع التعليم المحاسبي في العراق وأساليب تطويره لتلبية للاحتياجات المهنية، مجلة تنمية الرفادين، العراق، م 27، 2005، ص 8.

- التركيز على عنصر التعليم على تلبية الاحتياجات المهنية المحاسبية بالكم اللازم من الخريجين (محاسب المستقبل) أو قدرة المؤسسة التعليمية المحاسبية على توفير كوادر المحاسبية بالمواصفات المطلوبة وبالكم المطلوب.
ومن خلال سبق يمكن القول أن التعليم المحاسبي هو عبارة عن عملية منظمة تقوم بتزويد المتعلم بالمعارف وإكسابه القدرات والمهارات اللازمة التي تمكنه لممارسة العمل المحاسبي بالمستوى المطلوب بشقيه سواء كان أكاديميا أو مهنيا.

الفرع الثاني : أهمية التعليم المحاسبي

تتضح لنا أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة وما يمكن أن تقدمه من مزايا للمحيط الذي تعمل ضمن نطاقه نذكر فيما يلي¹:

- تأمين مختلف المعلومات المالية المتعلقة بتبيان الوضع المالي للمؤسسة في وقت محدد وشكل يمكن مختلف الأطراف ذي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي إضافة إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة في فترة زمنية محددة؛

- توفير المعلومات التي تخدم المستخدمين الخارجين عن المؤسسة مثل المساهمين المقرضين المحللين الماليين الجهات والهيئات الحكومية وغيرها ذات المصلحة بالمشروع؛

- إن مهنة المحاسبة من موقعها القريب جدا من القطاعات الاقتصادية المختلفة القادرة على أن تؤدي دورا فعالا في مساعدة المسؤولين في اتخاذ قرارات بناء على أسس علمية وكمية سليمة تعتمد بشكل رئيسي على ما يقدمه المحاسب؛

- أن ممارسة العمل المحاسبي تحتاج إلى كوادر مهية وفق أسس علمية إضافة الى ضرورة توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي؛

- إن المحاسبة مهنة أساسها القياس وتوصيل النتائج إلى من يهمهم موضوع القياس، ولأن المحاسب مسؤول عن أداء عمليتي القياس والتوصيل، كان لابد من امتلاكه بعض السمات والمهارات التي تكفل له جودة الأداء، حتى يتحقق نجاحه في إخلاء مسؤوليته بالكيفية الملائمة للمحيط الذي يعمل به.

الفرع الثالث: أهداف التعليم المحاسبي

على الرغم من التباين الثقافي والعلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين البلدان المختلفة، إلا أنه يوجد اتفاق شبه عام بين هذه الدول على أن أهداف التعليم المحاسبي في تلك المجتمعات، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الخاصة والأهمية النسبية لبعض الأهداف هي كالاتي²:

¹ - خامرة بوعمامة، خامرة الطاهر، تأهيل مخرجات التعليم المحاسبي للوفاء باحتياجات سوق الشغل، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات والحلول، 1-2 ديسمبر 2014، بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة غرداية، ص 4.

² - محمد حويش علاوي الشجيري، التعليم المحاسبي الجامعي في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ع 1، العراق، 2006، ص 50.

الهدف الفردي: ويرمي إلى تحقيق النمو المتكامل للفرد في جميع الجوانب الفكرية والأخلاقية والسلوكية، وإتاحة الفرصة للأفراد لمتابعة التعليم المتخصص، والتزود بقدر كاف من الثقافة تعينهم في مواجهة مطالب مجتمعهم والتكيف معها بأكبر قدر ممكن من الكفاية؛

الهدف الاجتماعي: تحقيق قاعدة أن المواطن هو عضو في مجتمعه وله حقوق وواجبات؛

الهدف الاقتصادي: ويتمثل في تطوير قدرات الأفراد المنتجين ذوي الاستعداد للنهوض بإمكانيات بيئتهم؛

الهدف العلمي: يتحقق من خلال تطوير مهارات الأفراد والإيمان بالعلم كطريقة للحياة ولتأهيلهم وتدريبهم وفق الطريقة العلمية والتفكير الموضوعي لنمط حياة أفضل؛

الهدف الايديولوجي: يهدف الى التأثير على فكر الأفراد وتعزيز الإيمان بالتربية من أجل تكريس الاعتقاد بالثوابت الدينية والنظم السائدة في المجتمع؛

الهدف الوطني: يرمي الى ايجاد المواطن الصالح الذي يعي مسؤولياته وحقوقه ويبدل أقصى الجهود للنهوض بوطنه وفخوره به والانتماء اليه؛

الهدف الشامل: ويراد به تطوير إيمان الأفراد بالمثل والقيم ويتجسّد سلوكهم الاجتماعي وفقا لتلك المثل والقيم.

المطلب الثاني : التطور التاريخي للتعليم والتكوين المحاسبي بالجزائر

سيتم من خلال هذا المطلب استعراض أهم مراحل تطور التعليم والتكوين المحاسبي التي مر بها في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية، حيث يتم تقسيم هذه المراحل وفقا للقانون الذي يحكم المهنة المحاسبية 10-01 من خلال أهم التشريعات التي تنظم المهنة الخاصة بالتعليم والتكوين.

الفرع الأول: التعليم المحاسبي

يقصد بالتعليم المحاسبي جملة المقاييس المتعلقة بالمحاسبة التي يتم تدريسها بالجامعة إضافة لطبيعة الشهادات الجامعية في ميدان المحاسبة¹. وسيتم التطرق لمراحل تطور التعليم المحاسبي وتقسيمها وفقا لمرحلة قبل وبعد الإصلاح:

أولا: التعليم المحاسبي قبل الإصلاحات المحاسبية (قبل سنة 2010)

تجدد بنا الإشارة أن بداية تدريس المحاسبة لأول مرة كان من اقتراح بنجامين فرانكلين الذي طرح فكرة تدريس المحاسبة بالمؤسسات التعليمية الجامعية، ووضع مقترحا لذلك سنة 1750م بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بنسلفانيا، ودرس مسك السجلات فعلا في تلك الجامعة من قبل أستاذ في الرياضيات سنة 1782م، وهذا بالإضافة إلى عدد من الأكاديميات التي كانت تدرس مسك السجلات بعد منتصف القرن 18². إن أهم ما ميز التعليم المحاسبي

¹ - مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية والتجارية، جامعة الجزائر، 2004، ص 199.

² - نادية ميلاد محمد الماقوري، تضيق الفجوة بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 2008، ص 42.

بالجزائر حتى نهاية الفترة ثمانينات باشتراك برامج التعليم العالي (المدرسة العليا للتجارة، الجامعات) في تدريس مقاييس المحاسبة ضمن تخصص المالية والمحاسبة، ويتوج الطالب بعد 4 سنوات بالحصول على شهادة ليسانس في المالية والمحاسبة، ما يمكن تسجيله في هذه الفترة ضعف برامج التعليم وفقر محتواها واقتصر في هذه التخصص على تدريس مقاييس (المحاسبة العامة، المحاسبة التحليلية، المحاسبة المعمقة، المحاسبة الوطنية، المحاسبة العمومية، محاسبة الشركات الخاصة). ومع بداية التسعينات عرف التعليم المحاسبي بعض الإصلاحات من خلال الإجراءات الجديدة التي أدخلتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي دفعت بإدارة المدرسة العليا بالجزائر للقيام سنة 1992م، بفصل تخصص المالية والمحاسبة إلى شقين (تخصص محاسبة، تخصص مالية) وبهذا شهد التعليم المحاسبي أول شهادة ليسانس في المحاسبة، وبهذا التحول عرفت برامج التدريس تعديلات تمثلت أساسا في فصل بعض المقاييس عن بعضها وإدخال مقاييس جديدة أهمها نظرية المحاسبة وتبعاً لذلك عرفت باقي الجامعات ابتداء من سنة 1998 تعديلات، مست نظام الدراسة بمقتضى المرسوم رقم 98-53 بتاريخ 11/02/1998 المتضمن نظام الدراسات لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير وتنظيم نظام الدراسات للحصول عليها، وبهذا أصبحت المحاسبة اختصاصا مستقلا يمنح صاحبه شهادة ليسانس في المحاسبة أثريت برامجه مع القرار الوزاري رقم 395 بتاريخ 10/08/2000 المتضمن البرنامج البيداغوجي لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير وبالرغم من الإصلاحات التي مست نظام التعليم الجامعي المحاسبي وكانت المحاسبة محور لها، وأهم ما يميز التعليم المحاسبي هو عدم الفعالية نظرا لعدة اعتبارات أهمها¹:

- عدم وجود دراسات ما بعد التدرج متخصصة في المحاسبة إلى غاية سنة 2003، وهي سنة افتتاح أول دفعة ماجستير تخصص محاسبة في الأغواط؛
 - عدم وجود تأطير هيئة تدريس كافية لضمان تكوين صلب في هذا الميدان؛
 - انغلاق الجامعة على نفسها وابتعاد البرامج عن التطلعات الفعلية في سياق التطورات الوطنية والدولية؛
 - انعدام وخلو الساحة العلمية من مشاريع البحث والمراكز والمخابر العلمية المهمة بموضوع المحاسبة؛
- كما كانت بعض الإصلاحات على مستوى برامج التعليم الجامعي أهمها إدخال نظام LMD سنة 2004 وهو ما جعل الجامعة الجزائرية تتماشى مع التطورات العالمية في ميدان التعليم الجامعي².

ثانيا: التعليم المحاسبي بعد الإصلاحات المحاسبية (بعد سنة 2010)

بعد أن تم الإعلان عن اعتماد النظام المحاسبي المالي في بيئة المحاسبية إلا أنه لم يكن هناك أي تحولات سوى إقدام وزارة التعليم العالي على إرسال عدد محدود من أساتذة المحاسبة للدورات التكوينية الجهوية التي نظمها المجلس الوطني للمحاسبة خلال سنة 2008 من تنشيط مجموعة من المهنيين الذين تلقوا تكويننا سابقا من الخبراء الفرنسيين،

¹ - مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص 200.

² - فيروز خويلدات، واقع تطوير مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة ورقلة، 2016، ص 71.

لكن لم يعرف الوسط الجامعي محاولات جادة لتطويق المشكل المتعلق بمواءمة برامج التعليم مع محتوى المستجدات التي جاءت بها عملية الإصلاح باستثناء بعض التظاهرات العلمية المحدودة في هذا السياق أو بعض الأبحاث الأكاديمية في شكل مذكرات ماجستير أو أطروحات دكتوراه، ولقد وجه أساتذة المحاسبة بالجامعة الجزائرية إشكالية محتوى التدريس الذي يجب العمل به خلال الموسم الجامعي 2010/2009، الذي يتزامن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الذي لم يصدر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أي برنامج جديد يلائم التحول في موضوع المحاسبة، كما يوجه طلبة دراسات التدرج في المستويات المتقدمة إشكالية تعارض محتوى بين النظامين القديم والجديد إذا ما تم البدء في تدريس المحاسبة وفقا للنظام المحاسبي المالي¹.

النقائص التي تتخلل التعليم المحاسبي نذكر منها²:

- يتم تدريس الإعلام الآلي بشكل نظري في ظل غياب الإمكانيات التي تتيح تفعيل الدروس التطبيقية وتعميمها، حيث أن خريجي الجامعة يجدون صعوبة كبيرة في التأقلم مع البرامج المحاسبية؛
- الفجوة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية، حيث أن التعليم المحاسبي الجيد يتطلب إجراء تربصات ودراسات ميدانية تمنح الطالب معاينة مختلف العمليات المحاسبية؛
- إهمال تعليم اللغات الأجنبية والذي لا يتماشى مع الانفتاح الاقتصادي للجزائر خصوصا وأن وظيفة الاتصال تعتبر من أهم الوظائف المحاسبية التي تقوم على استقبال المحاسب للبيانات وفهمها وإرسال المعلومات لمستخدميها.

الفرع الثاني: التكوين المحاسبي

يقصد بالتكوين المحاسبي تربص الخبرة المحاسبية الذي يمكن صاحبه من اكتساب صفة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو محاسب معتمد إذ ينبغي على الأشخاص الراغبين في الحصول على الاعتماد كخبراء أو محافظي الحسابات أو محاسبين معتمدين أن يكون لديهم تأهيلا كافيا من الناحية العلمية والعملية للإيفاء التام والكفاء بهذه المهنة³. وسيتم التطرق لمراحل تطور التكوين المحاسبي وتقسيمها وفق المرحلة قبل وبعد الإصلاح:

أولا: التكوين المحاسبي قبل الإصلاحات المحاسبية (قبل سنة 2010)

لقد تم التحديد في القانون 91-02 الذي ينظم مهنة المحاسبة بالجزائر، وحدد مجموعة من القرارات التي تحدد شروط التكوين وهي⁴:

¹ - مداني بن بلغيث، النظام المحاسبي المالي الجديد وبيئة المحاسبية في الجزائر، الملتقى الدولي حول اطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009، ص 09.

² - فيروز خويلدات، مرجع سبق ذكره، ص 72.

³ - نفس المرجع، ص 73.

⁴ - مداني بن بلغيث، أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، 202.

بالنسبة للخبير المحاسبي: لممارسة مهنة خبير المحاسب يجب أن تتوفر في الشخص بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها من القانون 91-06 ما يلي:

- أن يتحصل على شهادة ليسانس أو ما يعادلها في المالية والمحاسبة؛
- القيام بتربص مهني مدته سنتين لدى أحد الخبراء المسجلين في جدول منظمة، يعد خلاله المتربص ثمانية تقارير حول المحاسبة أو الميادين المرتبطة بها؛
- أن يتحصل على شهادة نهاية التربص التي تخوله الحق في دخول الامتحان النهائي الذي تنظمه جامعة الجزائر، تمنح للناجحين فيه شهادة جامعية "شهادة خبير محاسب"، كما تمنح شهادة نهاية التربص لحاملها الحق، في اكتساب صفة محافظ الحسابات ومحاسب معتمد.

بالنسبة لمحافظ الحسابات: لاكتساب هذه الصفة لا يتسنى لصاحبها إلا:

- بالحصول على شهادة خبير محاسب؛
- أن يكون المرشح حائز على إحدى الشهادات التعليم العالي إضافة لإحدى الشهادات المهنية المذكورة في المادة 3 من المقرر الصادر بتاريخ 24 مارس 1999 مع إثبات أن يكون بتدريب مهني لمدة عامين في مكتب خبير محاسب مع شهادة نهاية التربص (AFS) أو خبرة 10 سنوات في الميدانين المحاسبي والمالي مع التدريب لمدة 6 أشهر.

بالنسبة للمحاسب المعتمد: يقتضي اكتساب صفة المحاسب المعتمد أن تتوفر في المترشح الشروط القانونية الآتية:

- التسجيل في جدول المنظمة كخبير محاسب أو محافظ حسابات حسب نص المادة 3 من المقرر الصادر بتاريخ 24 مارس 1999؛
- حيازة إحدى الشهادات المهنية المنصوص عليها في المادة 4 من المقرر الصادر بتاريخ 24 مارس 1999 من إثبات تدريب مهني لمدة عامين في مكتب خبير محاسب مع شهادة نهاية التربص (AFS) أو خبرة 10 سنوات في الميدانين المحاسبي والمالي مع التدريب لمدة 6 أشهر.

نقائص التكوين المحاسبي نذكر منها¹:

- الاعتماد الكلي على الجانب التطبيقي، خاصة فيما يتعلق بالشروط الواجبة لاكتساب صفة الخبير المحاسب والتي تقتضي بأن يجري المترشح تربصا مدته سنتين؛

¹ - مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، 204.

- اهمال الجانب النظري (التكوين النظري) عند تكوين الخبراء المتربصين وبالتالي الحرمان من الأدوات التي تمكنهم من القدرة على التفكير والتحليل وبالتالي المساهمة في إثراء القاعدة التصورية التي تكون الممارسة المحاسبية بحاجة ماسة إليها لمواجهة المشاكل الناتجة عن تقلبات المحيط الاقتصادي؛
- تكرار الأعمال المتعلقة بإعداد تقارير ودورها في فلك واحد، بحيث تكاد تكون نسخة موحدة نظرا لعدم وجود آليات لمراقبة التربص ومعايير لاختيار مواضيع التقارير الثلاثية التي يتم مناقشتها من قبل المتربصين الناجحين في الامتحان الكتابي للخبرة المحاسبية أمام لجنة متخصصة ضمن لجان الامتحان الشفهي؛
- تباين ظروف إجراء التربص في مكاتب الخبرة المحاسبية، وانعكاسها على مستوى التأهيل المهني الذي يفترض أن يكتسبه المتربص، خاصة وأن حجم الأعمال يختلف من مكتب لآخر تبعا لمخطط الأعباء (plan de charge) لكل خبير يشرف على التربص والذي ينتج عنه في حالة كبره عادة:
- إمكانية تعرض المتربصين لاستغلال قد يوصف في بعض الأحيان بالبشع، نتيجة لإجبارهم على القيام بأعمال التدخل الميداني خاصة تلك التي توصف بالروتينية مثل الجرد، المقاربات البنكية ... دون مقابل مادي، خاصة في ظل غياب تنظيم يحدد علاقة المتربص بالمشرف على التربص ومن هذه الأشكال:
- قيام المتربص بأعمال السكريتاريا مثل تحرير المراسلات، كتابة تقارير أو القيام بأعمال المراسلة مع الهيئات العمومية ومصالح إدارة الضرائب؛
- عدم استفادة المتربصين من تأمين طيلة فترة التربص؛
- عدم تساوي الفرص والحظوظ بين المتربصين الذكور والإناث في ظل اعتماد التربص على التكوين الميداني الذي يشمل مناطق جغرافية مختلفة ويقتضي العمل في ظروف وأوقات قد لا تتناسب مع طبيعة المرأة وتقاليدها المجتمعية الجزائرية؛
- تهميش بعض المتربصين والتميز بينهم أو تعرضهم لضغوط أو مساومات قد تحول دون حصولهم على موافقة المشرف سواء حول التقارير أو حول رأيه النهائي حول التربص لأن رأيه يعتبر محددًا رئيسيًا لاستيفاء شروط التربص.

ثانيا: التكوين المحاسبي بعد الإصلاحات المحاسبية (بعد سنة 2010)

من أهم ما يميز هذه المرحلة هو صدور مجموعة من القوانين والمراسيم التي تنظم عملية التكوين المحاسبي بالجزائر، فقد نصت المادة 08 من القانون 10-01 على ضرورة توفير التأهيل العلمي للأشخاص الراغبين في الحصول على الاعتماد كمهنيين يجب "أن يكون منح شهادة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات تكون من طرف معهد التعليم المتخصص التابع للوزير المكلف بالمالية أو معاهد المعتمدة من طرفه، وأنه لا يمكن الالتحاق بهذه إلا

بعد إجراء مسابقة للمتشحين الحائزين على شهادات جامعية من الاختصاص¹. كما تمنح شهادة المحاسب المعتمد من طرف المؤسسات المعتمدة من طرفه أو من طرف مؤسسات التعليم العالي.

كما أشارت المادة 77 من القانون 10-01 على أنه "يعتبر خبيرا محاسبا متربصا أو محافظا متربصا للحسابات أو محاسبا متربصا في مفهوم هذا القانون، المترشح الذي تابع التكوين النظري المطلوب والمقبول من طرف لجنة التكوين للمجلس الوطني للمحاسبة للقيام بتربص مهني طبقا للشروط المحددة عن طريق التنظيم"².

ونصت المادة 78 من القانون 10-01 الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين الممارسين لمهامهم باستقبال المتربصين حسب الكيفيات المحددة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة بالتعاون مع المصنف الوطني والغرفة الوطنية والمنظمة الوطنية، ويلزمهم بمنح أجرة للمتربصين الذين يتكفون بهم حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم ويترب عن رفض التأطير غير المبرر عقوبة تأديبية تصدرها لجنة الانضباط والتحكيم³.

ولقد تم في هذه الفترة اعتماد عدة مراسيم 11-72 المؤرخ 16/02/2011 الذي يوضح الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي 11-74 المؤرخ 16/02/2011 الذي يحدد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير. كما حدد المرسوم التنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 بالتفصيل شروط وكيفيات سير التربص المهني للحصول على شهادة الخبير المحاسب، وتهدف من خلال هذه المراسيم لتأهيل مهنة المحاسبة ورفع من أداء المهنيين وتزويدهم بمهارات ومعارف ذات جوانب نظرية وتربصات مهنية، وتجدر بنا الإشارة أن نبدأ بالمرسوم التنفيذي 12-288 الذي تم بموجبه تأسيس معهد التعليم المتخصص للمحاسبة.

1- معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة

حسب ما جاء في مرسوم تنفيذي رقم 12-288 مؤرخ 21 في رمضان 1433 الموافق لـ 21 جويلية 2012 ، يتضمن إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة وتنظيمه وسيره.

أ- التعريف بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة: حسب المواد 1، 2، 3، 1 ينشأ معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة ويدعى في صلب النص " المعهد، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويخضع للقواعد على الإدارة في علاقاته مع الدولة وللقواعد التجارية في مع الغير، يوضع المعهد تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية ويحدد مقره بمدينة الجزائر"⁴.

¹ - المادة 08 من القانون رقم 10-01، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² - المادة 77 من القانون رقم 10-01، نفس المرجع، ص 12.

³ - المادة 78 من القانون رقم 10-01، نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ - المادة 01، 02، 03، 04 مرسوم تنفيذي رقم 12-288 مؤرخ 21 في رمضان 1433 الموافق لـ 21 جويلية 2012 ، يتضمن إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة

وتنظيمه وسيره، ج، ع، 43، المؤرخة في 21/07/2012، ص 10.

ب - مهام معهد التعليم المتخصص: لقد نصت المادة 05 من المرسوم التنفيذي بأنه يكلف المعهد ضمان التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة خبير محاسب وشهادة محافظ الحسابات ويتولى المهام الآتية¹:

- تنفيذ برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات؛
- ضمان التكوين المتواصل الموجه لمهني المحاسبة؛
- المساهمة في تطوير البحث في مجال المحاسبة والجباية والمالية والتدقيق والإعلام الآلي للتسيير؛
- إنجاز الدراسات ومنشورات تتعلق بمهامه؛
- المشاركة في تعميم التقنيات العصرية لهندسة التكوين في المحاسبة والتدقيق والمالية؛
- إقامة علاقات تبادل وتعاون مع الهيئات الوطنية والدولية التي تنشط في نفس مجال النشاط؛
- ضمان دورات تكوين متواصل تدخل في إطار مهامه لفائدة المستخدمين القادمين من قطاعات إدارية أو هيئات عمومية أو خاصة وذلك حسب الكيفيات المحددة ضمن اتفاقيات.

ج- إدارة معهد التعليم المتخصص للمحاسبة: حسب المادة 6 و7 الذي يحدد ويدير المعهد مجلس إدارة ويسيره مدير عام ويزود بمجلس علمي وييداغوجي.

- مجلس الإدارة: يرأس مجلس الإدارة الوزير المكلف بالمالية أو ممثله ويتكون من²:

- ممثل عن وزير المكلف بالتعليم العالي؛
- ممثل عن وزير المكلف بالإحصاء؛
- ممثل عن المجلس الوطني للمحاسبة؛
- ممثل عن جمعية البنوك والمؤسسات المالية؛
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة؛
- ممثل عن المصنف الوطني للخبراء المحاسبين؛
- ممثل عن الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- ممثل عن الاتحاد الوطني للتأمين وإعادة التأمين؛
- ممثل منتخب عن سلك أساتذة المعهد؛
- ممثل عن طلبة المعهد؛
- يجب أن يكون لممثلي القطاعات الإدارية على الأقل رتبة نائب مدير بالإدارة المركزية ويتم اختيارهم بناء على كفاءاتهم في المجال المحاسبي والمالي؛

¹ - المادة 05 من المرسوم التنفيذي 12-288، مرجع سبق ذكره، ص10.

² - المادة 07 من المرسوم التنفيذي 12-288، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- ويعين أعضاء مجلس الإدارة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، بناء على اقتراح من السلطة التي ينتمون إليها؛
 - وفي حالة انقطاع عهدة أحد الأعضاء، يعين عضو جديد لاستخلافه حسب الأشكال نفسها، ويخلفه العضو الجديد المعين إلى غاية انقضاء العهدة.
 - ويتولى المدير العام للمعهد أمانة مجلس الإدارة.
- المدير العام:** يعين المدير العام للمعهد حسب التنظيم المعمول به ويكلف بما يلي¹ :

- تحضير أشغال اجتماعات مجلس الإدارة؛
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والسهر على تحقيق الأهداف الموكلة للمعهد؛
- إعداد مشروع النظام الداخلي للمعهد وتنفيذه بعد موافقة مجلس الإدارة عليه؛
- اقتراح أعمال تنفيذ برامج التكوين المتخصص ومشاريع التكوين المتواصل؛
- اقتراح مشاريع التعاون والمبادلات المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق؛
- اتخاذ كل التدابير الضرورية لتنظيم الامتحانات ومسابقات الالتحاق بالمعهد وحسن سيرها؛
- إعداد مشروع الميزانية التقديرية للمعهد وعرضها على مجلس الإدارة؛
- إعداد الحسابات المالية للمعهد وإعداد التقرير السنوي عن النشاطات؛
- ممارسة السلطة السليمة على جميع المستخدمين وإجراء تعيين المستخدمين الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم طبقاً للتنظيم المعمول به؛
- توظيف المستخدمين الدائمين والمؤقتين وإنهاء مهامهم طبقاً للتنظيم المعمول به؛
- إبرام جميع الصفقات والاتفاقيات والعقود؛
- اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحسين التعليم والتكوين؛
- الالتزام بنفقات وإيرادات المعهد والأمر بصرفها وتنفيذها.

- المجلس العلمي البيداغوجي: حسب ما جاء في المادة 15 من ينتخب المجلس العلمي البيداغوجي رئيساً من بين أعضائه ويتكون من² :

- المدير المكلف بالتكوين المتخصص؛
- المدير المكلف بالتكوين المتواصل؛
- 3 أساتذة دائمين من المعهد ينتخبهم نظراًؤهم؛
- خبير محاسبي، أستاذ ينتخبه نظراًؤه؛

¹ - المادة 14 من المرسوم التنفيذي 12-288، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² - المادة 15 من المرسوم التنفيذي 12-288، نفس المرجع، نفس الصفحة.

- محافظ حسابات،
 - أستاذ مساعد ينتخبه نظراؤه؛
 - ممثل عن المصنف الوطني للخبراء المحاسبين؛
 - ممثل عن الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
 - ممثل عن المجلس الوطني للمحاسبة؛
 - تحدد قائمة أعضاء المجلس العلمي والبيداغوجي للمعهد بقرار من الوزير المكلف بالمالية لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد؛
 - يمكن المجلس العلمي والبيداغوجي أن يستعين بأي شخص من شأنه أن يساعده في أشغاله بحكم مؤهلاته في المسائل المدرجة في جدول الأعمال؛
 - يقيم المجلس العلمي والبيداغوجي ويدلي برأيه ويقدم اقتراحات وتوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالسير البيداغوجي والعلمي وعلى الخصوص:
 - إعداد المجلس البيداغوجي والعلمي للنظام الداخلي عند انعقاد اجتماعه الأول المصادق عليه؛
 - أعمال تنفيذ برنامج التكوين المتخصص وكذا كفايات تنظيم الامتحانات وكفايات الانتقال إلى المستوى الأعلى؛
 - مشاريع برامج التكوين المتواصل، التقييم البيداغوجي للطلبة، نشاطات التكوين بالمعهد وتنظيم أشغال البحث في مجال المحاسبة؛
 - منشورات المعهد وتنظيم التظاهرات العلمية المنظمة أو المدعومة من المعهد؛
 - توظيف الاساتذة؛
 - اتفاقيات التعاون والتبادل مع الهيئات الوطنية والدولية؛
 - تعيين لجان الامتحان النهائي قصد الحصول على شهادة خبير محاسب أو شهادة محافظ الحسابات؛
 - إعداد التقرير السنوي عن التقييم العلمي والبيداغوجي؛
 - يجتمع المجلس العلمي والبيداغوجي مرة واحدة كل أربعة أشهر في دورة عادية؛
- وكما يمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسه أو من ثلثي أعضائه وبعد المجلس العلمي والبيداغوجي ويعرض على مجلس الإدارة:
- محضرا يدون فيه الآراء بشأن مختلف المسائل المدرجة في جدول الأعمال عند نهاية كل دورة؛
 - تقريرا سنويا عن التقييم العلمي والبيداغوجي مرفقا بالتوصيات والملاحظات.

2- كيفية الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة

حسب ما جاء في المادة 19 " يتم الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص للحصول على شهادة خبير المحاسب ومحافظ الحسابات عن طريق المسابقة على أساس الاختبار من بين المترشحين على الشهادات حسب ما جاء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11- 72 مؤرخ 2011/02/16، الذي يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة"¹.

حسب ما جاء في المادة 20: " تتضمن مسابقة الالتحاق بالمعهد اختبارات كتابية للقبول واختبارات شفوية واختبارات كتابية للقبول النهائي، وتحدد عدد الاختبارات وطبيعتها ومعاملاتها وبرامجها وكذا تشكيل لجنة الاختبارات والقبول النهائي بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتعليم العالي"².

حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 11- 72 المؤرخ في 2011/02/16 يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة، وحسب ما نصت عليه المادة 02 و03 - "يجب على المترشحين للتكوين للحصول على شهادة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات التي ينظمها معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة أو من قبل كل معهد آخر معتمد من الوزير المكلف بالمالية، أن يكونوا حائزين على شهادة جامعية أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها قصد قبولهم للمشاركة في المسابقة لالتحاق بالتكوين، وتحدد قائمة الشهادات الجامعية بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتعليم العالي".

أ- قائمة الشهادات الجامعية الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص: لقد تضمن قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 جمادى الثانية 1438 الموافق ل7 مارس 2017 الذي يحدد قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة، وحسب ما نصت عليه المادة 02 "يمنح الحق في الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة للحاصلين على شهادة الليسانس أو أي شهادة جامعية أخرى متحصل عليها من الخارج ومعترف بمعادلتها، وفي أحد التخصصات الآتية تم الحصول عليها على الأقل بكالوريا + 3 سنوات : المحاسبة، المحاسبة والمالية، المالية، التدقيق"³.

وحسب ما نصت عليه المادة 03 "شهادات الليسانس التي تمنح الحق بالمشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة تصنف كآلاتي"⁴:

¹ - المادة 19 من المرسوم التنفيذي 12- 288 ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² - المادة 20 من المرسوم التنفيذي 12- 288 ، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

³ - المادة 02 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 جمادى الثانية 1438 الموافق ل7 مارس 2017 ، يحدد قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة

الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة، ج ر، ع 45، المؤرخة في 2017/07/30، ص 12.

⁴ - المادة 03 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 جمادى الثانية 1438 الموافق ل7 مارس 2017، مرجع سبق ذكره، ص 12.

حالة نظام كلاسيكي :

- ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة؛
- ليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية؛
- ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية؛
- ليسانس في العلوم التسيير تخصص محاسبة؛
- ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية؛
- ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي؛

حالة نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه (ل م د):

- ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق؛
- ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية؛
- ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية.

ب- مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص

تضمن قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 جمادى الثانية 1438 الموافق ل7 مارس 2017، الذي يحدد عدد وطبيعة ومعامل وبرنامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة الاختبارات والقبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة، وحسب المادة 02 " يتكفل معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة بتنظيم المسابقة"¹؛

حسب ما نصت عليه المادة 04 " تتضمن مسابقة الالتحاق بالمعهد اختبارات كتابية للقبول واختبارات شفوية للقبول النهائي"²؛

الاختبارات الكتابية للقبول: وتكون كالتالي:

- مالية ومحاسبة (المعامل 3- المدة 4 ساعات)؛
- تدقيق (المعامل 3- المدة 3 ساعات)؛
- قانون وجباية (المعامل 2- المدة 3 ساعات)؛
- اقتصاد عام (المعامل 2- المدة 2 ساعتين)؛
- تكنولوجيا الإعلام والإحصاء (المعامل 1- المدة 2 ساعتان)؛

¹ - المادة 02 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 جمادى الثانية 1438 الموافق ل7 مارس 2017 ، يحدد عدد وطبيعة ومعامل وبرنامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة الاختبارات والقبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة، ج ر، ع 45، المؤرخة في 2017/07/30، ص 13.

² - المادة 04 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 مارس 2017، نفس المرجع، نفس الصفحة.

- لغات (المعامل 1- المدة 2 ساعتان)؛
- يلحق بهذا القرار برنامج الاختبارات الكتابية للقبول، ويمكن عند الاقتضاء، تعديل أو إعادة تكييف هذا البرنامج.
- يتم قبول المترشحين الحاصلين على معدل عام في الاختبار الكتابي يعادل أو يفوق (10/ 20) لاجتياز الاختبارات الشفوية.

الاختبارات الشفوية للقبول النهائي : تتمثل هذه الاختبارات في تقييم المترشح في إطار مقابلة تدور حول محاور مرتبطة بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، ويعقب اختبارات المسابقة يحتسب لكل مترشح، خضع للاختبارين علامة على مائتين وأربعين (240) نقطة في الكتابي وأخرى ثمانين (80) نقطة في الشفوي.

3- التكوين المحاسبي في التنظيم الجديد

بالنسبة لعملية التكوين المحاسبي في التنظيم الجديد فيكون على قسمين تكوين نظري وتطبيقي:

أ- التكوين النظري: حسب المادة 23 من المرسوم التنفيذي 12-288 " يتابع الطلبة الناجحون في مسابقة الالتحاق بالمعهد المتخصص دورة تكوينية أولى متخصصة لمدة سنتين تتوج بشهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق بعد الحصول على مجمل المواد المطلوبة¹". وبعد الحصول على هذه الشهادة يمكن للطلبة الناجحين الاختيار بين شهادة محافظ الحسابات أو شهادة الخبير المحاسب. وفي حالة اختيار شهادة محافظ الحسابات يلزم الطلبة بمتابعة تربص مهني نظامي يخضعون عند إتمامه للامتحان النهائي، وبالنسبة للطلبة الذين اختاروا شهادة الخبير المحاسب فهم ملزمون بدورة تكوينية ثانية لمدة سنة واحدة تتوج عقب الحصول على المواد المطلوبة بشهادة الدراسات العليا للمحاسبة المعمقة والمالية.

ب- التكوين التطبيقي: بعد الحصول على شهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق بالنسبة لمحافظي الحسابات وشهادة الدراسات العليا المعمقة بالمحاسبة والمالية للخبير المحاسبي تأتي مرحلة التكوين التطبيقي وتضم كل من التربص الميداني والامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب أو شهادة محافظ الحسابات.

- التربص الميداني : فحسب ما نصت عليه 02 من المرسوم التنفيذي رقم 11-393 مؤرخ في 28 ذي الحجة 1432 الموافق ل24 نوفمبر 2011، الذي يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المترشحين " أنه لا يقبل لإجراء التربص المهني للخبير المحاسب إلا المترشحين الحاصلين على شهادة الدراسات العليا بالمحاسبة المعمقة والمالية من معهد التعليم المتخصص² .

¹ - المادة 23 من المرسوم التنفيذي 12-288، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² - المادة 02 من المرسوم التنفيذي 11-393 مؤرخ في 28 ذي الحجة 1432 الموافق ل24 نوفمبر 2011، يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المترشحين ، ج ، ع ، 65، المؤرخة في 2011/11/30، ص 18.

كما نصت المادة 03 " أنه لا يقبل لإجراء التبرص المهني لمحافظ الحسابات إلا المترشحين الحاصلين على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق"¹.

حسب ما جاء في المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 11-393 " أنه تحدد مدة التبرص المهني لمحافظي الحسابات بسنتين على مستوى مكتب مؤسسة محافظة حسابات مسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات منذ سنتين على الأقل ويمكن تمديد مدة التبرص بناء على رأي لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة"².

- **مراقبة التبرص:** حسب ما جاء في المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 11-393 " أنه يؤطر المتربص مشرف يعينه المجلس الوطني للمحاسبة من بين المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات منذ سنتين على الأقل من السير المنتظم للتبرص لصالح المجلس الوطني للمحاسبة"³.

وحسب ما نصت عليه المادة 12 من المرسوم التنفيذي 11-393 التي تتضمن الالتزامات المشرف على التبرص كما يلي⁴:

- التكفل بالمتربصين؛
- ضمان التكوين المهني الأمثل للمتربصين؛
- تأطير المتربص وتوجيهه ودعمه بمجهوداته الفكرية وتحسيسه بالتزاماته المهنية؛
- إعلام لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة في أجل شهر واحد بكل حالة من شأنها الإخلال بالسير العادي للتبرص؛
- منح المتربص كل التسهيلات للمشاركة في أعمال التكوين الضرورية لتحضير الامتحانات وكذا الاجتماعات التي ينظمها مراقب التبرص، يتم تحديدها كأقصى حد 5 متربصين لكل مشرف أو مراقب.

- **المصادقة على التبرص:** فحسب ما نصت عليه المادة 14 من المرسوم التنفيذي 11-393 يجب على المتربص خلال الشهر الذي يلي كل سداسي إرسال تقرير تبرص يؤشره المشرف على التبرص إلى لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة ويتضمن⁵:

- جزء يعالج الأعمال المنجزة بالمكتب أو مؤسسة الخبرة المحاسبية أو مؤسسة محافظة الحسابات أو مؤسسة المحاسبة؛

¹ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي 11-393، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

² - المادة 08 من المرسوم التنفيذي 11-393 ، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

³ - المادة 11 من المرسوم التنفيذي 11-393 ، نفس المرجع ، ص 18-19.

⁴ - المادة 12 من المرسوم التنفيذي 11-393 ، نفس المرجع ، ص 19.

⁵ - المادة 14 من المرسوم التنفيذي 11-393 ، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

- جزء يعالج موضوع البحث المحدد بالاتفاق مع المشرف على التبرص.

وحسب ما جاء في المادة 15 من المرسوم التنفيذي 11-393" أنه لا يمكن لمراقب التبرص الاشراف على أكثر من عشرة متبرصين في السنة ويجب أن يتأكد مراقب التبرص من ما يلي¹:

- المواظبة والسلوك المهني للمتبرص؛
- طبيعة الأعمال المنجزة ونوعيتها وكذا التقارير السداسية التي يعدها المتبرص؛
- كفاءات التكوين المهني الذي يكتسبه المتبرص وقيمه.

وحسب ما جاء في المادة 18 من المرسوم التنفيذي 11-393" يقوم المجلس الوطني للمحاسبة عند نهاية التبرص، بتقييم طريقة أداء المتبرص ويكون إما تسليم الشهادة نهاية التبرص التي تسمح بقبول المتبرص في اختبارات امتحان الخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات أو ممارسة مهنة المحاسب المعتمد بالنسبة للمحاسبين المعتمدين أو رفض تسليم شهادة نهاية التبرص بالنسبة للفترة الاجمالية للتبرص أو لمدة محددة من التبرص، اعتبارا لعدم الانضباط أو عدم انتظام العمل المنجز أو المعرفة غير الكافية مكتسبة من خلال التبرص، أو تقرير فترة تبرص جديدة لمدة سنة واحدة يستدعي خلالها المتبرص إلى تحسين معارفه التقنية والمهنية وتعميقها².

- **الامتحان النهائي:** حسب ما جاء في المادة 24 من المرسوم التنفيذي 11-393" يقبل لإجراء الامتحان النهائي للخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات الطلبة الخبراء ومحافظي الحسابات الذين أتموا انجاح التكوين المتخصص الذي يقدمه معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة والذين تحصلوا على شهادة نهاية التبرص التي يسلمها المجلس الوطني للمحاسبة³.

حسب المادة 29 من المرسوم التنفيذي 12-288 على أنه يتم إجراء الامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات ويتضمن اختبارات كتابية وشفوية وذلك بعد الحصول على ما يلي⁴:

- الحصول على شهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق مضافا إليها شهادة الدراسات العليا للمحاسبة المعمقة والمالية بالنسبة لشهادة الخبير المحاسب؛
- الحصول على شهادة نهاية التبرص التطبيقي النظامي؛
- النجاح في الامتحان النهائي للخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات وتحصلوا على معدل عام 20/10 على أن لا تقل أي من النقطتين عن 20/8.

¹ - المادة 15 من المرسوم التنفيذي 11-393، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² - المادة 18 من المرسوم التنفيذي 11-393، نفس المرجع، ص 20.

³ - المادة 24 من المرسوم التنفيذي 11-393، نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ - المادة 29 من المرسوم التنفيذي 12-288، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- التعليم المهني المستمر: حسب ما جاء في المادة 30 من المرسوم التنفيذي 12-288 بأنه تنوع دورات التكوين والتعليم المتواصل باختبارات تقييمية تتعلق بموضوع التكوين وتسمح بالحصول على شهادة يمنحها المعهد في حالة النجاح¹.

4- تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب

أ - تنظيم اختبارات الامتحان النهائي: حسب ما جاء في المادة 02 من مرسوم التنفيذي رقم 11-74 مؤرخ في 13 ربيع الأول 1432 الموافق 16 فيفري 2011 الذي يحدد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب " أنه يتم قبول الخبراء المحاسبين الحاصلين على شهادة نهاية التبرص الممنوحة من طرف مجلس المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين أو من طرف المجلس الوطني للمحاسبة لإجراء اختبارات الامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب"²، وترسل طلبات الترشح لإجراء امتحان الخبير المحاسب إلى المجلس الوطني للمحاسبة الذي يقوم بدوره بإعداد وإرسال القائمة النهائية للمتشحين المقبولين لإجراء امتحان الخبرة المحاسبية إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي³.

- ترسل طلبات الترشح لإجراء امتحان الخبير المحاسب إلى المجلس الوطني للمحاسبة الذي يقوم بدوره بإعداد وإرسال القائمة النهائية للمتشحين المقبولين لإجراء امتحان الخبرة المحاسبية إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ب - إجراءات الامتحان : تضمنت المادة 02 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 3 رجب 1433 الموافق ل 24 ماي 2012 يعين مركز الامتحان ويحدد الكيفيات العملية للامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب وكذا تشكيلة لجنة المداومات "بأنها تكلف جامعة الجزائر 3 دالي ابراهيم بتنظيم الامتحانات للسماح للمتشحين بإجراء الاختبارات الكتابية والشفوية للحصول على شهادة الخبير المحاسب"⁴.

¹ - المادة 30 من المرسوم التنفيذي 11-393، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² - المادة 02 من مرسوم التنفيذي رقم 11-74 مؤرخ في 13 ربيع الأول 1432 الموافق 16 فيفري 2011 يحدد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب ، ج ر، العدد 11، المؤرخة في 20/02/2011، ص 6.

³ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي 11-74، مرجع سبق ذكره، ص 6.

⁴ - المادة 02 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 3 رجب 1433 الموافق ل 24 ماي 2012 يعين مركز الامتحان ويحدد الكيفيات العملية للامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب وكذا تشكيلة لجنة المداومات ، ج ر، ع 14، المؤرخة في 14/03/2013، ص 23.

ويكون الامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب في اختبار كتابي للقبول واختبارات شفوية للنجاح محددة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1): يوضح الاختبارات الكتابية والشفوية والمعاملات للامتحان النهائي للخبير المحاسب

العلامات	المعاملات	طبيعة الاختبارات
200	100	1 - الاختبار الكتابي (دراسة حالة)
280	14	2 - الاختبارات الشفوية
60	3	مراجعة قانونية وتعاقدية
60	3	مناقشة تقارير تربص الخبير المحاسب القانون، القانون التجاري العام، قانون الشركات، قانون الأعمال، القانون الجنائي العام والتشريع الجنائي للأعمال، العقود والالتزامات
40	2	الخبرة القضائية
60	3	الجباية
40	2	الاقتصاد العام: تسيير المؤسسة
20	1	التقنيات الكمية: الاعلام الآلي، الرياضيات التطبيقية للتسيير الإحصاء والسير التطبيقي للتدقيق
480	24	مجموع المعاملات والعلامات (الكتابي والشفوي)

المصدر: ملحق من قرار مشترك مؤرخ في 3 رجب 1433 الموافق ل 24 ماي 2012 ، يعين مركز الامتحان ويحدد الكيفيات العملية للامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب وكذا تشكيلة لجنة المداولات، ج ر، ع 14، المؤرخة في 2013/03/14، ص24.

- يعتبر المترشح مقبولا لإجراء الاختبارات الشفوية إذا تحصل في الاختبار الكتابي على علامة تساوي أو تفوق (100) من 200 أي متوسط علامة 10 من 20؛
- تقبل الإجازة خبير محاسب المترشحين الذين تحصلوا على مجموع 240 من أصل 480 نقطة في الاختبار الكتابي والاختبار الشفوي؛
- 100 من 200 الاختبار الكتابي؛
- 140 من 280 الاختبار الشفوي.

ومما سبق نلاحظ أن الجزائر أعطت اهتماما كبيرا بعملية التكوين المحاسبي في ظل عملية الإصلاح المحاسبي التي تهدف إلى تأهيل مهنة المحاسبة من خلال تشريعات وقوانين تسعى للرفع من التأهيل العلمي والعملية للراغبين في الحصول على الاعتماد لممارسة المهنة، وبالرغم من تعدد المراسيم والقوانين الخاصة بمعهد التعليم المتخصص للمحاسبة إلا أنها

بطيئة وغير سارية المفعول في أرض الواقع وعليه نطلب من اتخاذ الإجراءات اللازمة واستغلال هذا المعهد لصالح المهنة في أقرب الآجال.

المطلب الثالث: نظام وأدوات التعليم المحاسبي

يعتبر التعليم المحاسبي نظام يتشكل من مجموعة عناصر متفاعلة مع بعضها تساهم في تحقيق أهدافه من خلال توفير الكوادر المحاسبية (الأكاديمية والمهنية)، وإبراز أدواته الأساسية التي يتم الاعتماد عليها.

الفرع الأول: نظام التعليم المحاسبي

ينظر التعليم المحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، وهي تشمل ما يلي¹:

المدخلات: المتمثلة بالأشخاص الذين يمكن تهيئتهم لممارسة العمل المحاسبي بمختلف أشكاله وأنواعه.

العمليات التشغيلية: المتمثلة بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزويد بالمهارات المحاسبية؛

المخرجات: المتمثلة بالأشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي (الأكاديمي أو المهني) بما يحقق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة؛

التغذية العكسية (الرقابة): من خلال رقابة العناصر السابقة وتقييمها وتطويرها ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث في أي منها.

ومن خلال عناصر التعليم المحاسبي أعلاه يمكن الحكم على كفاءة النظام عن طريق العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته والتي تأتي من خلال مدى توافر العمليات التشغيلية المتمثلة بوسائل التعليم المختلفة من برامج دراسية ومختبرات محاسبية وتطبيقات ميدانية إضافة إلى توافر الكادر العلمي المؤهل للقيام بذلك، كما يمكن على فاعلية النظام عن طريق العلاقة بين المخرجات والأهداف التي يبغى النظام تحقيقها من خلال توفير الكوادر المحاسبية (الأكاديمية والمهنية) ومدى قدرتها على تحقيق أهداف النظام.

الفرع الثاني: أدوات التعليم المحاسبي

أدوات التعليم المحاسبي وتتكون من البرامج الدراسية والهيئة التدريسية والبيئة التعليمية ويمكن ذكرها فيما يلي²:

البرامج الدراسية: يعتقد القائمون على وضع البرامج الدراسية أنها كافية من الناحية النظرية وهي معدة وفق البرامج الدراسية المعتمدة في الجامعات الغربية وهي تتضمن الأجزاء الأساسية المطلوبة لإعداد محاسبين مؤهلين لممارسة مهنة المحاسبة، إذ أنها تشمل مواد تتعلق بالمحاسبة المالية والمحاسبة الحكومية ومحاسبة الشركات... الخ، لكن ذلك لا يعني عدم وجود فجوة بين الواقع وبينما يدرس في الجامعات إلا أن القائمين على العملية التعليمية يعتقدون بأن هذه

¹ - خالد قطناني، خالد عويس، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية، كلية الزهراء للبنات، مسقط، سلطنة عمان، دون ذكر جهة النشر، 2009، ص 7.

² - بلال اجد محمد الصائغ، دور التعليم المحاسبي الجامعي في تأهيل الخريجين على استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 6، ع 20، العراق، 2010، ص 168 - 169.

الفجوة مؤقتة تزول عند انخراط الطلبة في العمل الميداني وامتلاكهم للخبرة العملية حيث يعتقدون بأنهم يمتلكون المخزون النظري الكافي الذي يؤهلهم لمواصلة ممارسة المهنة، وسبب وجود هذه الفجوة هو تدني مستوى السوق بالنسبة لمهنة المحاسبة والذي ينبع بالدرجة الأولى من مستوى التطور الاقتصادي السائد والذي هو عادة يقود التطور في المحاسبة،

إن التغيرات الاقتصادية المالية بدأت تفرض على المتعاملين في السوق الاهتمام بالمحاسبة بشكلها العملي فمعظم المؤسسات الآن تطبق أنظمة محاسبية متطورة وتحاول أن تطبق أفضل السياسات المحاسبية العلمية المعتمدة على تطبيق أفضل الكفاءات العلمية وهذا من شأنه العمل على تقليل الفجوة بين النواحي العملية والنظرية وكذلك إعطاء خريج الجامعة حجمه الذي يستحقه في العمل والاعتراف بأهلية وكفاءة البرامج الدراسية التي يعمل بها في الجامعات، إن تضمين البرامج الدراسية بتكنولوجيا المعلومات والنظم التدريسية المؤتمنة في تدريس المحاسبة للطلاب أصبح مسألة ضرورية، إضافة إلى أن هناك حاجة ملحة لإعادة تصميم البرامج المحاسبية، والذي يحصل فيه الطلبة على هذه التكنولوجيا المستحددة، وكذلك تطوير مهارات التحليل السليمة والصحيحة الضرورية لهم ليحققوا النجاح في حياتهم.

- **الهيئة التدريسية:** من المعروف أنه توجد علاقة بين نوعية وكفاءة الهيئات التدريسية وجودة التعليم المحاسبي فكلما امتلك المدرس التأهيل العلمي والخبرة العملية كان أقدر على إعطاء المادة بصورة نموذجية، إن مصدر الحصول على الشهادة الجامعية له تأثير على جودة التعليم، وكذلك من المهم التركيز على الخبرة العملية التي يمتلكها المدرس إذ أن ذلك يزوده بالقدرة الكفيلة في شرح القضايا النظرية وتوصيلها الى الطالب بصورة أفضل.

- **البيئة التعليمية:** إن الظروف البيئية باختلاف جوانبها من سياسة واقتصادية واجتماعية لها دور مباشر في التأثير على نوعية ومستوى التعليم بشكل عام ومن المعروف أن للأوضاع الاقتصادية وما يطرأ عليها من تغيرات ستشكل الحافز بالنسبة لأقسام المحاسبة بأن تهتم بنوعية ومستوى خريجها حتى يتمكنوا من القيام بدورهم في عملية التنمية الاقتصادية المتوقعة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن إيجاد جمعية مهنية لمهنة المحاسبة سيكون لها أثر إيجابي في التأثير على مستوى التعليم إن حصل التفاعل المطلوب بين المهنيين والأكاديميين وبشكل يخدم مهنة المحاسبة الارتقاء بمستواها، وبالنسبة لنظرة المجتمع لمهنة المحاسبة فإن لها دور وتأثير على مدى الاستمرار في تطوير التعليم المحاسبي وكلما امتلك المجتمع الوعي المحاسبي الكافي كلما ساعد ذلك في الاهتمام بمهنة المحاسبة وتقديم الدعم الكافي لمحاولات تطويرها، كما أن هناك عامل مهم وهو توجيه العالم نحو استخدام معايير محاسبية موحدة والتي تفق على تسميتها بمعايير المحاسبة الدولية والتي تصدر من مجلس معايير المحاسبة الدولية المكون من عدة دول تشكل فيها الدول المتقدمة النسبة الأعظم، وتوجه المؤسسات الأعمال في وقتنا الحاضر تحولات جديدة وواسعة الانتشار ناجمة عن عمليات الحوسبة والمتمثلة في التجارة الإلكترونية والنقود والصكوك الإلكترونية، وتعتمد معظم نظم المحاسبة على التكنولوجيا الحديثة عند إجراء ومعالجة عملياتها وتسجيل قيودها المحاسبية، وإصدار التقارير والإبلاغ المالي.

المطلب الرابع: مداخل والاستراتيجيات التعليمية لتدريس المحاسبة

إن عملية تأهيل مهنة المحاسبة تتطلب تطوير التعليم المحاسبي وإدخال بعض التحديث في مكوناته، وهذا ما جعلنا نتطرق لمداخل أساسية معتمدة في التعليم ومعرفة الفرق بينها، بالإضافة إلى أهم الاستراتيجيات العامة التي تصلح لتدريس المحاسبة في كافة الجامعات.

الفرع الأول: مداخل التعليم المحاسبي

من أجل تطوير التعليم المحاسبي لا بد من الاستناد على مداخل المعتمد عليها وقد تنوعت منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث والجدول التالي يوضح مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث في التعليم المحاسبي.

الجدول رقم (3-2): يوضح مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث

المدخل التقليدي	المدخل الحديث
التركيز على المسائل الفنية المحاسبية	تناول قضايا عامة في التعليم المحاسبي وبيئة الأعمال والمعارف الفنية
تكامل محدود بين فروع ومعارف المحاسبة في المفردات التعليمية	تكامل كبير بين المقررات المحاسبية كالضرائب والمحاسبة الإدارية ونظم المعلومات والتدقيق
التأكيد على العمليات الحسابية للوصول إلى إجابة وحيدة	زيادة الاهتمام في حل المسائل المعقدة التي تتطلب عمقا في التحليل كالحالات العملية
التأكيد على قواعد التعليم (التلقين)	الاهتمام بالتعليم والتعلم (التعليم الذاتي)
التعليم المهني لأجل اجتياز الاختبارات	الاعتراف بأهداف أكثر للتعلم المحاسبي منها التعلم للغرض المهني
عدم الاهتمام بمسائل الاتصالات والعلاقات والمهارات الفردية	زيادة الاهتمام بالشخصية والمهارات السلوكية من خلال التقدم والعروض الجماعية
تلقي الطلاب المجرد للفنون المحاسبية	مشاركة الطلاب في التعلم من خلال الإبداع والتعلم الذاتي
عرض الوسائل التقنية نظريا بما فيها نظم المعلومات	إدخال الوسائل التقنية ونظم المعلومات في برامج التعليم المحاسبي
تركيز المقررات الابتدائية المحاسبية على الدورة المحاسبية	تناول المقررات الابتدائية للمحاسبة التنموية ودورها في عملية اتخاذ القرارات علاوة على تناول الجوانب المالية والدورة المحاسبية

المصدر : جبار الربيعي، عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني، مجلة التقني، م 20، ع2، جامعة البصرة، العراق، 2007، ص82.

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ أن المدخل التقليدي في التعليم المحاسبي يعاني من عجز لتلبية متطلبات المهنة وعدم مواجهة التغيرات السريعة والمتزايدة في بيئة المحاسبة ، وعليه لا بد من ضرورة تماشي مع المدخل الحديث مما يساهم في رفع مستوى أداء محاسبين وتزويدهم بمهارات تنظيمية ومعارف مكتسبة.

الفرع الثاني : الاستراتيجيات العامة التعليمية لتدريس المحاسبة

تتنوع الاستراتيجيات وتتعدد حسب الدراسات التي أثبتت جدواها ومناسبتها لبعض الأحوال والظروف ومنها الاستراتيجيات العامة التي تصلح لتدريس المحاسبة في كافة الجامعات ويمكن تقسيم هذه الاستراتيجيات بحسب ما يلي¹:

أولاً: التعلم من خلال العمل

- ويعني ذلك العمل بالعلم والمعرفة التي تم تلقيها وعدم الاقتصار على المحاضرات الشفهية، وذلك يعزز الفهم للمعرفة المحاسبية من خلال العمل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستراتيجيات التالية:
- تكليف الطلبة بالقيام بأداء أعمال معينة، كإعداد خرائط تدفق المستندات أو الأنظمة أو البرامج ومخططات تدفق البيانات وتفسير الملاحظات وابداء الرأي؛
 - إعلام الطلبة بما يمكن عمله بشكل منفصل أو من خلال جماعات وضرورة تحديد الوقت اللازم للأداء؛
 - عند انتهاء الوقت المحدد، يتم إيقاف الطلبة عن العمل وطلب عرض بعض الاجابات، وإفساح المجال لعرض إجابات اختيارية أخرى وإبداء الرأي من المحاضر حول ذلك؛

ثانياً: ضرورة الالتزام بالمحاضرات

ويكون بضرورة الالتزام بالمحاضرات وربطها بجوائز أو عقوبات تطبق بعدالة والابتعاد عن الاستثناءات؛

ثالثاً: التعلم التعاوني

ويعني التعلم التعاوني أداء الطلبة لواجباتهم بمجموعات بموجب شروط معينة تتضمن مسؤولية المجموعة عن إنجاز العمل المطلوب، الجدول الموالي يوضح تعليم تعاوني من خلال فرق العمل.

الجدول رقم (3-3): يوضح تعليم تعاوني من خلال فرق العمل

الشكل	توقيت استخدامه	الهدف المتوخى
معرفة الطلبة للمحاضر	اليوم الأول	تقسيم الطلبة فرق عمل
وضع سياسات للفرق	اليوم الأول	تحديد القواعد والاجراءات لعمل الفريق
تحديد الواجبات المتعلقة بالطلبة	الأسبوع الأول	تطور عقد الفريق
تقييم التحسن نحو تحقيق أشغال الفرق	1-3 خلال الفصل	تحديد المشاكل التي تواجه الفرق
تقييم أعضاء الفرق	الأسبوع الأول أو الثاني	تقييم الزميل المحاضر
تقييم أعضاء الفريق لبعضهم	في نصف الفصل ونهايته	تقييم الزميل الطالب
ورقة عمل التقييم الاتوماتيكي	في نصف الفصل ونهايته	تقييم الزميل الطالب

المصدر: عبد الله دعاس، خالد الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 18.

¹ - عبد الله دعاس، خالد الجعارات، مدى استخدام الاستراتيجيات والتقنيات الحديثة وتنوعها في التعليم المحاسبي في الجامعات الاردنية، ورقة بحث مقدمة في المنتدى الدولي الثاني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات والحلول، 1-2 ديسمبر 2014، بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة غرداية ص ص 17 - 18.

رابعاً: تفعيل أسلوب التعلم المبني على حل المشاكل حيث يتم ربط المشاكل التي تواجه المؤسسات أو التي تحدث فيها أو المشاكل العملية بالحلول المقترحة، ومن أجل تعظيم الاستفادة من المعرفة العلمية المحاسبية المرتبطة بهذه المشاكل، وتعلم كيفية التعلم من مشاكل البيئة الاقتصادية الواقعية؛

خامساً: تفعيل أسلوب الخارطة الذهنية

وقد طور هذا الأسلوب بواسطة توني بوزان في الستينات، وتعني الخارطة الذهنية قيام المحاضر والطلبة بأخذ ملاحظات بسيطة باستخدام الكلمات الرئيسية (مفتاحية) والفكرة الذهنية ويكون باستخدام أشكال ورموز.

سادساً: التعليم المرح

ويتم التركيز بموجب هذا الأسلوب على نشر البشاشة والمرح على وجه المحاضر بما ينعكس على وجوه الآخرين، وفي هذا المجال هناك سلوكيات سيئة للمحاضرين تنعكس سلباً على الطلبة وفقاً لنظرية الموقف وهي:

الجهم والعبس: حيث يشكل ذلك موقف متشائم من المحاضر لدى الطلبة، ويجول دون تقبل المحاضر لديهم أو تقبل ما يقوله، كذلك يميل الطلبة إلى الغياب أو عدم إغارة أي انتباه لهذه النوعية من المحاضرين؛

تعنيف الطلبة: أي الميل إلى استخدام الألفاظ القاسية المصاحبة للسلطة الشخصية التي يرفضها الإنسان بطبعه للرد على أسئلة واستفسارات الطلبة؛

التجاهل: أي عدم إغارة أي انتباه للطلبة وعدم إجابة أسئلتهم، مما يؤدي إلى الإحجام عن المشاركة، أي أن تجاهل المحاضر يؤدي إلى تجاهل الطالب لأسئلته واستفساراته؛

قتل الإبداع: حيث لا يخلو الأمر من الطلبة المبدعين الذين يأتون بأفكار إبداعية، تقابل بالرفض والهجوم، وإنكار الإبداع لدى الطالب مما يؤدي إلى حبس الإبداع وعدم التصريح به؛

التعقيد: حيث يميل بعض المحاضرين إلى التعقيد في كل شيء سواء كان ذلك في إجراء الامتحانات أو في تصحيحها أو في التقييم مع افتراضات وضع حد أعلى له يقل عن السقف وذلك يؤدي إلى الحيلولة دون فهم المادة، والابتعاد عن المحاضر حتى لو كان عالماً؛

عدم الاكتراث واللامبالاة: وصور ذلك كثيرة، كتضييع وقت المحاضرة بما لا يفيد موضوعها، أو الدخول في حوارات جانبية غير مفيدة، أو تحديد العطاء بالأجر لمن يشعر بظلم في أجره، أو عدم الالتزام بتدريس المادة. تغطية محاور المادة أو التساهل في التقييم وغير ذلك، وهذا يؤدي إلى عدم إمكانية ضبط المحاضرة أو التقييم أو الامتحانات والميل إلى الفوضى.

المبحث الثاني : اسهامات معايير التعليم المحاسبي في تطوير التعليم المحاسبي

لمسايرة مستجدات مهنة المحاسبة والتحول التي تفرضها البيئة المحاسبية العالمية، أصبحت عملية تبني معايير التعليم مجال المحاسبة ضرورة ملحة لاعتبارها من أهم الركائز التي يعتمد عليها في تطوير التعليم المحاسبي والرفع من قدرات ومهارات المحاسبين وبالتالي تطوير مهنة المحاسبة والإيفاء بمتطلباتها، لذا سوف نعالج مفهوم معايير التعليم المحاسبي وكذا إبراز دورها في تطوير برامج التعليم المحاسبي، بالإضافة إلى مساهمتها في تنمية مهارات طلبة المحاسبة.

المطلب الأول: مفهوم معايير التعليم المحاسبي

لتوضيح مفهوم معايير التعليم المحاسبي سنسرد بعض التعاريف المقدمة من الباحثين، في مجال المحاسبة وكذلك من الجمعيات والمعاهد مع إبراز أهميتها التي تحققها من خلال التعزيز في موضوعية الممارسات المحاسبية.

الفرع الأول: تعريف معايير التعليم المحاسبي

وهي تمثل قواعد أساسية يمكن الاستعانة بها في تطوير البرامج المحاسبية لتقليل درجة التفاوت بين ما درس نظريا والممارسة المهنية، وبالتالي تعزز في موضوعية المخرجات المحاسبية وذلك أن موضوعية القياس التي تطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار متكامل يحكم عملية التطبيق وتمثل عملية تطوير البرامج المحاسبية ضرورة ملحة للتأقلم مع متطلبات الممارسة المهنية وإزاء عملية التطوير هذه لا بد من وجود معايير علمية محددة متفق عليها يمكن الرجوع إليها في هذه العملية¹.

وتعرف أيضا (IAES) " بأنها عبارة عن قواعد أساسية توفر إرشادات عامة، تؤدي الى توجيه الممارسات التعليمية وترشيدها فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي ويقوم مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) بإصدار هذه المعايير التي تساعد على ترشيد الممارسات في مجال التعليم المحاسبي، وهذا المجلس يتبع الاتحاد الدولي للمحاسبين وكان في السابق عبارة عن لجنة تعنى بمعايير التعليم المحاسبي ويمكن معرفة مدى الحاجة لمعايير دولية في التعليم المحاسبي من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه المحاسب المؤهل في تحقيق رسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين ووجود معايير دولية للتعليم المحاسبي تضمن بالضرورة مخرجات تعليمية على قدر عال من التأهيل والتي تتمتع بالكفاءة الفنية والمهنية اللازمة"².

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن معايير التعليم المحاسبي هي عبارة عن مجموعة قواعد وأسس تنظم العمل المحاسبي وتساعد على ترشيد الممارسات في مجال التعليم المحاسبي فهي إطار مرجعي يساهم في تحسين البرامج المحاسبية وبالتالي تطوير التعليم المحاسبي.

¹ - مقداد أحمد الجليلي، الآء عبد الواحد ذنون، استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق، مجلة تنمية الرافدين، م 32، ع 99 العراق، 2010، ص 4.

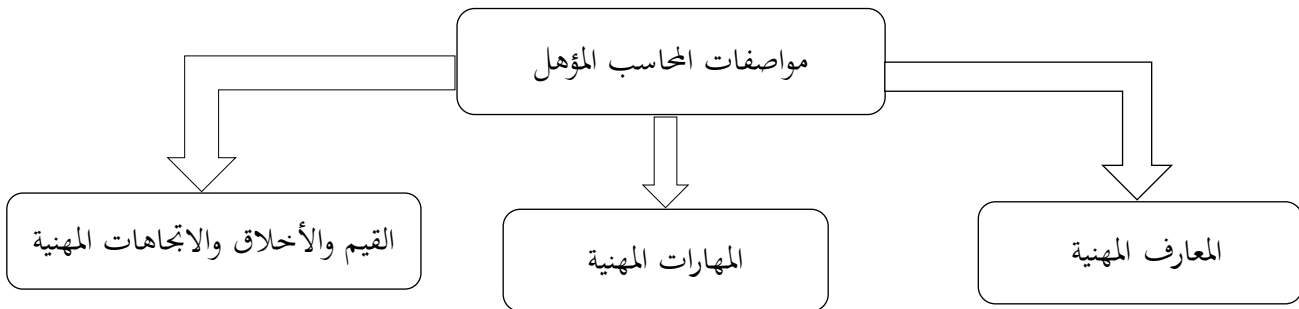
² - الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، تطور مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي ودورها في ضبط جودة المناهج المحاسبية في الجامعات السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم جامعي، م 7، ع 16، السعودية، 2014، ص 118.

الفرع الثاني: أهمية معايير التعليم المحاسبي

- تتجلى أهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية المهنيين من كونها تعمل على ما يلي¹:
 - خدمة المصلحة العامة من خلال التقدم الواسع الانتشار لتعليم المحاسبين المهنيين وتطويرهم الأمر الذي يؤدي إلى معايير منسقة ومنسجمة؛
 - إصدار سلسلة من البيانات التي تعكس التطبيق والممارسة الجيدة لتعليم المحاسبة المهنية وتطويرها قبل التأهيل وبعده؛
 - خلق علامات تعليمية مميزة لأغراض المطابقة مع نشاطات الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
 - تعزيز وتقوية المنافسة والمناظرة الدولية بشأن القضايا البارزة ذات العلاقة بتعليم المحاسبين وتطويرهم؛
 - وضع عناصر أساسية من المتوقع أن تحتوي عليها برامج التعليم والتطوير ومن المحتمل أن تحظى باعتراف وقبول وتطبيق دولية؛
 - تسهيل التنقل العالمي للمحاسب المهني².

فمعايير التعليم الدولية المحاسبية هي معايير توجيهية وإرشادية تساعد بطبيعتها في تنفيذ التدريب والتطبيق الجيدين، وقد توفر النصح والإرشاد، فضلاً عن توفير أمثلة أو أدلة على أفضل الممارسات الأكثر فعالية للتعامل مع القضايا المختلفة، ويمكن يقول بأن (IAESB) يساهم في تحقيق رسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) من خلال وضع الأسس والضوابط لإعداد المحاسب المهني المؤهل حسب المواصفات المحددة من قبل (IFAC) والتي يوضحها الشكل الموالي الذي يوضح مساهمته في تعزيز التعليم المحاسبي.

الشكل رقم (3-1): يوضح مواصفات المحاسب المؤهل حسب (IFAC)



المصدر: الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

¹ - ناظم شعلان جبار، واقع التعليم المحاسبي في العراق ومدى انسجامه مع معايير التعليم الدولية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، م 5، ع 1، جامعة قادسية، العراق 2015، ص 23.

² - محمد مطر وآخرون، الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، مداخلة للمؤتمر العلمي المهني الدولي حادي عشر، نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقيق، عمان، الأردن، 9-10 أبريل 2015، ص 06.

المطلب الثاني: دور معايير التعليم المحاسبي في تطوير برامج التعليم المحاسبي

تعد معايير التعليم المحاسبي الدولية الإطار مرجعي ومتفق عليه دولياً وتكون مقبولة قبولاً عاماً، وتساهم بضرورة الربط بين ما يجب أن يكتسبه المحاسب وما يقوم بتأديته فعلاً في الواقع العملي والسعي للرفع من أداء المحاسب المهني، وعليه سيتم التطرق إلى مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) مسؤول عن إصدار معايير مهنية ومعرفة محتواها ودورها في تطوير التعليم المحاسبي بالإضافة إلى تقييم واقع تطبيقها بالجامعة الجزائرية.

الفرع الأول: الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB)

الاتحاد الدولي للمحاسبين منظمة دولية معنية بمهنة المحاسبة، تم تأسيسه في عام 1977م، ومهمته خدمة الصالح العام من خلال الاستمرار في تعزيز وتقوية مهنة المحاسبة دولياً والمساهمة في تطوير الاقتصاديات الدولية، ويكون ذلك بإصدار وتبني معايير مهنية ذات جودة عالية وإقامة المؤتمرات الدولية والندوات العامة التي تستضيف بها الخبراء والمتخصصين الدوليين في مجال مهنة المحاسبة كل ذلك من أجل المساهمة في تلك المعايير وتقويتها ورفع جودتها، يتكون (IFAC) من 159 عضو ينتمون إلى 124 دولة يمثلون ما يقارب 2.5 مليون محاسب من مختلف دول العالم متخصصين في مجالات متعددة في المحاسبة العامة، لا توجد منظمة محاسبية مهنية أخرى في العالم غير (IFAC) تحظى بمثل الدعم الدولي الذي يتميز به (IFAC) ويتم وضع إصدار معايير التعليم المحاسبي من قبل مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) التابع لاتحاد المحاسبين الدوليين، وهو مجلس مستقل مهمته وضع المعايير التي تخدم المصلحة العامة عن طريق وضع معايير في مجال التعليم المحاسبي المهني التي تنص على الكفاءة التقنية والمهارات والقيم والأخلاق والسلوكيات المهنية، من خلال الأنشطة المتعددة يقوم (IAESB) بتحسين التعليم المحاسبي من خلال تطوير وتنفيذ معايير التعليم الدولية والتي تعزز ثقة الجمهور بمهنة المحاسبة عالمياً.¹

الفرع الثاني: محتوى معايير التعليم المحاسبي

لقد تمت إصدارات عديدة لمعايير التعليم المحاسبي من قبل مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي والتي تهتم بالتعليم المحاسبي للطلبة في مرحلة الدراسة ومرحلة ما بعد التخرج وتأهيل للممارسة المهنية، فعملية الإصدار مرت بالعديد من التطورات ففي عام 1982 أصدر المجلس (لجنة معايير سابقاً) إرشاد التعليم الدولي رقم 02 التعليم المهني المستمر وفي عام 1987 وإصدار المعيار رقم 07 متطلبات التدريب للمحاسبة التطبيقية، وفي عام 1991 إصدار معيار رقم 09 ثم تم تعديله في عام 1996 بعد دمج المعايير (1،3،4،5،6) بعنوان التعليم قبل التأهيل ومتطلبات تقييم الخبرة والكفاءة المهنية للمحاسبين المهنيين وفي سنة 1992 إصدار الإرشاد 10 بعنوان الأخلاق المهنية للمحاسبين، تكنولوجيا المعلومات في منهج المحاسبة، وبالإضافة إلى مجموعة من الأوراق التي طرحت للمناقشة أهمها عام 1992 ورقة بشأن التخصص في مهنة المحاسبة، وفي 1993 ورقة بشأن المستويات الأدنى لمهارة التكنولوجيا

¹ - أمل عيد الحسين كحيط، أحمد ميري أحمد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المهني لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، م 13، ع 39، العراق، 2016، ص 353.

المعلومات للمحاسبين المهنيين وعموما أصدر مجلس معايير التعليم المحاسبي سنة 2003 ستة معايير تعليم محاسبي الدولية وفي عام 2004 في اصدار مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي للمحاسبين المهنيين المعيار السابع وفي سنة 2006 معيار التعليم الدولي رقم 8.1¹ ومن أهم معايير التعليم المحاسبي الدولي التي يتضمنها برنامج التعليم المحاسبي الدولي وهي كآآي²:

أولاً: معيار التعليم المحاسبي الدولي الأول IES1 متطلبات الدخول في برامج تعليم المحاسبة المهنية

يوضح هذا المعيار أهمية حصول المتدربين لدراسة المحاسبة على مستوى عالي بما فيه الكفاية في مرحلة التعليم السابقة لضمان النجاح المرجو من البرنامج التعليمي للمحاسبة المهنية، وذلك لأن المستوى العالي قد يكون دليل على امتلاك المستوى اللازم من القدرات الذهنية والمعرفة والمهارات الأساس، والتي ستخضع للتطوير عند تغذيتها بالمعرفة المهنية المكونة لبرنامج التعليم المحاسبي، أي أن: تعليم عام + معرفة مهنية = مهارات مهنية.

ثانياً: معيار التعليم المحاسبي الدولي الثاني IES2 محتوى برامج تعليم المحاسبة المهنية

يوضح هذا المعيار برامج الإعداد المهني الذي يستوجب تلقي كم مناسب من المعرفة المهنية والمعرفة غير المهنية أو ما يسمى بالتعليم العام، أما المعرفة المهنية فقد أوجب المعيار التعليمي المحاسبي الثاني المحتويات الآتية: المحاسبة المالية والمعرفة المرتبطة بهما، المعرفة التنظيمية والتجارية، المعرفة بتقنية المعلومات واختصاصاتها.

ثالثاً: معيار التعليم المحاسبي الدولي الثالث IES3 المهارات المهنية

تم نشر مسودة المعيار IES3 في مايو 2004 ودخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2005. وينص على مزيج من المهارات التي تتطلب المرشحين للتأهيل عن المحاسبين المهنيين، بما في ذلك متطلبات التعليم العام للمساهمة في تطوير هذه المهارات، كما يحدد قواعد التعليم العام، التعليم المهني والمحاسبة والخبرة العملية وتقييم مكونات التعلم وتطوير المحاسب المهني، التعلم والتطوير الوظيفي يحدث في جميع أنحاء الفرد ويضمن تطوير وصيانة الكفاءة المطلوبة لأداء الأدوار المختلفة للمحاسبين المهنيين.

رابعاً: معيار التعليم المحاسبي الدولي الرابع IES4 القيم والأخلاقيات والمواقف المهنية

يوضح هذا المعيار والمتعلق بالقيم والأخلاقيات والمواقف المهنية إلى ضمان أن المترشحين لعضوية الاتحاد الدولي المحاسبين، قد تزودوا بالقيم المهنية والأخلاقيات والمواقف لتأدية وظائفهم كمحاسبين مهنيين، حيث أسس الاتحاد الدولي للمحاسبين مدونة أخلاق ووظائفهم للمحاسبين المهنيين، وإن هذه القيم والأخلاق المهنية ترتبط بشكل مباشر برسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين المهنية والرامية إلى تطوير وتحسين مهنة المحاسبة في العالم فيجب أن تبدأ عملية تنمية القيم والأخلاقيات المهنية والمواقف بشكل مبكر في العالم، فيجب أن تبدأ عملية تنمية القيم والأخلاقيات المهنية

¹ - عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2016، ص ص 104 - 105.

² - راتول محمد، بن صالح عبد الله، أهمية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تطوير المنهجية المحاسبية في ظل الاتجاهات المعاصرة لمهنة الأعمال الدولية، ورقة بحث مقدمة في ملتقى الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة مسيلة، 2012، ص ص 17 - 18.

والمواقف بشكل مبكر في تعليم المحاسب، ويتوجب على المحاسب أن يعتبر هذا الأمر كجزء من التعلم مدى الحياة وتحتاج برامج التعليم للتعامل مع القواعد الأخلاقية بطريقة ايجابية وتشاركية على سبيل المثال لا الحصر، عن طريق استكشاف الروابط بين السلوك الأخلاقي وفشل الشركات والاحتيايل¹.

خامسا: معيار التعليم المحاسبي الدولي الخامس IES5 متطلبات الخبرة العملية

يوضح معيار متطلبات الخبرة العملية عدة متطلبات تحقق هذه الكفاءة المهنية من خلال المزج المناسب بين التعليم العام + التعليم المهني + الخبرة العملية. إن هذا المزيج قد يتنوع بناء على القواعد الموضوعية من قبل الأفراد في الهيئات المهنية الأعضاء، وبناء على القوانين الدولية والمحلية، وبناء على متطلبات السلطات التنظيمية، وتوقعات الجمهور، وتحت بند الرقابة والتوجيه، تمت مطالبة المدرسين الأكاديميين بالعمل والتنسيق مع بيئات العمل التي تستقبل الطلبة، ومع الهيئات المهنية المنظمة للمهنة، للتأكد من أن البرامج التعليمية التدريبية ملائمة لجميع الأطراف، وذات تسلسل منطقي وأوجب أيضا ضرورة تقويم الخبرة المكتسبة، إضافة إلى عملية التقويم النهائي لقدرات وكفاءة المرشحين للمهنة قبل تخرجهم.

سادسا: معيار التعليم المحاسبي الدولي السادس IES6 تقييم القدرات والكفاءات المهنية

يوضح هذا المعيار متطلبات الكفاءة المهنية وتقويمها، كل ذلك من أجل الحصول على محاسبين يمتلكون معرفة الحس الفني تجاه مواضيع معينة من البرامج الدراسية؛

- يستطيعون تطبيق المعرفة الفتية بأسلوب تحليلي وعملي؛
- يستطيعون من خلال مواضيع دراستهم المتنوعة استخلاص المعرفة التي تمكنهم من إيجاد حلول متعددة للمشاكل المعقدة؛
- القدرة على حل المشكلة المعقدة ومعرفة أسبابها وترتيبها وعرضها بشكل صحيح؛
- يدركون إمكانية توفر حلول بديلة ويفهمون أصول حكم الاختيار بينها عند التعامل معها؛
- القدرة على توليف مواضيع مختلفة من المعرفة والمهارات؛
- القدرة على الاتصال بفعالية مع المستخدمين وذلك بصياغة توصيات واقعية بأسلوب مختصر ومنطقي؛
- القدرة على التعرف على المآزق الأخلاقية.

سابعا: معيار التعليم المحاسبي الدولي السابع IES7 التطوير المهني المستمر

يوضح هذا المعيار أهمية التطوير المهني المستمر من خلال إبقاء المهنيين على علم بتحديثات المهنة والتدريب المناسب والمعلومات والمهارات والمعرفة لتظل هذه العناصر تتسم بالجدارة في جميع أنحاء رحلة حياتهم المهنية، وينص على أنه يتوجب على أعضاء الهيئات:

¹ - محمد مطر، عبد الناصر النور، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- تعزيز الالتزام بالتعلم مدى الحياة بين المحاسبين المهنيين؛
- تيسير الوصول إلى فرص وموارد التنمية المهنية المستمرة لأعضائها؛
- إنشاء معايير مرجعية للأعضاء للتطوير والحفاظ على الكفاءة المهنية اللازمة لحماية المصلحة العامة؛
- مراقبة وإنفاذ التطوير المستمر وصيانة الكفاءة المهنية للمحاسبين المهنيين؛

ويستند هذا المعيار على مبدأ أنه من المسؤولية الفردية للمحاسب القانوني تطوير والحفاظ على الكفاءة المهنية اللازمة لتوفير خدمات ذات جودة عالية للعملاء وأصحاب العمل وغيرهم من أطراف ذات العلاقة، لذا فقد تم التشديد في هذا المعيار على أعضاء الهيئات المهنية في ضرورة تعزيز أهمية التحسين المستمر للكفاءة والالتزام بالتعلم مدى الحياة لكل المحاسبين المهنيين، كما يبين هذا المعيار أنه على المحاسب القانوني واجب الاستمرار في الحفاظ على المعرفة والمهارات إلى المستوى المطلوب لضمان أن العميل يتلقى الاستفادة من الخدمات المهنية المختصة بناء على التطورات الجارية في الممارسة والتشريعات والتقنيات، والمحاسب القانوني ينبغي أن يعمل بجد وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المطبقة في جميع العلاقات المهنية والتجارية.

ثامناً: معيار التعليم المحاسبي الدولي الثامن IES8 متطلبات التأهيل للمدققين المهنيين

يوضح هذا المعيار متطلبات التأهيل للمدققين المهنيين، بما فيها متطلبات خاصة لبيئات وصناعات معينة، ولقد أوضح هذا المعيار في مقدمته المفهوم العام لعملية التدقيق موضحاً أن التدقيق عملية منظمة وتتضمن تطبيق مهارات تحليلية وإصدار أحكام مهنية، وتؤدي من قبل فريق من المهنيين موجهين بمهارات إدارية، وتستخدم صيغ مناسبة من التكنولوجيا وتتقيد بمنهجية معينة، وتلتزم بكل المعايير التقنية الملائمة مثل معايير التدقيق الدولية ومعايير رقابة الجودة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الحكومية الدولية، وتلتزم بالمعايير المطلوبة للأخلاق المهنية، وينص على تحديد معايير للممارسة الجيدة والمقبولة بعامة في برنامج تعليم وتنمية المحاسبين المهنيين فهو يؤسس العناصر الأساسية لمحتوى وعملية التعليم والتطوير المحاسبين المهنيين.

الفرع الثالث: تقييم واقع تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية بالجامعة الجزائرية

إن المؤسسات التعليمية لها دور بالغ الأهمية في إعداد كوادر وإطارات محاسبية مؤهلة لممارسة العمل كمحاسبين، وهذا ما يؤدي بالمؤسسات التعليمية في إعادة النظر لتطوير برامجها لمواكبة وتلبية مستجدات مهنة المحاسبة وتحولاتها ومتطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، وعليه سنقوم في هذا الفرع بتقييم واقع تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية في التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية، وسيتم التركيز على المعيارين الأول على التوالي "متطلبات الدخول إلى برامج التعليم المحاسبي" و "محتوى برامج التعليم المحاسبي".

أولاً: تقييم واقع متطلبات الدخول الى برامج التعليم المحاسبي

تجدر بنا الإشارة إلى أن تدريس التعليم المحاسبي يبدأ من الطور الثانوي بفرع تسيير واقتصاد، وفيما يخص أهم شروط قبول الدراسة بتخصص المحاسبة بالجامعة، فليست هناك أي شروط فيتم قبول كافة الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا بفرعيها العلمي والتسيير واقتصاد، يدرس الطلبة في السنة الأولى جذع مشترك في العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية وخلال السنة الثانية يتم توجيههم دون أي شروط للقبول في تخصص محاسبة يمنح الطلبة بعدها شهادة تؤهلهم للعمل في المجال المحاسبي. وهذه متطلبات الدخول إلى برامج التعليم المحاسبي بالجزائر لا تتوافق مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، فلقد أوجب المعيار الأول شريطة المستوى العالي بالنسبة للطلبة المتحقيين لدراسة المحاسبة وذلك لضمان النجاح المرجو من برامج التعليم المحاسبي.

ثانياً: تقييم واقع التوافق بين محتوى برامج التعليم المحاسبي الدولي حسب المعيار الثاني محتوى برامج التعليم المحاسبي المعتمدة بالجامعة الجزائرية

سيتم عرض البرامج التي تدرس ومعتمدة بالجامعة الجزائرية من طرف وزارة التعليم العالي ومقارنتها مع محتوى برامج حسب معيار التعليم المحاسبي الدولي الثاني ومعرفة مدى التوافق فيما بينها.

الجدول رقم (3-4): يوضح البرنامج القاعدي المشترك لشهادة الليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية.

السداسي الثاني		السداسي الأول	
المواد	وحدات التعليم	المواد	وحدات التعليم
مدخل لإدارة الأعمال	وحدة التعليم الأساسية	مدخل للاقتصاد	وحدة التعليم الأساسية
اقتصاد جزئي 2		اقتصاد جزئي 1	
محاسبة عامة 2		محاسبة عامة 1 تاريخ الفكر الاقتصادي	
إحصاء 2	وحدة التعليم المنهجية	إحصاء 1	وحدة التعليم المنهجية
رياضيات 2		رياضيات 1	
إعلام آلي		منهجية البحث 1	
قانون تجاري	وحدة التعليم الاستكشافية	مدخل للقانون	وحدة التعليم الاستكشافية
علم اجتماع المنظمات		مدخل لعلم الاجتماع	
لغة حية 2	وحدة التعليم الأفقية	لغة حية 1	وحدة التعليم الأفقية

المصدر: القرار الوزاري رقم 581 المؤرخ في 23 جويلية 2014 الذي يحدد برنامج التعليم القاعدي المشترك لشهادات الليسانس في ميدان علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية.

الجدول رقم (3-5): يوضح البرنامج القاعدي المشترك للسنة الثانية ليسانس ميدان علوم شهادة علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية تخصص علوم مالية ومحاسبة.

السداسي الرابع		السداسي الثالث	
المواد	وحدات التعليم	المواد	وحدات التعليم
اقتصاد المؤسسة	وحدة التعليم الأساسية	محاسبة تحليلية	وحدة التعليم الأساسية
اقتصاد كلي 2		تسيير المؤسسة	
رياضيات مالية المعايير المحاسبية المالية		اقتصاد كلي 1	
المالية العامة	وحدة التعليم المنهجية	إحصاء 3	وحدة التعليم المنهجية
		مالية المؤسسة منهجية البحث 2	
إعلام آلي 3	وحدة التعليم الاستكشافية	إعلام آلي 2	وحدة التعليم الاستكشافية
الفساد وأخلاقيات العمل	وحدة التعليم الأفقية	لغة أجنبية 3	وحدة التعليم الأفقية

المصدر: القرار الوزاري رقم 640 المؤرخ في 24 جويلية 2014 يحدد برنامج التعليم للسنة الثانية لنيل شهادة ليسانس في علوم اقتصادية والتسيير والتجارة.

الجدول رقم (3-6): يوضح البرنامج للسنة الثالثة ليسانس تخصص علوم مالية ومحاسبة.

السداسي السادس		السداسي الخامس	
المواد	وحدات التعليم	المواد	وحدات التعليم
المحاسبة المالية المعمقة 2	وحدة التعليم الأساسية	المحاسبة المالية المعمقة 1	وحدة التعليم الأساسية
السياسات المالية للمؤسسة		مراقبة التسيير	
نظام المعلومات المحاسبي		تحليل مالي	
التدقيق المالي والمحاسبي	وحدة التعليم المنهجية	محاسبة الشركات	وحدة التعليم المنهجية
تقييم المشاريع		جباية المؤسسة	
تقرير التربص			
الأسواق المالية	وحدة التعليم الاستكشافية	الإفلاس والتسوية القضائية	وحدة التعليم الاستكشافية
لغة أجنبية	وحدة التعليم الأفقية	لغة أجنبية	وحدة التعليم الأفقية

المصدر: الدليل البيداغوجي للتحضير لشهادة الليسانس بجامعة غرداية.

ثالثا: محتوى البرامج التعليم المحاسبي حسب معيار التعليم المحاسبي الثاني

يقتضي الإعداد المهني الجيد للمحاسب إكساب مجموعة من المعارف المحاسبية النظرية وكذا المهنية من خلال عملية التدريب والتربص وقد تضمن معيار التعليم المحاسبي الدولي الثاني أهم المعارف التي يكتسبها طالب المحاسبة وقد تم تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات نذكرها كما يلي:

- المحاسبة والتمويل والمعرفة المتصلة بها؛
- المعرفة بالتنظيم والأعمال؛
- تكنولوجيا المعلومات؛

الجدول رقم (3-7): يوضح مقارنة محتوى برامج التعليم المحاسبي الدولية ومحتوى برامج التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية

المحاسبة والتمويل والمعرفة المتصلة بها		
محتوى التعليم المحاسبي الاتحاد الدولي	المواد	المواد المتوفرة وفق برامج معتمدة في الجامعة الجزائرية
المحاسبة المالية وإعداد التقارير	- محاسبة عامة	يدرس
	- محاسبة تحليلية	يدرس
	- محاسبة المالية المعمقة	يدرس
	- محاسبة الشركات	يدرس
المحاسبة الإدارية والرقابة	- محاسبة الإدارية	يدرس
	- محاسبة التكاليف	يدرس
الضرائب	- المحاسبة الضريبية	لا يدرس
القانون التجاري والأعمال	- مدخل للقانون	يدرس
	- قانون تجاري	يدرس
التدقيق والتأكيد	- التدقيق المالي والمحاسبي	يدرس
التمويل والإدارة المالية	- مالية مؤسسة	يدرس
	- اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال	يدرس
	- السياسة المالية للمؤسسة	يدرس
	- المالية العامة	يدرس
القيم المهنية والأخلاق	- التحليل المالي	يدرس
	- الفساد وأخلاقيات العمل	يدرس
معايير المحاسبة والتدقيق	- المعايير المحاسبية الدولية	يدرس
المعرفة بالتنظيم والأعمال		
الاقتصاد	- مدخل اقتصاد	يدرس

يدرس	- اقتصاد كلي	
يدرس	- اقتصاد جزئي	
يدرس	- مدخل لإدارة الأعمال	بيئة الأعمال
يدرس	- إحصاء	
لا يدرس	- حوكمة الشركات	التحكم المؤسسي الحوكمة
لا يدرس	- أخلاقيات العمل التجاري	أخلاقيات الأعمال التجارية
يدرس	- الأسواق المالية	الأسواق المالية
لا يدرس	- الإدارة المالية	
يدرس	- إحصاء	الأساليب الكمية
لا يدرس	- السلوك التنظيمي	السلوك التنظيمي
لا يدرس	- الإدارة الاستراتيجية	الإدارة الاستراتيجية
لا يدرس	- التسويق	التسويق
لا يدرس	- الأعمال الدولية والعمولة	الأعمال الدولية والعمولة
تكنولوجيا المعلومات		
يدرس	- مهارات حاسوبية (إعلام آلي)	المعرفة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات
يدرس	- تطبيقات برنامج المحاسبة إكسيل في إعلام آلي	المعرفة بالرقابة على التكنولوجيا
يدرس	- نظام المعلومات المحاسبية	كفاءة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات
يدرس	- نظام المعلومات المحاسبية	إدارة وتقييم وتصميم أنظمة المعلومات

المصدر: عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 215.

يلاحظ من خلال الجداول أعلاه وبمقارنة جدول رقم (3-4) و(3-5) و(3-6) والتي تمثل برامج التعليم المحاسبي المعتمدة بالجامعة الجزائرية، ولقد قمنا بمقارنتها مع الجدول رقم (3-7) الذي يمثل محتوى برنامج التعليم المحاسبي حسب المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي توضح لنا من خلاله أن المواد التي تدرس وفق برامج تعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية تتطابق بشكل كبير مع محتوى برامج التعليم المحاسبي الدولي الذي نص عليها المعيار الثاني، ولكن لا يمكن أن تعبر عن تطبيق مبادئ معايير التعليم المحاسبية الدولية من حيث النوعية ولا كيفية تدريس التعليم المحاسبي وجودته التي تفرضها متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، ومن خلال الجدول أعلاه توضح لنا بأنه يوجد نقص في بعض المواد التي لا تدرس وفق محتوى البرامج المحاسبية المعتمدة بالجامعة الجزائرية يمكن ذكرها كما يلي: محاسبة الضريبية، حوكمة الشركات، أخلاقيات العمل التجاري، الإدارة المالية، السلوك التنظيمي، الإدارة الاستراتيجية، التسويق، الأعمال الدولية والعمولة. وعليه يجب إعادة النظر عند وضع وتصميم البرامج التعليمية

المحاسبية المواد التي يفتقر لها البرنامج وإدراجها ضمن البرامج وذلك لتحقيق التكامل بما يتطلبه معايير التعليم المحاسبي الدولية. ومن خلال الجدول أعلاه يلاحظ بأن المواد التي تدرس يغلب عليها الجوانب النظرية، مما يدل على إهمال الجوانب التطبيقية والعمل الميداني والذي من خلاله يتم اكتساب الطلبة الخبرة العملية والقدرة الجيدة لممارسة العمل المحاسبي بكفاءة وفعالية.

المطلب الثالث: مساهمة معايير التعليم المحاسبي في تنمية مهارات طلبة المحاسبة

إن مهمة التعليم المحاسبي تعتبر المسؤولة بدرجة الأولى على الإعداد محاسبين يتميزون بمهارات وقدرات علمية وعلمية مما يجعلنا قادرين على أداء العمل في أرض الواقع، وهذا ما يلزم مؤسسات التعليم بضرورة تبني معايير لما لها من أهمية في تنمية مهارات وقدرات المحاسبين.

الفرع الأول: تحسين مهارات التعليم المحاسبي وفق معايير التعليم المحاسبي

وتتمثل أهم المهارات التي يوصي بها الاتحاد الدولي للمحاسبين حسب المعيار رقم 03 فيما يلي¹:

أولاً: مهارات ذهنية

وهي مهارات تمكن القدرات العقلية والتفكير المنطقي للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات، والقدرة على التركيز وإيجاد الحلول المفيدة والتدريب على تفعيل التفكير العقلاني والترجيح، وكذا التأهيل على التحليل والبحث عن الحقائق، والتفكير في المسائل الأساسية والأخلاقية والتمييز بين البديهيات والأمور القابلة للجدل والتعامل مع الضغوط المختلفة.

ثانياً: مهارات الاتصال

وهي التي تمكن للاتصال مع المعلومات استقبالا وإيصالا للغير مع القدرة على تخطيط عمليات التعامل مع كافة أشكال الاتصال والقدرة على تخطيط عمليات التعامل مع كافة الأشكال الاتصال وتقبل المعارف في مختلف الظروف والبيئات والقدرة على مهارة التفاوض.

ثالثاً: مهارات التكيف والتفهم

وهي قدرة المحاسب على التعامل مع البيئات المختلفة وقدراتها على مهارات تطبيق المعارف في حل المشكلات العلمية والقدرة على التعايش مع مختلف البيئات.

رابعاً: مهارات ذاتية

وهي القدرة على تفعيل دور المحاسب في فهم المهنة وبيئة الأعمال المتعددة والتحلي بصفات الذاتية كالتفهم

¹ - IFAC education committee, **International education Standards for professional Accountants**, october2003, p54.

والتعاون والاحترام والقدرة على التفاعل والايجابية والثقة والعمل الجماعي وتقبل الآراء وتفهم الشخصيات والأمزجة المتنوعة.

خامسا: مهارات شخصية

وهي تنمية الجوانب الشخصية لدى ممارسة مهنة المحاسبة في المستقبل وقدراته على التفكير الإبداعي والرؤية الاستراتيجية وقدراته على البحث والتحميص والقيادة والدافعية، والقدرة على الإصرار وتوجيه الإدارة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، والالتزام بأهمية التعلم المستمر، والالتزام بالممارسات الأخلاقية.

سادسا: مهارات عن بيئة الأعمال

وهي قدرة المحاسب على المعرفة بأساسيات بيئة الأعمال التي يزول عمله فيها والأساسيات العامة والتمويل والاقتصاد وقدرته على التكيف مع التنظيم الإداري والاتصالات.

الفرع الثاني: دور التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات المحاسبين

في ظل التطورات الحديثة وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية المحاسبية، مما يساهم في تطوير البرامج وأساليب التعليم المحاسبي والرفع من قدرتها في إعداد محاسبين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم بهدف الارتقاء بممارسة العمل المحاسبي.

أولا: تعريف التعليم المحاسبي الإلكتروني

يمثل التعليم المحاسبي الإلكتروني نقطة بداية نحو التأهيل المهني للمحاسب بإعداده ليصبح عضوا فاعلا في مهنة متنامية على الدوام وتعمل على تنظيم نفسها وتوجب عليه مواصلة التعلم لتطوير المهنة ومواجهة المتغيرات التقنية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تنمية روح البحث لديه وإكسابه قوة الترجيح والاستمرار في التقدم.¹

ثانيا: دور التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات المحاسبين

يساهم التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الطلاب الفكرية ومهارات الاتصال والتواصل الشخصي، ويمكن التعليم المحاسبي في دمج المهارات الآتية:²

المهارات الفكرية: تمكن البرامج الجاهزة software للحاسب الآلي أن تنمي مهارات التفكير الانتقادي للطلاب لحل المشاكل غير المتطرق لها، فتقدم خيارات عديدة لحل المشكلة، وتدرب الطالب على تطبيق الحالات المتشابهة على المشكلة التي تواجهه، وفي حالة تعثره يمكنه استخدام المساعدات والإرشادات المتاحة بالبرنامج، ومن أمثلة البرامج الجاهزة المتاحة حاليا برنامجان طورهما آرثر أندرسون A. Andersen الأول هو

¹ - خيام مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² - Alexander,R,Teaching, Good Systems Design For Spreadsheet Projects,journal of accounting education,1996,vol14,iss1, pp113-122.

"Goal Based Scenarios" ويتناول مهام المراجعة، فيعطي خبرة للموظفين في كيفية التعامل مع مشاكل الحياة الحقيقية التي ليس لها حل مثالي، أما البرنامج الثاني فهو "Business Practice" وفيه يشاهد الطلاب مقابلات بالفيديو، ثم يطلب منهم توثيق العملية الإدارية مع خرائط تدفق.

مهارات الاتصال: يمكن التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الاتصال لدى طلاب المحاسبة من خلال النقاط الآتية:

المهارات الكتابية: باستخدام بعض البرامج الجاهزة مثل برنامج مايكرو سوفت وورد وما يحويه من معالجة الكلمات والموسوعة والقاموس ومدقق النحو، بجانب تعلم مهارات عرض المعلومات المرئية والبيانية.

مهارات التحدث والاستماع: عن طريق تسجيل ما يقدمه الطلاب على شرائط فيديو وعرضها والتعليق عليها من قبل المعلم عن استخدام برامج جاهزة مثل: (learning e listening to english).

مهارات التواصل الشخصي: المساهمة في تطوير مهارات التواصل الشخصي داخل وخارج الفصل الجامعي ويكون ذلك بالعمل على تطوير مهارات المقابلة (Interview skills)، عن طريق إنتاج شرائط فيديو لمقابلات متعددة وتعلم الطالب كيفية إجراء المقابلة والتفاعل مع الشخص المطلوب مقابلته، وكيفية توجيه الأسئلة الصحيحة للحصول على المعلومات الصحيحة، كما يساهم في تطوير مهارات مشاركة الفريق بما يمكن من كيفية التعامل مع الآخرين، الذين قد يكونوا مختلفين ثقافيا وذهنيا، وقد تم إعداد برامج حاسب جاهزة في هذا الشأن مثل برنامج (Goal Bsed Scenarios) الذي طوره آرثر اندرسون ويعلم مهارات التفاعل و الفيديو التعليم الجماعي الذي طورته جامعة تكساس الشمالية ويستخدم في مقرر مقدمة المحاسبة.

مهارات تعلم طويل المدى: تزداد المعرفة المحاسبية اتساعا وتغير بشكل سريع، وهذا يتطلب أن يتعلم طلاب المحاسبة عملية إيجاد الإجابة أكثر من تعلمها، إذ يجب عليهم أن يتعلموا استخدام قواعد البيانات وتصنيف وتحليل المعلومات من أجل حل المشاكل المختلفة وساعد هذا في الاتجاه العالمي نحو انتشار قواعد البيانات الإلكترونية ووسائل الاتصال الحديثة، وتم عقد الندوات بين الطلاب وأساتذتهم من جامعات مختلفة عبر شبكات الاتصال الحديثة.

وحسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1430 الموافق لـ 07 أبريل 2009 "المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي"¹، وفي ظل التطورات الراهنة التي تفرضها البيئة المحاسبية والعمل على مسايرة تكنولوجيا المعلومات مما يلزم إلى ضرورة إدخال التعليم المحاسبي في البرامج المحاسبية وعليه أصبحت إلزامية إعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي الإلكتروني بالجامعة الجزائرية.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1430 الموافق لـ 07 أبريل 2009 يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، ج، ر، ع 21، المؤرخة 2009/04/28، ص 4.

المبحث الثالث: دور التعليم المحاسبي في تأهيل مهنة المحاسبة

إن مسؤولية إعداد محاسبين مؤهلين تقع على عاتق عدة جهات من بينها مؤسسات التعليم المحاسبي الجامعي التي تعد المسؤول الأول عن التعليم المحاسبي مما يلزمها ببناء خططها وبرامجها على النحو الذي يزود الطالب بالمهارات والمعلومات الأساسية وبما يتماشى مع مستجدات المهنة وتحولاتها وذلك بالوفاء بإعداد كوادر من ذوي الخبرة العملية والعلمية وبالتالي التمكن من تخريج محاسبين أكفاء لهم القدرة على مواكبة متطلبات مهنة المحاسبة والسعي للرفع من تطورها.

المطلب الأول: أهمية التعليم المحاسبي في تطوير منهجية المحاسبة

يعتبر التعليم المحاسبي أحد أبرز المقومات المهنية للمحاسبة لمساهمة في إعداد محاسبين وتزويدهم بالمهارات والقدرات اللازمة فيسأهم في التأهيل العلمي والعملية المبني على أسس علمية حديثة مما يستلزم وضع استراتيجيات لتطوير المنهجية المحاسبية من خلال الاستفادة من الدراسات التي قامت بها ودعت إليها المؤسسات المهنية المحاسبية وعلى رأسها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) وجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) ومعهد المحاسبة الإدارية بأمريكا (INA) وكذلك مكاتب المحاسبة الكبيرة (Big 4) بشأن تطوير التعليم المحاسبي والتي تمثلت في ثلاثة استراتيجيات¹:

الفرع الأول: الاستراتيجية الأولى

هذه الاستراتيجية تبناها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين الإداريين، وتقوم على إعادة تصميم المنهجية المحاسبية بحيث تؤهل الطالب الخريج للعمل كمستشار ومحاسب مع أساس قوي ومتين في القياس، مثل هذا البرنامج أو تلك المنهجية يجب أن تتضمن توليفه من المقررات المحاسبية مع مقررات في نظم المعلومات واستراتيجيات الأعمال.

الفرع الثاني: الاستراتيجية الثانية

تقوم هذه الاستراتيجية على تطوير درجة علمية من خلال دمج المحاسبة بالنظم حيث يتم النظر إلى المحاسبة من منظور واسع وليس ضيق باعتبارها جزء نظام معلومات أكبر وتحقق تلك الاستراتيجية بعمل توليفه تجمع بين مقررات في نظم المعلومات.

¹ - راتول محمد، بن صالح عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الفرع الثالث: الاستراتيجية الثالثة

تقوم هذه الاستراتيجية على تطوير درجة جامعية تجمع بين المحاسبة والمالية ذلك إن المحاسبة تقوم على توفير المعلومات وهو ما يعد ذا فائدة فيما يتعلق بالإدارة واتخاذ القرارات، ومن جانب آخر فالمحاسبة تمثل عنصر حيوي وهام فيما يتعلق بالأسواق المالية ومن جهة نظر أسواق المال يكون من المناسب دمج المحاسبة بالمالية بدرجة واحدة.

المطلب الثاني: مرتكزات جودة التعليم المحاسبي

إن عملية تطوير التعليم المحاسبي وتحقيق جودته بما يتوافق والمعايير الدولية للمحاسبة بهدف تحقيق تجانس في الممارسات المحاسبية الدولية، وهذا لا يتأتى دون تطوير التعليم المحاسبي، وذلك من خلال تجويد عناصر ومكوناته، لذا سنتطرق لتعريف جودة التعليم المحاسبي وأهم متطلباتها.

الفرع الأول: تعريف الجودة في التعليم المحاسبي

تعريف الجودة في التعليم المحاسبي: حيث تعرف بأنها مجموعة من الخصائص والسمات التي تميز التعليم المحاسبي وأبعاده من مدخلات وعمليات ومخرجات وكذا التغذية المرتدة والتي تؤدي إلى تحقيق مختلف الأهداف من الوفاء بمتطلبات الطلبة وخدمة المجتمع، ويتمثل بمقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، سوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة¹.

وتعرف أيضا استنادا لمؤتمر اليونسكو للتعليم والذي انعقد بفرنسا سنة 1998 تم الاتفاق على أن جودة التعليم عبارة عن مفهوم متعدد الأبعاد، بحيث ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته من برامج تعليم الطلاب، المرافق والأدوات التعليمية بحيث ينبغي لكل عنصر أن يتميز ببعض الخصائص حتى يتصف بالجودة²:

- جودة هيئة التدريس: يقصد بها تأهيله العلمي والسلوكي والثقافي وخبراته العملية التي تتكامل بدورها مع تأهيله العلمي؛
- جودة الطلاب: أي مدى تأهيلهم في مراحل ما قبل الجامعة عمليا وصحيا وثقافيا ونفسيا حتى يتمكنوا من استيعاب دقائق المعرفة؛
- جودة البرامج التعليمية وأساليب التدريس: ويقصد بذلك شمولها وعمقها ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية ومدى تطويعها بما يتناسب مع المتغيرات العالمية واسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة للطالب.

¹ - عمارة ياسمين، التخطيط الاستراتيجي كآلية لتحقيق جودة التعليم العالي بالجزائر، مؤتمر الدولي الثالث 28 أبريل-1ماي 2014، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. ص6. بتصرف

² - درويش عمار، متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، دون ذكر جهة النشر، وسنة النشر، ص 277.

ومما سبق يمكن القول أن عملية جودة التعليم المحاسبي هي عملية تفاعل مجموعة من العناصر المراد تأهيلهم لممارسة العمل المحاسبي وبرامج ووسائل التعليم بهدف جعل مخرجات التعليم المحاسبي قادرة على ممارسة العمل المحاسبي بأداء عالي أكاديميا ومهنيا ولهم القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية المحاسبية.

الفرع الثاني: متطلبات جودة التعليم المحاسبي في أقسام المحاسبة

تعد مساءلة جودة التعليم المحاسبي من أهم المرتكزات التي تساهم في تأهيل مخرجات التعليم المحاسبي وتزويدهم بكفاءات تعليمية ومهنية تجعلهم قادرين على أداء أدوارهم في المجتمع بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يفرض الأخذ بعين الاعتبار متطلبات جودة التعليم المحاسبي الآتية:

أولا: سياسات القبول والتعيين

إن سياسات القبول والتعيين تشير إلى الإجراءات والشروط التي بموجبها يتم قبول الطلبة للالتحاق بالبرامج التعليمية، وكذلك الشروط والإجراءات التي يتم بموجبها تعيين أعضاء هيئة التدريس الجامعي وبالتالي فإن تحسين نوعية هذه الشروط وضبطها يمكن أن تساهم في تحسين فعالية التعليم المحاسبي من جذب واستقطاب الطلاب من ذوي الكفاءات والقدرات العالية على التعلم هذا من جهة ومن جهة أخرى استقطاب أعضاء هيئة التدريس ذوي الكفاءة ولديهم مهارات تدريس عالية¹.

ثانيا: تطوير برامج التعليم المحاسبي

الهدف الرئيسي لتدريس المحاسبة ليس فقط تطوير المهارات الفكرية للطلبة، وإنما لتزويدهم بفرص للعمل بالإضافة إلى تزويدهم بالمهارات المهنية مثل التحدث، والقضاء على محو أمية التكنولوجيا المعلومات وصنع القرار والعمل بروح الفريق، سعيا منها لتقديم حلول للمشاكل التي تواجههم وأصبحت عملية التطوير برامج ضرورة حتمية التكيف مع متغيرات العالم المستمر، لأجل تحقيق ذلك يجب إدخال مفاهيم واستراتيجيات ومنهجيات جديدة في تدريس المحاسبة والتركيز على أخلاقيات المهنة، من أجل إعداد محاسبين محترفين من ذوي معارف وإكسابهم المهارات المهنية مدى حياتهم، ومع تغير اتجاهات بيئة العمل المحاسبي تزداد الحاجة إلى التغيير على مستوى المؤسسات التعليمية باستمرار لتتكيف ممارساتهم ومتطلبات سوق العمل وبالنسبة لعملية تطوير برامج قد تكون عملية تغيير كلية أي الحصول على برامج جديدة أو تعديل جانب من أجل تحسين البرامج وجعلها أكثر حداثة².

¹ - محمد سعيد جوال، شرع مريم، مدى ملائمة برامج التعليم المحاسبي الجامعي لمتطلبات سوق العمل، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية يومي 4-5 ديسمبر 2012، جامعة مسيلة، الجزائر، ص 11.

² - JOSEPH TUFUOR KWARTENG, **CURRICULUM STUDIES**, Submitted in accordance with the requirements for the degree of DOCTOR OF EDUCATION, QUALITY IN SENIOR HIGH SCHOOL ACCOUNTING EDUCATION IN GHANA, UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA, P 33.

ثالثا: تطوير أساليب التعليم المحاسبي

حسب ما جاء في مقدمة معايير التعليمية للاتحاد الدولي للمحاسبين على ضرورة تدريب المعلمين، وتشجيعهم على استخدام أساليب تدريس التعلم المركزي LEARNER – CENTERED TEACHING METHODS وتهدف إلى إكساب الطلاب مهارة التعلم والتوجيه الذاتي بعد التخرج وللمعلمين الحرية في تكييف الأساليب التي لها أفضل مردود من خلال ثقافتهم الخاصة وهذه الأساليب نذكرها على الشكل الآتي¹:

- استخدام دراسة الحالة CASE STUDIES، وعروض العمل PROJECTS، وغيرها من الوسائل التي تحاكي مواقف العمل WORK SITUATION؛
- العمل في مجموعات WORK IN GROUPS؛
- تكييف الأساليب والمواد التعليمية INSTRUCTIONAL METHODS AND MATERIALS لمواكبة التغير المستمر في بيئة العمل التي يعمل بها المحاسبون المهنيون؛
- وضع البرامج التي تحث على التعلم الذاتي SELF- LEARNING لمواكبة التغيرات المستمرة في بيئة العمل التي يعمل بها المحاسبون المهنيون؛
- تحفيز الطلاب للمشاركة بفعالية العملية التعليمية؛
- استخدام أساليب القياس والتقييم التي تعكس التغير في المعرفة والمهارات والتقييم والأخلاق والسلوك المهني المطلوب للمحاسبين المهنيين؛
- دمج المعرفة والمهارات والتقييم والسلوك المهني ضمن المواضيع والفروع الدراسية، وذلك لعرض الجوانب المتعددة للمتطلبات المعنية Professional demands والنموذج المثالي في المواقف المعقدة Complex situation typical.
- التعريف بالمشاكل القائمة وسبل حلها الأمر الذي يشجع التعرف على المعلومات الملائمة، ووضع تقديرات المنطقية والتوصل إلى استنتاجات واضحة؛
- اكتشاف النتائج البحوث؛
- تحفيز الطلاب لتطوير شكوكهم وآرائهم المهنية.

رابعا: إجراء البحوث العلمية والدراسات المحاسبية

إن عملية إجراء البحوث العلمية والدراسات المحاسبية تعتبر من الأسس الهامة والضرورية لتطوير كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة حيث أنه بدون البحث العلمي في المحاسبة سيظل كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة في حالة الجمود وعدم الفاعلية ولا يمكنها مواكبة التطورات والاختراعات العلمية الحديثة، كما تعتبر البحوث المحاسبية من الأسس الهامة لتطوير مهنة المحاسبة من خلال رفع كفاءة نظم المعلومات الاقتصادية بصفة عامة ونظرا لأهمية تلك البحوث تنفق بعض دول بسخاء على البحوث العلمية في المحاسبة بشكل خاص وعلى البحوث العلمية بشكل عام

¹ - Education Committee of IFAC introduction to **International Education Standards**, October 2003, P38.

حيث تشكل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الخام، وتساهم في دراسة الأفكار والمعوقات وإيجاد حلول وإبداء رأي علمي بشأنها وحلها بما يضمن تسهيل فهمها وتطبيقها من قبل الباحثين¹.

المطلب الثالث: تقييم جودة البرامج التعليمية المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي

تهدف عملية تقييم جودة البرامج التعليمية المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي لوضع مجموعة الإجراءات والمعايير تستعمل في فحص وتقييم المؤسسات التعليمية والبحثية للتأكد من توافر الشروط والمقومات الأكاديمية والتنظيمية والإدارية التي تضمن تحقيق أهداف هذه المؤسسات في مجالات التعليم والتعلم وخدمة المجتمع، لذا سيتم التطرق إلى متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم المحاسبي ومنافعها بالإضافة لمعرفة التحديات التي تواجه البرامج المحاسبية في حالة الحصول على الاعتراف الأكاديمي.

الفرع الأول: تعريف بجمعية AACSB

كانت بداية الاعتماد الأكاديمي للبرامج المحاسبية في عام 1981 من طرف الجمعية الأمريكية لكليات ومدارس الأعمال (Schools Association to advance collegiate of busines) كنتيجة للجهود المبذولة المشتركة مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ICPA وجمعية المحاسبة الأمريكية AAA وجمعية المحاسبين القوميين NAA ومعهد التنفيذيين الماليين FEI بالإضافة إلى الاستشارات من كليات المحاسبة ومكاتب المحاسبة الحكومية وممثلين لمكاتب المراجعة الوطنية، وفي عام 1982 منحت AACSB الاعتراف الأكاديمي لـ 18 برنامجاً محاسبياً، وبحلول عام 1989 ارتفع العدد إلى 72 برنامجاً هذا وقد وصل العدد في عام 2004 إلى 165 برنامجاً، وبناء على الدليل الصادر عن الجمعية الأمريكية الدولية لكليات ومدارس الأعمال تتأسس جودة البرامج المحاسبية على مجموعة من المعايير تتعلق بمؤهلات أعضاء هيئة التدريس وتطويرهم وتفعيل دورهم والتصميم الجيد للخطة الدراسية مع التأكيد على فعاليتها، وطبيعة وكفاءة الموارد المستخدمة والمطلوبة للأغراض التنظيمية والتعليمية والإعداد الأكاديمي للطلبة، وتخطيط عمليات ضمان الجودة، والمساهمات الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وفي منتصف الثمانينات تم تقديم انتقادات لجنة من جمعية المحاسبة الأمريكية بقانون التعليم المحاسبي باعتباره يعاني من أوجه قصور عديدة وإن المهنة تحتاج لتعليم أكثر اتساعاً وانفتاحاً للمحاسبين، وفي عام 1989 قامت لجنة تغيير التعليم المحاسبي AECC مدعومة بتمويل من مكاتب المحاسبة الثمانية الكبار آنذاك وبالتعاون مع جمعية المحاسبة الأمريكية بأصدرها نشرتها الأولى 1990، وتعد جمعية المحاسبة الأمريكية أول جمعية تأخذ في الاعتبار عملية تقييم النتائج أو المخرجات (Outcomes Assessment) وذلك في عام 1993، حيث تم إصدار في ذلك التاريخ نشرتها بعنوان معايير

¹ - زهير الناظر، دور المحاسب في التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة الجامعة الإسلامية 8-10 مايو 2005، ص 8.

الاعتراف الأكاديمي سلسلة إلزامية يجب استيفاؤها بواسطة 40 مؤسسة علمية من مؤسسات 4 سنوات في مجال تخصص المحاسبة¹.

الفرع الثاني: متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم المحاسبي الصادرة عن الجمعية الأمريكية

لتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم المحاسبي الصادرة عن الجمعية الأمريكية يجب توفر مجموعة معايير يتم ذكرها من خلال ما يلي:

أولاً: معيار الإدارة الاستراتيجية

وهذا يتطلب وجود رسالة منشورة لبرنامج المحاسبة وتكون توضح ما يلي²:

- تبين الدور المهني الذي تلعبه المحاسبة في المجتمع؛
- تتضمن المساهمات الفكرية التي تقدم المعرفة والتطبيق المحاسبي من خلال المنح المتخصصة في مجالات المحاسبة، والمساهمات لتطوير الممارسة العملية والبحوث التعليمية والتربوية؛
- تحديد ما إذا كان البرنامج مصمم للوفاء بالمتطلبات العملية المهنية؛
- وضوح تخصص المحاسبة في رسالة البرنامج.

ثانياً: معيار المشاركون ببرنامج المحاسبة أعضاء الهيئة التدريسية

وهذا يتطلب من أعضاء الهيئة التدريسية وتتضمن ما يلي³:

- وجود عدد كافي من أعضاء هيئة التدريس المؤهلة مهنيًا بشهادات محاسبية معتمدة وبما يتسق مع رسالة البرنامج وأهدافه، وبما يتسق مع مسؤوليات التدريس والبحث العلمي للهيئة التدريسية؛
- وجود عدد كافي من أعضاء هيئة التدريس قادر على تقديم مساهمات فكرية ومحاسبية (تقدم المعرفة والتطبيق المحاسبي من خلال المنح المتخصصة في المجالات المحاسبية وتطوير الممارسات العملية والبحوث التعليمية والتربوية) متسقة مع رسالة البرنامج بالإضافة إلى ضرورة وجود إجراءات واضحة ومحددة يمكن من خلالها تقييم المساهمات الفكرية التي يقدمها كل عضو هيئة تدريس وتخدم رسالة البرنامج؛
- وجود تفاعل مستمر لأعضاء الهيئة التدريسية مع رسالة وأهداف البرنامج؛
- ضرورة احتفاظ أعضاء هيئة التدريس المحاسبية بملفات تحوي الخبرات العملية الملائمة في المجالين المحاسبة والأعمال ذات العلاقة برسالة البرنامج وأهدافه التعليمية.

¹ - American Assembly of Collegiate Schools of Business (AACSB) International (2008) "Eligibility Procedures and Accreditation Standards for Business Accreditation", latest Version, Retrieved from www.aacsb.edu/accreditation.

² - Ibid.

³ - American Assembly of Collegiate Schools of Business .op.ct.

ثالثاً: معيار المشاركين ببرنامج المحاسبة الطلاب

وهذا يتطلب من الطلاب وتتضمن ما يلي:

- ضرورة توضيح برنامج المحاسبة لقدراته على النجاح في المجالات ذات العلاقة بأسواق العمل خريجي البرنامج وبشكل خاص فيما يلي:
- القدرة على توفير وظائف لخريجي البرنامج خلال 3 أشهر من التخرج؛
- استمرارية دعم خريجي البرنامج لضمان نجاحهم المهني لفترة من 5 إلى 10 سنوات.

رابعاً: معيار توكيد جودة التعلم بالبرامج المحاسبية

- تأسيس الخطة الدراسية لبرنامج المحاسبة على الدور المتوقع أن يلعبه المحاسبون في خدمة المجتمع من خلال توفيرهم للمعلومات المالية وغير المالية المتكاملة؛
- يجب أن تكون الأهداف التعليمية للبرنامج محددة ومتسقة مع رسالة البرنامج؛
- ضرورة وجود أنشطة تعليمية لكل برنامج محاسبي مشتقة من احتياجات أصحاب المصالح تخدم أهداف البرنامج؛
- يجب أن تكون المخرجات التعليمية لبرنامج المحاسبة مما يساعد على التطوير والقياس والتحليل والتحقق وتوصيل المعلومات المالية وغير المالية والتأكد من تكاملها؛

تنتج عن الخطة الدراسية علمية محاسبية ذات خبرات تعليمية في المجالات التالية:

- الدور المتوقع أن يلعبه المحاسبون في خدمة المجتمع من خلال توفيرهم للمعلومات المالية وغير المالية المتكاملة؛
- البيئة الأخلاقية والتنظيمية للمحاسبين؛
- دورة الأعمال وتحليلها؛
- وسائل الأمان والرقابة الداخلية والتسجيل والتحليل والتفسير التاريخي والمستقبلي للمعلومات المالية وغير المالية؛
- إدارة وتشغيل المشروعات؛
- تصميم وتطبيق البرامج التكنولوجية المحاسبية التي تساعد على إدارة المعلومات المالية وغير المالية؛
- القضايا والممارسات المحاسبية الدولية خاصة فيما يتعلق بدور مسؤوليات المحاسب في بيئة العولمة؛
- حيث أن المحاسبة هي مهنة عملية بالدرجة الأولى يجب أن توضح رسالة البرنامج ما يحفز الخريجين على الالتحاق بهذه المهنة، لذا يجب أن يفي خريجي البرنامج بمتطلبات هذه المهنة؛
- يجب أن يكون لبرنامج المحاسبة أهداف تعليمية أخرى بخلاف الأهداف التعليمية الخاصة بالبرنامج وبما يساعد الطلاب على مواصلة التعليم بشكل عام.

الفرع الثالث: المنافع والتحديات التي تواجه البرامج المحاسبية في حالة الحصول على الاعتراف الأكاديمي

إن عملية الحصول على الاعتراف الأكاديمي لبرامج المحاسبية توجهها بعض التحديات والمنافع يتم ذكرها من النقاط الآتية¹:

أولاً: المنافع المتوقعة بعد الحصول البرنامج على الاعتراف الأكاديمي

- جذب البرنامج لأعضاء هيئة التدريس أفضل من حيث المؤهلات؛
- جذب البرنامج لطلاب أفضل من الناحية الأكاديمية؛
- تطوير وتحسين الخطة الدراسية للبرنامج؛
- تطوير وتحسين طرق التقييم السنوية لأعضاء هيئة التدريس؛
- تطوير ومراجعة رسالة البرنامج؛
- تحديد أصحاب المصالح المرتبطين بالبرنامج بصورة شمولية؛
- زيادة حجم التفاعل والارتباط بين أعضاء هيئة التدريس والبرنامج؛
- زيادة حجم التمويل لتغطية سفريات أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج.

ثانياً: التحديات المتوقعة أن يوجهها أثناء الحصول البرنامج على الاعتراف الأكاديمي

- التقيد والالتزام لفترة زمنية طويلة للحصول على الاعتراف الأكاديمي؛
- استهلاك وإهدار الموارد المالية؛
- تقلص حجم الدعم المالي بعد الحصول على الاعتراف الأكاديمي؛
- الحاجة للتنفيذ الكثير من الخطط والعمل المكتبي؛
- صعوبة زيادة مرتبات أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج الراغب في الحصول على الاعتراف الأكاديمي؛
- صعوبة تخفيض الأعباء التدريسية لأعضاء هيئة التدريس بالبرنامج؛
- عدم زيادة وسائل الدعم الممكنة لخريجي البرنامج؛
- عدم زيادة حجم الأنشطة الأخرى بخلاف التدريس والبحث العلمي المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج؛
- صعوبة الوفاء بمعيار الخبرة العملية الملائمة لأعضاء الهيئة التدريسية بالبرنامج؛
- صعوبة الاحتفاظ بأعضاء هيئة التدريس المؤهلين من الناحية المهنية؛
- صعوبة تطوير طرق تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج.

¹ - American Assembly of Collegiate Schools of Business .op.ct .

تناولنا من خلال هذا الفصل الإطار النظري للتعليم المحاسبي والذي تبين من خلاله ما يلي:

لقد أعطت الجزائر اهتماما كبيرا بعملية التكوين المحاسبي في ظل عملية الإصلاح المحاسبي التي تهدف إلى تأهيل مهنة المحاسبة من خلال تشريعات وقوانين التي تسعى للرفع من التأهيل العلمي والعملية للراغبين في الحصول على الاعتماد لممارسة المهنة، وبالرغم من تعدد المراسيم والقوانين الخاصة بمعهد التعليم المتخصص للمحاسبة إلا أنها بطيئة وغير سارية المفعول في أرض الواقع وعليه نطلب من اتخاذ الإجراءات اللازمة والاستغلال هذا المعهد لصالح المهنة في أقرب الآجال.

أما فيما يتعلق بالمدخل التقليدي في التعليم المحاسبي المعتمد بالجامعة الجزائرية فهو يعاني من عجز للوفاء بمتطلبات المهنة وعدم مواجعة التغيرات السريعة والمتزايدة في البيئة المحاسبية التي تتسم بالتغيير المستمر، لذلك لا بد من ضرورة تماشي مع المدخل الحديث مما يساهم في رفع مستوى أداء محاسبين لأنهم بحاجة لمهارات تنظيمية ومعارف مكتسبة. أما عن واقع متطلبات الدخول الى برامج التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية فليست هناك أي شروط فيتم قبول كافة الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا بفرعها العلمي والتسيير واقتصاد، ويتم توجيههم في تخصص محاسبة يمنح الطلبة بعدها شهادة تؤهلهم للعمل في المجال المحاسبي، وهذه متطلبات الدخول إلى برامج التعليم المحاسبي بالجزائر لا تتوافق مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، فلقد أوجب المعيار الأول شريطة المستوى العالي بالنسبة للطلبة الملتحقين لدراسة المحاسبة وذلك لضمان النجاح المرجو من برامج التعليم المحاسبي، من خلال مقارنة المعيار الثاني مع محتوى برامج التعليم المحاسبي المعتمدة بالجامعة الجزائرية توضح لنا بأن المواد التي تدرس يغلب عليها الجانب النظري وإهمال الجانب التطبيقي والتربص الميداني والذي من خلاله يتم إكساب الطلبة الخبرة العملية والقدرة الجيدة لممارسة العمل المحاسبي، وعليه يجب إعادة النظر عند وضع وتصميم البرامج التعليمية المحاسبية المواد التي يفتقر لها البرامج وإدراجها ضمن البرامج بما يتوافق ومتطلبات المعايير الدولية.

تسعى الجزائر لمواكبة التغيرات بغية تحسين الأداء المهني، وعملت على إصدار المرسوم التنفيذي 09-110 المؤرخ ب 7 أفريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وفي ظل التطورات الراهنة التي تشهدها البيئة المحاسبية والعمل على مسايرة تكنولوجيا المعلومات مما يلزم إلى ضرورة إدخال التعليم المحاسبي الإلكتروني وعليه أصبح إلزامية إعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية.

الفصل الرابع

تقييم واقع محتوى التعليم المحاسبي
ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر

تمهيد

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية لمتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة ودور التعليم المحاسبي في تعزيز ذلك الدور؛ سنحاول إسقاط تلك المضامين على واقع الدراسة الميدانية بالجزائر والمتمثل في مكاتب المحاسبة والأساتذة متخصصين في مجال المحاسبة والمالية ليكون حقلًا لدراستنا التطبيقية، حيث سيتم التطرق في هذا الفصل وصفا شاملا لمنهجية ومتغيرات الدراسة وكذا مجتمع وعينته، بالإضافة إلى أساليب جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة ومدى صدقها وثباتها، كما يتضمن الأساليب الإحصائية المستعملة، بالإضافة إلى تحليل البيانات الدراسية واختبار فرضياتها ومناقشة نتائجها وتحليلها وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية على النحو التالي:

- المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها
- المبحث الثاني: فحص صدق وثبات أداة الدراسة
- المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

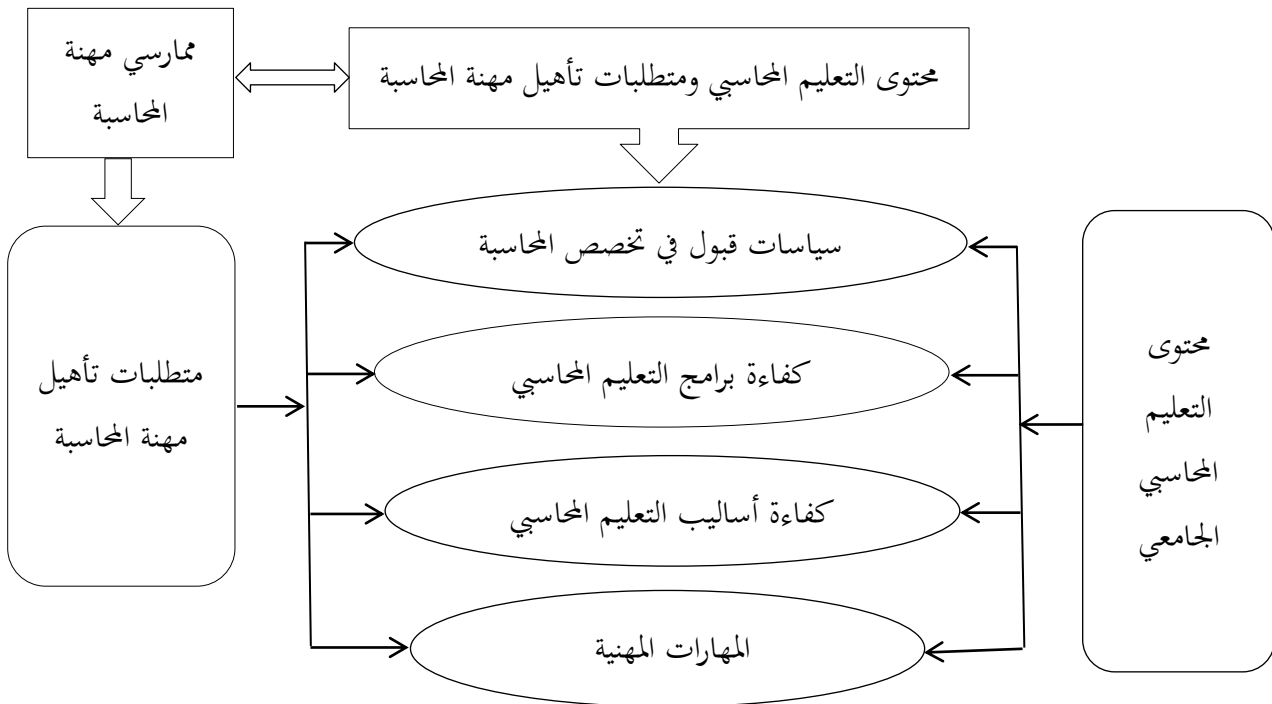
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها

يعتبر متغير التعليم المحاسبي مهنة المحاسبة من المتغيرات التي تحوي العديد من مؤشرات الدالة عليهما منها سياسات القبول بالجامعة الجزائرية وبرامج التعليم المحاسبي وأساليب التعليم المحاسبي المطبقة حاليا والمهارات المهنية المكتسبة، وقد تم اختيار فئة الأكاديميين المتمثلين في الأساتذة الجامعيين المتخصصين بالمحاسبة وفروعها والممارسين المهنيين للمحاسبة للإدلاء برأيهم إزاء موضوع الدراسة، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطالب على النحو الآتي :

المطلب الأول: متغيرات الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى توضيح وتحليل العلاقة بين محتوى التعليم المحاسبي الجامعي ومدى تأثيره على مخرجات التعليم المحاسبي والتي بدورها تعتبر منطلق أساسي لممارسة العمل المحاسبي بكفاءة وفعالية، وتتمثل متغيرات الدراسة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-1): نموذج الدراسة الميدانية



المصدر : من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة الميدانية إلى جميع العناصر المتنوعة التي يراد البحث عليها والتي تشترك في ممارسة العمل المحاسبي فمن الناحيتين المهنية وممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر ومن الناحية الأكاديمية متمثلة في فئة الأساتذة الجامعيين، أما بالنسبة للعينة فقد تم اختيارها بمراعاة هذا التنوع حتى يتم تمثيل المجتمع الذي تنتمي إليه.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين المسجلين في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين والأساتذة التعليم العالي بالجامعات الجزائرية والمتخصصين بمجال المالية والمحاسبة، التدقيق المحاسبي، الجباية الذين تيسر الوصول إليهم.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

بعد تحديد فئة مجتمع الدراسة وتوزيع استمارات الاستبانة على أفراد عينته الذين ينتمون لولايات مختلفة وتعدد فئات مجتمع الدراسة وكبر عدد أفرادها مع استحالة حصرهم بدقة، فلقد تم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة حيث تم توزيع (400) استمارة موزعة بين الاستبيان الورقي والإلكتروني، حيث تم استرجاع (140) استمارة أي ما نسبته 35%، وتم استبعاد (19) استمارة لعدم صلاحيتها للتحليل ليتم الاعتماد على (121) استمارة أي ما نسبته 30% كما هو موضح في الجدول الآتي :

الجدول رقم (4-1): يوضح استمارات المعتمدة في الدراسة

النسبة المئوية	المجموع	الاستبيان الإلكتروني	الاستبيان الورقي	البيان
100 %	400	350	50	عدد الاستمارات الموزعة
35%	140	109	31	عدد الاستمارات المسترجعة
4 %	19	0	19	عدد الاستمارات الملغاة
30 %	121	109	12	عدد الاستمارات الصالحة

المصدر : من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة

لقد اعتمدنا في دراستنا على الاستبيان كأداة مستخدمة لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة لكونه أكثر الأدوات ملائمة، وعليه فالاستبيان يحتاج إلى أساليب وأدوات تفسر نتائجه، وقد اعتمدنا على مجموعة من الأساليب والأدوات والوسائل الإلكترونية في استخراج النتائج لمساعدتنا في تحليل العلاقة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة إضافة لتدعيمها من خلال إجراء مقابلة بغرض تحقيق أهداف الدراسة.

الفرع الأول: الأدوات المستعملة في الدراسة

في دراستنا الميدانية استخدمنا المقابلة بدء بمعرفة دور التعليم المحاسبي في تأهيل مهنة المحاسبة من خلال المعلومات المجمعة من المقابلة وتحليل المعلومات لبناء الاستبيان ووضع المتطلبات التي تساهم في تأهيل مهنة المحاسبة ودورها في تطوير المهنة بواسطة الأداة الثانية للدراسة وهي الاستبيان.

أولاً: المقابلة

يمكن تعريفها على أنها تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة على أن يستشير معلومات أو آراء أشخاص للحصول على بعض البيانات الموضوعية، حيث تم استعمال المقابلة مع الاستمارة للحصول على بعض المعلومات التفصيلية التي لم يتمكن من الحصول عليها عن طريق الاستمارة فقط، قمنا في بحثنا بإجراء مقابلة شخصية مع بعض المهنيين والأكاديميين والمهتمين بالجانب المحاسبي لمعرفة معلومات تتعلق بالمتطلبات والركائز الأساسية لتطوير المهنة، إضافة إلى الحصول على إجابات بعض الأسئلة التي لم ترد في الاستبيان بهدف المساعدة في التحليل.

ثانياً: الاستبيان

يمكن تعريفه على أنه نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذه عن طريق المقابلة الشخصية أو أن يرسل إلى المبحوثين عن طريق البريد.

وتم إعداد الاستبيان على النحو التالي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات؛
- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختيار مدى ملاءمتها لجميع البيانات؛
- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف؛
- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين لهم الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، قاموا بتقديم مجموعة تعديلات وحذف ما يلزم تغييره؛
- القيام بدراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسب الملائم؛
- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجميع البيانات اللازمة للدراسة.

كما تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى قسمين كالآتي:

القسم الأول: يحتوي على البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، ويتكون من 5 فقرات ومتمثلة فيما يلي الجنس، السن، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الأقدمية.

القسم الثاني: تقييم واقع محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر، وقد تم تقسيمه إلى محورين

المحور الأول: تقييم محتوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية وتم تقسيمه إلى أربعة أجزاء كما يلي:

الجزء الأول: وتطرقنا فيه إلى تقييم سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية، ويتكون من 4 فقرات؛

الجزء الثاني: وتطرقنا فيه إلى تقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية ويتكون من 7 فقرات؛

الجزء الثالث: وتطرقنا فيه إلى تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية ويتكون من 6 فقرات؛

الجزء الرابع: وتطرقنا فيه إلى تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم محاسبي ويتكون من 6 فقرات؛

المحور الثاني: كفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر، ويتكون من 10 فقرات.

ثالثا: مقياس التحليل المعتمد في الدراسة

بعد صياغة فقرات الاستبانة في صورة موجبة وقد تم اعتماد إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وقد تم حساب طول الفئة من خلال حساب المدى والذي يقدر بالقيمة (5-1=4)، تم تقسيمه على حالات الإجابة والمتمثلة في 5 حالات، والحصول على فئات طول كل واحدة منهم يساوي (0.8=5/4) وبالتالي تكون الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي محصورة في مجال (1-1.8) وهكذا بالنسبة لبقية الفئات وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-2): يوضح مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجات	5	4	3	2	1
المتوسط	(4.20-5)	(3.40-4.19)	(2.60-3.39)	(1.80-2.59)	(1-1.79)

المصدر : من إعداد الطالبة .

يلاحظ من خلال نتائج اتجاهات أفراد عينة الدراسة تميل أغلبها إلى الموافقة بدرجة متوسطة على أغلب الفقرات وهذا ما جعلنا نقوم بإعادة ترجيح المتوسط الحسابي ويكون ذلك كما موضح في المعادلة الآتية:

$$(2.60-3.39)/2 \text{ تصبح لدينا : من } (2.6-2.99) \text{ غير موافق ومن } (3-3.39) \text{ موافق}$$

الجدول رقم (4-3): يوضح إعادة الترجيح لمقياس ليكرت

(1-1.79)	(1.80-2.59)	(2.60-3.39)	(3.40-4.19)	(4.20-5)	المتوسط	
(1-1.79)	(1.80-2.59)	(2.6-2.99)	(3-3.39)	(3.40-4.19)	(4.20-5)	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة		التصنيف	

المصدر : من إعداد الطالبة.

الفرع الثاني: أساليب جمع البيانات في الدراسة الميدانية

أجريت الدراسة الميدانية من خلال توزيع استبانة في نسختين ورقية وزعت على من يسهل الوصول والاتصال بهم شخصيا على مكاتب المراجعة والمحاسبة وأخرى الإلكترونية تم إرسالها كرابط إلكتروني عن طريق البريد الإلكتروني (E-mail) وشبكة التواصل الاجتماعي (Facebook) ولقد تمت الاستعانة بتطبيق (Google Drive) حيث تم إرسال رابطها الإلكتروني إلى أفراد العينة عبر البريد الإلكتروني لكل فرد من العينة.

الفرع الثالث: أساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (statistical package for social science) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

أولا: مقاييس التحليل الإحصائي الوصفي

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة: للتعرف التفصيلي على المميزات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من أجل تحليلها ومعرفة وجهة نظر عينة الدراسة بحسب النسبة المئوية؛

- المتوسطات الحسابية: وذلك للتعرف على اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو كل فقرة أو محور، والقيام بترتيبها على حسب أعلى متوسط؛

- الانحراف المعياري: وذلك بقصد معرفة انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من محاور الدراسة، ويعتبر من مقياس التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يدل على تركيز الإجابات وعدم تشتتها وفي حالة اذا كانت قيمته تساوي الواحد أو أكبر فهذا يدل على عدم تركيز الإجابات وتشتتها؛

- كاي مربع كاي 2 (chi-square): وهو من بين الاختبارات لا معلمية لمعرفة الدلالة الإحصائية ل فقرات الاستبانة بالنسبة لجميع أفراد عينة الدراسة، أي للتأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة على درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات كل محور من محاور الاستمارة.

ثانيا: أساليب التحليل الإحصائية

- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة: وتكون قيمة هذا المعامل بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت من 1 فهذا يعني ثباتا أكثر للأداة وفق الآتي:

- إذا كان معامل ألفا كرونباخ أقل من (0.6) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ضعيف، مما يستلزم إعادة النظر في بناء أداة الدراسة؛

- إذا كان معامل كرونباخ ألفا يتراوح بين (0.6- 0.7) مما يدل على أن الدراسة تتمتع بثبات مقبول؛

- إذا كان معامل كرونباخ ألفا يتراوح بين (0.7- 0.8) مما يدل على أن الدراسة تتمتع بثبات جيد؛

- إذا كان معامل كرونباخ ألفا أكبر من (0.8) مما يدل على أن الدراسة تتمتع بثبات ممتاز؛

- معامل الارتباط: ويقاس لنا معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق فقرات الاستبيان؛

- اختبار كولمغروف سمرنوف (sample kolmogorov-smirnov): لاختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من إمكانية استخدام الاختبارات المعلمية.

المبحث الثاني: فحص صدق وثبات أداة الدراسة

يتناول هذا المبحث فحص صدق وثبات الأداة من حيث صدق الاستبيان، حيث يتضمن نتائج صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبيان، ومن ثم ثبات الاستبيان الذي يتضمن معامل ألفا كرونباخ بهدف خروج الاستبيان في صورته النهائية.

المطلب الأول: صدق الاتساق الداخلي للاستبيان

من أجل معرفة صدق الاستبيان تم الاعتماد أولاً على تحكيم الاستبيان من قبل الأساتذة المتخصصين في المحاسبة ولقد تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من الفقرات مع الجزء الذي تنتمي إليه والدرجة الكلية للمحور نفسه.

الفرع الأول: قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول تقييم محتوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية والدرجة الكلية لفقراته

1- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات الجزء الأول تقييم سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية

الجدول رقم (4-4): يوضح معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الجزء الأول والدرجة الكلية لفقراته

رقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig
01	يتم بشكل دوري مراجعة معايير القبول للالتحاق في تخصص المحاسبة من أجل تحسين المستوى؛	0.899**	0.000
02	يسعى قسم المحاسبة لرفع معدلات قبول الطلبة مقارنة بباقي الأقسام (قسم علوم التسيير وقسم العلوم الاقتصادية والتجارية)؛	0.878**	0.000
03	يتم توجيه الطلبة في تخصص المحاسبة على "أساس المعدل المحصل عليه في مقاييس المحاسبة"؛	0.810**	0.000
04	معايير قبول الطلبة وطريقة التوجيه المتبعة في كليتنا هي بمثابة حجر الزاوية في ترقية مستوى جودة خرجي التخصصات المحاسبية؛	0.886**	0.000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من الجدول (4-4) أن كل فقرات الجزء الأول لها علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية، وتراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.810،0.899) بدرجة المحور الذي ينتمي إليه مما يعني أن الجزء الأول من الاستبانة يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وبذلك تعتبر فقرات الجزء الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

2- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات الجزء الثاني تقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية: يبين الجدول رقم (4-5) معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الجزء الثاني والدرجة الكلية لفقراته تقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية والدرجة الكلية له.

الجدول رقم (4-5): يوضح معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الجزء الثاني والدرجة الكلية لفقراته

رقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig
05	تقوم إدارة الكلية (فرق التكوين) ممثلة بقسم المحاسبة بتقييم مستمر ومراجعة دورية لبرامج التعليم المحاسبي؛	0.843**	0.000
06	يتم اقتراح وتحسين برامج التعليم المحاسبي لتلائم المستجندات الحاصلة في مهنة المحاسبة وتحولاتها ومشكلات الواقع المهني؛	0.832**	0.000
07	تم المزوجة وتحقيق التكامل بين الجانبين النظري والتطبيقي للمحاسبة في تدريس مقاييس تخصصات المحاسبة؛	0.846**	0.000
08	يتم اقتراح وتحسين برامج التعليم المحاسبي وذلك باشتراك الأكاديميين والمهنيين في المجال المحاسبي ومعرفة مدى تطابقها مع تشريعات مهنة المحاسبة؛	0.711**	0.000
09	تساعد برامج التعليم المحاسبي في تحفيز الطلبة على تحصيل المعلومات لإنتاج البحوث المحاسبية من مصادر مختلفة "مكتبية وميدانية"؛	0.887**	0.000
10	تساعد برامج التعليم المحاسبي الطلاب على اكتساب مهارات النقد والتحليل المنطقي للمشكلات الاقتصادية والمحاسبية؛	0.843**	0.000
11	يتم غرس القيم والأخلاقيات التي ينبغي أن يتحلى بها المحاسب أثناء تدريس المقاييس المحاسبية؛	0.847**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من الجدول (4-5) أن قيم معاملات الارتباط ما بين (0.711،0.887) وجميع القيم جاءت موجبة ومرتفعة وتشير إلى الاتساق الداخلي بين كل فقرة ودرجة الجزء الذي تنتمي إليه، وبذلك تعتبر فقرات الجزء الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

3- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات الجزء الثالث تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية: يبين الجدول رقم (4-6) معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الجزء الثالث والدرجة الكلية لفقراته تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية والدرجة الكلية له.

الجدول رقم (4-6): يوضح معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الجزء الثالث والدرجة الكلية لفقراته

رقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig
12	تسعى إدارة الكلية لإقامة دورات تدريبية بصفة منتظمة للأساتذة والباحثين لتحديث معلوماتهم في مجال المحاسبة؛	0.802**	0.000
13	تسعى إدارة الكلية لاستخدام الأساليب التعليمية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بإلقاء محاضرات وأبحاث المحاسبة بشكل تفاعلي؛	0.800**	0.000
14	تساعد الأساليب والمقاييس التعليمية المحاسبية على اكساب الطلبة معارف وأفكار تؤهلهم لممارسة العمل المحاسبي بكل ثقة وراحة؛	0.716**	0.000
15	تُحَفِّز المواد التعليمية ومذكرات التخرج الطالب على استخدام أدوات وتقنيات البحث (النماذج الرياضية، الإحصائيات والتطبيقات) بكفاءة وفعالية؛	0.769**	0.000
16	تُعرِّف المواد التعليمية الطالب بالخيارات والمسارات الممكنة لحل المشكلات المحاسبية التي قد تصادفه أثناء العمل؛	0.761**	0.000
17	تعد فترة التكوين التي يتلقاها الطالب المتخصص في المحاسبة (طور الليسانس نقصد) كافية لتحصيل معرفة قاعدية بامتياز؛	0.392**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتبين من الجدول (4-6) أن قيم معاملات الارتباط وتراوح ما بين (0.802، 0.392) وجميع القيم جاءت موجبة ومرتفعة وتشير إلى الاتساق الداخلي بين كل فقرة ودرجة الجزء الذي تنتمي إليه، وبذلك تعتبر فقرات هذا الجزء صادقة لما وضعت لقياسه.

4- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات الجزء الرابع تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي: يبين الجدول رقم (4-7) معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الجزء الرابع والدرجة الكلية لفقراته تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي والدرجة الكلية له.

الجدول رقم (4-7): يوضح معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الجزء الرابع والدرجة الكلية لفقراته

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig
18	يكتسب خريج المحاسبة المعارف والمهارات المناسبة لتحمل أية مسؤولية في ممارسة مهنة المحاسبة بنجاح؛	0.785**	0.000
19	يكتسب خريج المحاسبة الفطنة اللازمة وسرعة البديهة في استنتاج حلول بسرعة للمشكلات المحاسبية التي تصادفه أثناء العمل؛	0.761**	0.000
20	يتميز خريج المحاسبة بالقدرة الجيدة على التحليل المنطقي وتقييم الوقائع الاقتصادية من أجل تنفيذ الإجراءات المحاسبية؛	0.804**	0.000
21	يعزز التعليم المحاسبي مكتسبات خريج المحاسبة إزاء اتقان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومواكبة آخر التطورات فيها؛	0.824**	0.000
22	التخصص في المحاسبة يعني تعزيز الاعتماد على الذات وإرساء روح المبادرة والابداع في تقديم حلول للمشكلات البسيطة والمعقدة؛	0.739**	0.000
23	يتم توعية خريج المحاسبة بالقيم والأخلاقيات السليمة لممارسة العمل المحاسبي بصورة شرعية؛	0.491**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيم معاملات الارتباط جاءت موجبة وتتراوح ما بين (0.824، 0.491) بدرجة الجزء الذي تنتمي إليه، مما يعني أن هذا الجزء يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، كما تعتبر فقراته صادقة لما وضعت لقياسه.

الفرع الثاني: قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني تقييم كفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر والدرجة الكلية لفقراته

يبين الجدول رقم (4-8) معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته والدرجة الكلية له.

الجدول رقم (4-8): يوضح معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig
24	توفر المعرفة المحاسبية التي يتلقاها الخريج الاساس التقني والضروري لحياة مهنية ناجحة كمحاسب مهني؛	0.648**	0.000
25	تمكن برامج التعليم المحاسبي الخريج من مهارات فكرية ووظيفية ملائمة لممارسة مهنة المحاسبة؛	0.480**	0.000
26	توفر برامج التعليم المحاسبي جانبا من القيم والأخلاقيات والمواقف لممارسة المهنة والتصرف بطريقة أخلاقية؛	0.710**	0.000
27	تشمل برامج التعليم المحاسبي مهارات تنظيمية واتصالية يحتاجها الخريج لممارسة مهنة المحاسبة؛	0.666**	0.000
28	خريج المحاسبة مؤهل لممارسة هذه المهنة من دون الحاجة إلى دورات تكوين من المستخدم بمجرد التعاقد على العمل؛	0.605**	0.000
29	تمتلك هيئة التدريس الخبرة العلمية والعملية الملائمة لتكوين الخريج وتطوير مهاراتهم؛	0.543**	0.000
30	ينمي التعليم المحاسبي لدى الخريج القيم المهنية والاخلاقية في واقع الحياة المهنية؛	0.808**	0.000
31	هيئة التدريس الجامعية مسؤولة عن قياس أنشطة التعلم والنتائج لتلبية متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة؛	0.417**	0.000
32	تساعد أساليب واستراتيجيات تدريس برامج التعليم المحاسبي الخريج على تنمية قدرته على النقد والتحليل المنطقي في ممارسة العمل المحاسبي.	0.712**	0.000
33	تساعد أساليب واستراتيجيات تدريس برامج التعليم المحاسبي الخريج على تزويده بمهارات الابداع والابتكار في بيئة العمل المحاسبي.	0.714**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول (4-8) أن قيم معاملات الارتباط جاءت موجبة وتتراوح ما بين (0.417، 0.880) بدرجة الجزء الذي تنتمي إليه، مما يعني أن هذا الجزء يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، كما تعتبر فقراته صادقة لما وضعت لقياسه.

المطلب الثاني: الصدق البنائي لمحاور الاستبانة

الصدق البنائي لمحاور الاستبانة ويكون ذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

الفرع الأول: الصدق البنائي للمحور الأول

للتحقق من الصدق البنائي للمحور الأول، تم حساب معاملات الارتباط بين كل جزء من أجزاء المحور الأول والدرجة الكلية لفقرات المحور الأول، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-9): يوضح معاملات الارتباط بيرسون المحور الأول.

الجزء	عنوان الجزء	معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig
01	تقييم سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية	0.838**	0.000
02	تقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية	0.885**	0.000
03	تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية	0.847**	0.000
04	تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي	0.739**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه مدى ارتباط كل جزء من أجزاء المحور الأول بالدرجة الكلية لفقرات هذا المجال، وتتراوح ما بين (0.739, 0.885) وهي معاملات ارتباط مرتفعة وهذا يدل على أن جميع الأبعاد تتمتع بصدق الاتساق الداخلي، وعليه إن كل جزء من أجزاء المحور الأول له علاقة قوية بهدف الدراسة.

الفرع الثاني: الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

لمعرفة الصدق البنائي للمحاور الاستبيان، تم حساب معاملات الارتباط بين كل محور من المحاور الرئيسية والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-10): يوضح الصدق البنائي لمحاور الدراسة

الرقم	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig
01	تقييم محتوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية	0.947**	0.000
02	كفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر	0.616**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول رقم (4-10) أن مدى ارتباط كل جزء من أجزاء الاستبيان بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، إذ تراوحت ما بين (0.616، 0.947) وهي معاملات ارتباط عالية، وهذا يدل على أن جميع المحاور تتمتع بصدق الاتساق الداخلي، عليه أن محتوى كل محور من محاور الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة.

المطلب الثالث: ثبات أداة الاستبيان

يهدف اختبار ثبات الأداة الدراسة استقرارها وفي حالة إعادة توزيعها على نفس العينة يتم الحصول على نفس النتائج، ويشير إليها حسابيا للاستبيان بشكل كلي أو لمحاوره أو بين مختلف فقرات كل محور، ولهذا الهدف تم حساب معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ.

الجدول رقم (4-11): معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

معامل ألف كرونباخ	عدد الفقرات	المحاور
0.889	04	تقييم سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية
0.915	07	تقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية
0.785	06	تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية
0.821	06	تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي
0.937	23	المعامل الكلي لتقييم محتوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية
0.824	10	المعامل الكلي لكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر
0.929	33	المعامل الكلي

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يوضح الجدول (4-11) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل جزء من المحاور الأول، كما يشير الى أن معامل الثبات الكلي للمحور الأول قدر ب(0.937)، وأن معامل الثبات الكلي للمحور الثاني قدر ب(0.824) مما يعد مؤشر على ثبات محاور الاستبيان. أم فيما يخص معامل الثبات الكلي قدر ب(0.929) وهو معامل ثبات عال يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات، ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

سنعرض في هذا المبحث مختلف النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل المقابلة، وتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان لغرض نفي أو إثبات الفرضيات من خلال القيام بتحليل ومناقشة النتائج وتحديد مدى الدلالة الإحصائية. وبناء على ما سيتم الحصول عليه من نتائج سنقوم باختبار الفرضيات.

المطلب الأول: عرض وتحليل بيانات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض وتحليل بيانات الدراسة ونستهلها بالتطرق لمعرفة أهم الخصائص والبيانات الشخصية والوظيفية التي تتميز بها عينة الدراسة، وتليها اختبار (كولجروف - سمرنوف) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، وسنتطرق إلى مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن آراء أفراد العينة مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعرفة مدى الدلالة الإحصائية.

الفرع الأول: عرض خصائص العينة الدراسة

قصد التعرف على خصائص عينة الأفراد المشاركين في الدراسة الميدانية، قمنا بتحليل البيانات الشخصية والوظيفية حيث تمثلت عينة الدراسة في 121 فرد نوضح خصائصهم في الجدول الموالي.

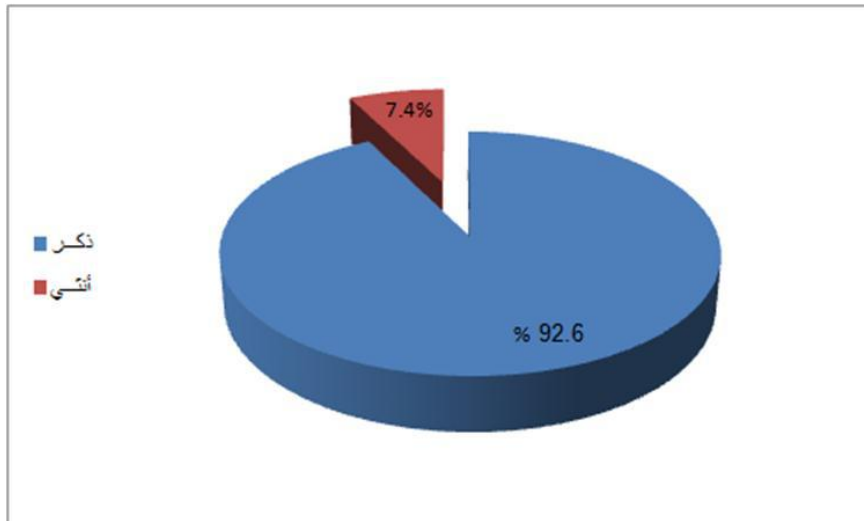
الجدول رقم (4-12): يوضح البيانات الشخصية والوظيفية.

النسبة	التكرار	البيان	
%92.6	112	ذكر	الجنس
%7.4	9	أنثى	
%6.6	8	30 سنة فما أقل	السن
% 55.4	67	من 31 إلى 40 سنة	
%30.6	37	من 41 إلى 50 سنة	
%7.4	9	أكثر من 50 سنة	
%42.1	51	ليسانس	المؤهل العلمي
% 2.5	3	ماستر	
%8.3	10	ماجستير	
%47.1	57	دكتوراه	
%6.6	8	خبير محاسب	الوظيفة الحالية
%19	23	محافظ حسابات	
%24.8	30	محاسب معتمد	
%49.6	60	أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة	
%16.5	20	1- 5 سنوات	الأقدمية
%33.1	40	6 - 10 سنوات	
%33.9	41	11-15 سنة	
%16.5	20	أكثر من 15 سنة	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

سنتناول خصائص عينة الدراسة فتمثل حسب ما توضحه الأشكال الموالية:

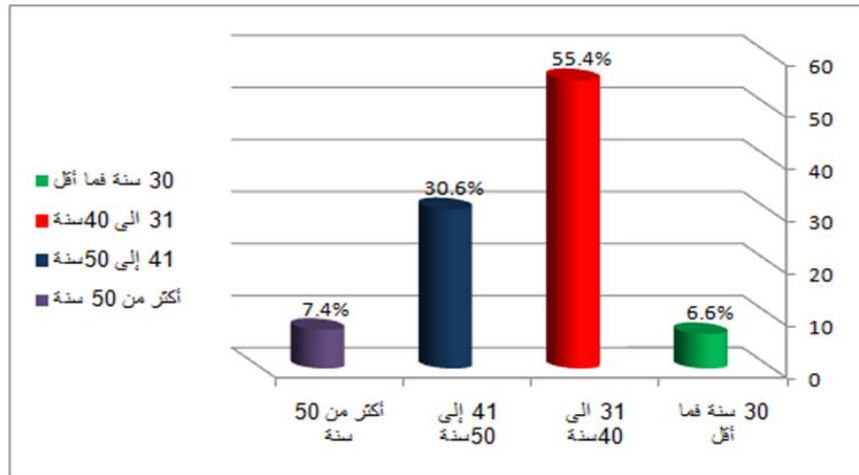
الشكل رقم (4-2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس (ذكر / أنثى)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel) .

نلاحظ من خلال الشكل وكما توضحه نسب الجدول أعلاه أن نسبة الذكور في العينة تقدر ب 92.6% مرتفعة؛ مقابل نسبة الإناث 7.4% وهذا رجع إلى طبيعة العمل ومتطلبات المهنة وخصوصيتها، كما يلاحظ أن عينة الدراسة شملت كلا من الذكور والإناث وهذا يعني أن هذه العينة تعكس مجتمع الدراسة.

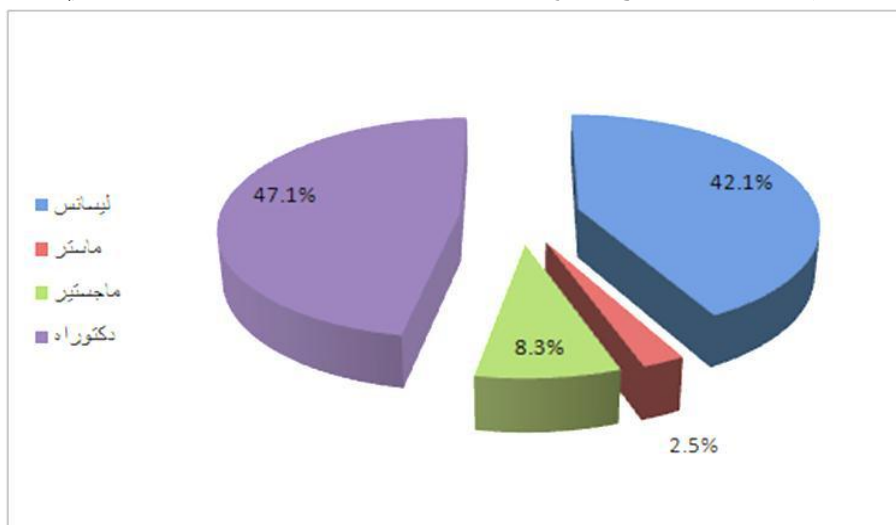
الشكل رقم (4-3): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

يظهر من الشكل توزيع أفراد العينة حسب متغير السن نلاحظ أن فئة من "31-40" سنة تمثل أكبر نسبة من العينة بحوالي 55.4%؛ وتليها فئة من "41-50" سنة بنسبة 30.6% وتليها فئة أكثر من 50 سنة بنسبة 7.4% والأعمار من 30 سنة فأقل بنسبة 6.6%؛ أي أن الفئة العمرية الأكثر تكررا في عينة دراستنا هي فئة الشباب إضافة إلى كونها أكثر تمثيلا؛ مما قد ينعكس إيجابا على نتائج دراستنا مما يدل أن العمل في مجال المحاسبة يتطلب الخبرة الميدانية المكتسبة إضافة إلى جانب التعليم المحاسبي وميلهم إلى إبداء الرأي الصريح مما يساهم في صحة نتائج الدراسة.

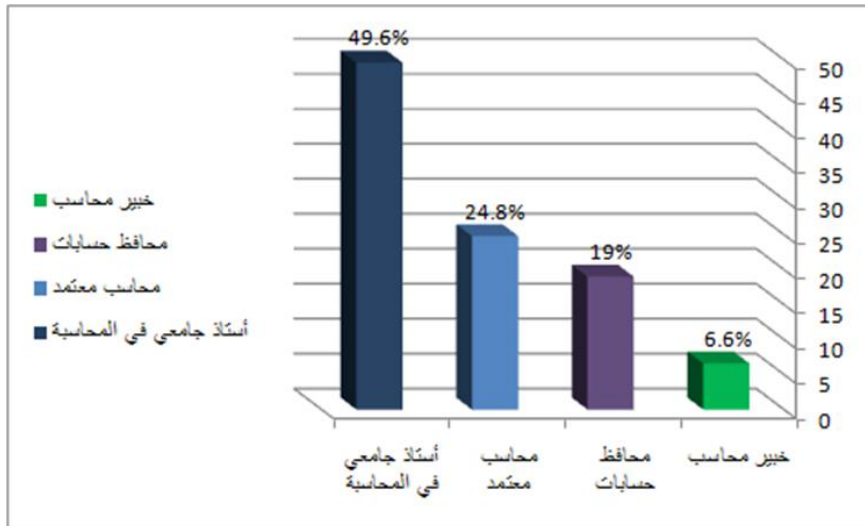
الشكل رقم (4-4): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن أكبر فئة من العينة متحصلين على شهادات دكتوراه بنسبة 47.1% وهم في الأغلب من الأساتذة الجامعيين ويعتبر هذا مؤشر جيد وهام مما يعكس جودة المعلومات المقدمة وتليها فئة ليسانس بنسبة 42.1% وهم من فئة المهنيين من خبراء ومحافظي حسابات والمحاسبين المعتمدين وهذا يفسر أن لديهم القدر الكافي من المعلومات بخصوص ممارسة المهنة ومتطلباتها مما يعزز نتائج الدراسة، وتليها فئة حاملي شهادة ماجستير بنسبة 8.3% تليها حاملي شهادة ماستر بنسبة 2.5% وهم يمثلون النسبة الأقل وهذا راجع لكون أن شهادة المحاسبة في نظام LMD تعتبر جديدة نوعا ما حيث يفسح مجال للجامعات لإعداد برامج تكوين في الأطوار الثلاثة تتساير مع طبيعة التخصص وما أفرزته البيئة المحلية والدولية وتمثل التعديلات التي حدثت في السنوات الأخيرة في طورين الليسانس والماستر جانبا مهما لتطوير التكوين والتعليم المحاسبي.

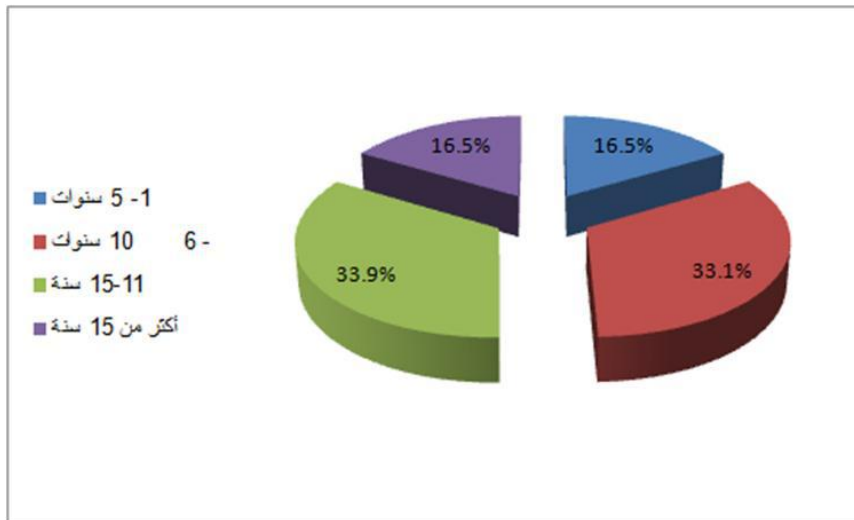
الشكل رقم (4-5): يوضح توزيع العينة حسب متغير الوظيفة الحالية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أكبر نسبة من العينة تمثلت في أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة بنسبة 49.6%؛ ثم تليها فئة محاسب معتمد بنسبة 24.8% وتليها فئة محافظ حسابات بنسبة 19% ثم تليها فئة خبير محاسب بنسبة 6.6% أي بمعنى توزيع قدر نسبة الأكاديميين 49.6% والمهنيين الذين يمثلون محاسب المعتمد ومحافظي الحسابات وخبراء محاسبين بنسبة تقدر بنسبة 50.4%، وهذا يعد ميزة لهذه الدراسة حيث أن معظم المهنيين والأكاديميين على اطلاع جيد على مستجدات المهنة ومتطلباتها.

الشكل رقم (4-6): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيرة الأقدمية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

مثلت فئة أصحاب الخبرة من "11-12" نسبة 33.9 %، مما يفيد في الإجابة على محاور أسئلة الاستبيان التي تتطلب نوعا من المعرفة بممارسة المهنة، وتليها فئة أقل من 6-10 سنوات بنسبة تقدر 33.1 % ثم تليها الفئتين من "1-5" والفئة أكثر من 15 بنفس النسبة 16.5 % مما يدل أن المستجوبين ممارسين للمهنة من ذوي كفاءات ذات خبرة.

الفرع الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجراف - سمرنوف)

قمنا بإجراء اختبار كولمجراف - سمرنوف (sample kolomgorov- smirnov) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (4-13): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف)

Sig	statistic	عدد الفقرات	المحاور	
0.000	0.211	04	تقييم سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية	تقييم محتوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية
0.000	0.155	07	تقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية	
0.000	0.183	06	تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية	
0.000	0.163	06	تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي	
0.000	0.156	23	المعامل الكلي لتقييم محتوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية	
0.000	0.116	10	المعامل الكلي لكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر	
0.000	0.232	33	جميع الفقرات	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول رقم (4-13) يظهر أن نتائج اختبار التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أقل من 5% ($0.05 < \text{Sig}$) مما يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وعليه يتم استخدام الاختبارات اللامعلمية.

الفرع الثالث: عرض وتحليل نتائج آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات الاستبيان

سيتم في هذا الفرع استخراج مجموعة من المؤشرات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (مقياس التشتت) المتعلقة بكل محور فقرته وكذا تحليل الفروق خاصة بكل فقرة.

أولاً: عرض وتحليل نتائج آراء أفراد العينة حول الفقرات تقييم محتوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية

1- عرض وتحليل نتائج آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات تقييم سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية

الجدول رقم (4-14): نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات تقييم سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي	مستوى المعنوية	درجة الموافقة	الترتيب
01	يتم بشكل دوري مراجعة معايير القبول للالتحاق في تخصص المحاسبة من أجل تحسين المستوى؛	2.33	1.16	39,950a	0,000	غير موافق	2
02	يسعى قسم المحاسبة لرفع معدلات قبول الطلبة مقارنة بباقي الأقسام (قسم التسيير وقسم العلوم الاقتصادية وقسم العلوم التجارية)؛	2.38	1.21	36,893a	0,000	غير موافق	1
03	يتم توجيه الطلبة في تخصص المحاسبة على أساس المعدل المحصل عليه في مقاييس المحاسبة؛	2.14	1.29	55,157a	0,000	غير موافق	4
04	معايير قبول الطلبة وطريقة التوجيه المتبعة في كليتنا هي بمثابة حجر الزاوية في ترقية مستوى جودة خرجي التخصصات المحاسبة؛	2.23	1.26	56,727a	0,000	غير موافق	3
الاتجاه العام		2.27	1.07	-		غير موافق	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-14) يظهر نتائج فيما يتعلق باتجاهات أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بتقييم سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية، أن قيم (كا) دالة لجميع فقرات عند مستوى الدلالة أقل من (0.05) وعليه فإن الفروق بين استجابات أفراد العينة هي فروق ذات دلالة احصائية ويمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

من خلال الجدول رقم (4-14) نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة سلبية نحو جميع الفقرات المتعلقة بتقييم سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية، حيث يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات يساوي (2.27) وانحراف معياري (1.07)، مما يدل على أفراد عينة الدراسة غير موافقة وهذا وفقا لمقياس الدراسة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-14) أن جميع الفقرات تقييم سياسات القبول في تخصصات محاسبة بالجامعة الجزائرية غير موافقة عليها عينة الدراسة، حيث تراوحت متوسطاتها ما بين (2.14-2.38) وانحراف معياري ما بين (1.16-1.29) ويمكن ترتيبها حسب أهميتها:

- يسعى قسم المحاسبة لرفع معدلات قبول الطلبة مقارنة بباقي الأقسام (قسم علوم التسيير وقسم العلوم الاقتصادية وقسم العلوم التجارية)، ويمكن تفسير ذلك على أن الجامعة الجزائرية لا تولي اهتمام بسياسات قبول الالتحاق بتخصص المحاسبة، وعليه ينبغي إعادة النظر في سياسات تخصصات المحاسبة وذلك بوضع معايير ومتطلبات الالتحاق ولقبول الطلبة في تخصص محاسبة بالجامعة الجزائرية؛
- يتم بشكل دوري مراجعة معايير القبول للالتحاق في تخصص المحاسبة من أجل تحسين المستوى، وهذا يدل على عدم مراجعة معايير القبول بصفة مستمرة ودورية وذلك للمساهمة في تحسين مدخلات تخصص محاسبة؛
- معايير قبول الطلبة وطريقة التوجيه المتبعة في كليتنا هي بمثابة حجر الزاوية في ترقية مستوى جودة خريجي التخصصات المحاسبية، وعليه ينبغي وضع معايير قبول لترقية مستوى جودة خريجي تخصص محاسبة ولأن جودة مدخلات توفر لنا بضرورة الجودة في مخرجات التعليم المحاسبي.
- يتم توجيه الطلبة في تخصص المحاسبة على " أساس المعدل المحصل عليه في مقاييس المحاسبة"، وعليه لا بد من التوجيه الجيد للطلاب ومراعاة المستوى في الطريقة التي يتم توجيه الطلبة بتخصص محاسبة على أساس المعدل المحصل عليه في مقاييس المحاسبة لأن الإشكال القائم أن الطالب لما يوجه بتخصص محاسبة بمستوى ضعيف يؤثر على نتائجه المستقبلية وهذا مانعاني منه لأن توجيه الطالب يتم على أساس المعدل العام، وهذا ما يتنافى مع معيار التعليم المحاسبي الدولي الأول الذي يفرض الأساس العالي في المحاسبة.

2- عرض نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات تقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية

الجدول رقم (4- 15): نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات تقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية .

الترتيب	درجة الموافقة	مستوى المعنوية	قيمة كاي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
6	غير موافق	0,000	54,331a	1.04	2.20	تقوم إدارة الكلية (فرق التكوين) ممثلة بقسم المحاسبة بتقييم مستمر ومراجعة دورية لبرامج التعليم المحاسبي؛	05
4	غير موافق	0,000	48,545a	1.30	2.91	يتم اقتراح وتحسين برامج التعليم المحاسبي لتلائم المستجندات الحاصلة في مهنة المحاسبة وتحولاتها ومشكلات الواقع المهني؛	06
5	غير موافق	0,000	37,306a	1.40	2.83	تتم الموازنة وتحقيق التكامل بين الجانبين النظري والتطبيقي للمحاسبة في تدريس مقاييس تخصصات المحاسبة؛	07
7	غير موافق	0,000	70,694a	1.29	2.06	يتم اقتراح وتحسين برامج التعليم المحاسبي وذلك بإشراك الأكاديميين والمهنيين في المجال المحاسبي ومعرفة مدى تطابقها مع تشريعات مهنة المحاسبة؛	08
1	موافق	0,000	66,893a	0.88	3.00	تساعد برامج التعليم المحاسبي في تحفيز الطلبة على تحصيل المعلومات لإنجاز البحوث المحاسبية من مصادر مختلفة "مكتبية وميدانية"؛	09
2	غير موافق	0,000	58,132a	0.97	2.95	تساعد برامج التعليم المحاسبي الطلاب على اكتساب مهارات النقد والتحليل المنطقي للمشكلات الاقتصادية والمحاسبية؛	10
3	غير موافق	0,000	49,455a	0.99	2.90	يتم غرس القيم والأخلاقيات التي ينبغي أن يتحلى بها المحاسب أثناء تدريس المقاييس المحاسبية؛	11
	غير موافق		-	0.93	2.69	الاتجاه العام	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-15) يظهر نتائج فيما يتعلق باتجاهات أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بتقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية، أن قيم (كا2) دالة لجميع فقرات عند مستوى الدلالة أقل من (0.05) وعليه فإن الفروق بين استجابات أفراد العينة هي فروق ذات دلالة احصائية ويمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

من خلال الجدول رقم (4-15) نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة سلبي نحو جميع الفقرات المتعلقة بتقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية، يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات قدر (2.69) وانحراف معياري (0.93) مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة غير موافقة وهذا وفقا لمقياس الدراسة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-15) أن الفقرة "تساعد برامج التعليم المحاسبي في تحفيز الطلبة على تحصيل المعلومات لإنجاز البحوث المحاسبية من مصادر مختلفة وميدانية"، حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري قدر ب(0.88).

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-15) أن أغلبية الفقرات كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية غير موافقة عليها عينة الدراسة، حيث تراوحت متوسطاتها ما بين (2.06-2.38) وانحراف معياري ما بين (0.88-1.40) ويمكن ترتيبها حسب أهميتها:

- تساعد برامج التعليم المحاسبي الطلاب على اكتساب مهارات النقد والتحليل المنطقي للمشكلات الاقتصادية والمحاسبية، لذا تدل هذه النتيجة أن برامج التعليم المحاسبي تعاني من غياب مهارات تقبل النقد البناء وكيفية معالجة مشكلات المحاسبية التي توجهه أثناء ممارسة العمل المحاسبي؛
- يتم غرس القيم والأخلاقيات التي ينبغي أن يتحلى بها المحاسب أثناء تدريس المقاييس المحاسبية، وهذا ما يتطلب من هيئة التدريس بترسيخ القيم الأخلاقية لدى الطالب وتكون ذاتيا منبثقة من الفهم الإدراكي والضمير المهني الصاحي والالتزام بالقواعد الأخلاقية والسلوك المهني المطلوب؛
- يتم اقتراح وتحسين برامج التعليم المحاسبي لتلائم المستجدات الحاصلة في مهنة المحاسبة وتحولاتها ومشكلات الواقع المهني، وعليه ينبغي إدراج تحسينات على برامج وجعلها تتلاءم مع التطورات الحاصلة في المهنة المحاسبية؛
- تتم المزوجة وتحقيق التكامل بين الجانبين النظري والتطبيقي للمحاسبة في تدريس مقاييس تخصصات المحاسبة، وعليه ينبغي زيادة الجوانب التطبيقية وفتح المجال للطلبة من خلال التربصات الميدانية في مسار الدراسي؛
- تقوم إدارة الكلية (فرق التكوين) ممثلة بقسم المحاسبة بتقييم مستمر ومراجعة دورية لبرامج التعليم المحاسبي، وهذا يدل على ضعف برامج وانعدام العمليات التنظيمية والتقييمية المستمرة وبشكل دوري في وضع برامج التعليم المحاسبي؛
- يتم اقتراح وتحسين برامج التعليم المحاسبي وذلك باشتراك الأكاديميين والمهنيين في المجال المحاسبي ومعرفة مدى تطابقها مع تشريعات مهنة المحاسبة، ويدل ذلك على عدم اشراك الأكاديميين والمهنيين، نتأسف على أنه لا

يسمح اشراك المهنيين بالمساهمة في وضع البرامج المحاسبية ومدى توافقتها مع تشريعات مهنة المحاسبة وهذا ما سبب الفجوة في تعليم المحاسبين على الرغم أنهم لديهم الخبرة العملية والمهنية في مجال محاسبي ولا يقلون كفاءة عن هيئة التدريس كونهم ممارسين للأمر المحاسبية على أرض الواقع وكذا محاولة تشخيص المشاكل التي تواجههم وإيجاد حلول لها والمساعدة في وضع آليات لتطوير أداء مخرجات التعليم المحاسبي وبالتالي الرفع من أداء مختلف الجهات ذات العلاقة.

3- عرض نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية

الجدول رقم (4- 16): نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية

الترتيب	درجة الموافقة	مستوى المعنوية	قيمة كاي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
6	غير موافق	0,000	53,835a	1.14	2.11	تسعى إدارة الكلية لإقامة دورات تدريبية بصفة منتظمة للأساتذة والباحثين لتحديث معلوماتهم في مجال المحاسبة؛	12
5	غير موافق	0,000	56,397a	1.11	2.47	تسعى إدارة الكلية لاستخدام الأساليب التعليمية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بإلقاء محاضرات وأبحاث المحاسبة بشكل تفاعلي؛	13
3	غير موافق	0,000	53,008a	0.90	2.90	تساعد أساليب والمقاييس التعليمية المحاسبية على اكتساب الطلبة معارف وأفكار تؤهلهم لممارسة العمل المحاسبي بكل ثقة وراحة؛	14
1	موافق	0,000	103,033b	0.65	3.20	تحفز المواد التعليمية ومذكرات التخرج الطالب على استخدام أدوات وتقنيات البحث (النماذج الرياضية، الإحصائيات التطبيقات) بكفاءة وفعالية؛	15
2	موافق	0,000	188,545a	0.62	3.17	تُعرف المواد التعليمية الطالب بالخيارات والمسارات الممكنة لحل المشكلات المحاسبية التي قد تصادفه أثناء العمل؛	16
4	غير موافق	0,000	112,843a	0.86	2.74	تعد فترة التكوين التي يتلقاها الطالب المتخصص في المحاسبة (طور الليسانس نقصد) كافية لتحصيل معرفة قاعدية بامتياز؛	17
	غير موافق		-	0.63	2.76	الاتجاه العام	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-16) يظهر نتائج فيما يتعلق باتجاهات أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بتقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية، أن قيم (كا2) دالة لجميع فقرات كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية عند مستوى الدلالة أقل من (0.05) وعليه فإن الفروق بين استجابات أفراد العينة هي فروق ذات دلالة احصائية ويمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

من خلال الجدول رقم (4-16) نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة سلبية نحو جميع الفقرات تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات قدر (2.76) وانحراف معياري (0.63) مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة غير موافقة وهذا وفقا لمقياس الدراسة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-16) أن الفقرة "تحفز المواد التعليمية ومذكرات التخرج الطالب على استخدام أدوات وتقنيات البحث (النماذج الرياضية، الإحصائيات التطبيقات) بكفاءة وفعالية"، حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي (3.20) وانحراف معياري قدر ب(0.65).

وتليها الفقرة "تُعرف المواد التعليمية الطالب بالخيارات والمسارات الممكنة لحل المشكلات المحاسبية التي قد تصادفه أثناء العمل"، حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري قدر ب(0.62).

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-16) يظهر أن أغلبية الفقرات كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية غير موافقة عليها عينة الدراسة، حيث تراوحت متوسطاتها ما بين (2.90-2.11) وانحراف معياري ما بين (0.86-1.14) ويمكن ترتيبها حسب أهميتها:

- "تساعد أساليب والمقاييس التعليمية المحاسبية على اكساب الطلبة معارف وأفكار تؤهلهم لممارسة العمل المحاسبي بكل ثقة وراحة"، وهذا ما تعاب عليه أساليب ومقاييس التعليمية المحاسبية في عدم رفع وتطوير كفاءة الطالب لممارسة المحاسبية.
- "تعد فترة التكوين التي يتلقاها الطالب المتخصص في المحاسبة (طور الليسانس نقصد) كافية لتحصيل معرفة قاعدية بامتياز"، وهذه النتيجة تلقى بالمسؤولية على القائمين بالتعليم المحاسبي للتأهيل والإعداد الفعال والجيد للمحاسبين لرفد متطلبات ممارسة المهنة؛
- "تسعى إدارة الكلية لاستخدام الأساليب التعليمية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بإلقاء محاضرات وأبحاث المحاسبة بشكل تفاعلي"، وعليه ينبغي إعادة النظر في أساليب التعليمية وذلك بإدخال الوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة الاستغلال الأمثل لها والتي تهدف الى تحسين المنفعة العلمية؛
- "تسعى إدارة الكلية لإقامة دورات تدريبية بصفة منتظمة للأساتذة والباحثين لتحديث معلوماتهم في مجال المحاسبة"، وتدلل هذه النتيجة على غياب دورات تدريبية منتظمة للأساتذة لتحديث معلوماتهم وتنمية قدراتهم وتزويدهم بمهارات وتقنية حديثة لمواكبة التغيرات المتسارعة والمستمرة في بيئة الأعمال.

4- عرض نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم محاسبي

الجدول رقم (4-17): نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي	مستوى المعنوية	درجة الموافقة	الترتيب
18	يكتسب خريج المحاسبة المعارف والمهارات المناسبة لتحمل أية مسؤولية في ممارسة مهنة المحاسبة بنجاح؛	2.57	0.87	133,752a	0,000	غير موافق	6
19	يكتسب خريج المحاسبة الفطنة اللازمة وسرعة البديهة في استنتاج حلول بسرعة للمشكلات المحاسبية التي تصادفه أثناء العمل؛	2.61	0.75	55,893b	0,000	غير موافق	5
20	يتميز خريج المحاسبة بالقدرة الجيدة على التحليل المنطقي وتقييم الوقائع الاقتصادية من أجل تنفيذ الإجراءات المحاسبية؛	2.75	0.80	89,041a	0,000	غير موافق	3
21	يعزز التعليم المحاسبي مكتسبات خريج المحاسبة إزاء اتقان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومواكبة آخر التطورات فيها؛	2.67	1.13	48,463a	0,000	غير موافق	4
22	التخصص في المحاسبة يعني تعزيز الاعتماد على الذات وإرساء روح المبادرة والابداع في تقديم حلول للمشكلات البسيطة والمعقدة؛	2.79	1.00	97,636a	0,000	غير موافق	2
23	يتم توعية خريج المحاسبة بالقيم والأخلاقيات السليمة لممارسة العمل المحاسبي بصورة شرعية؛	3.28	0.95	70,033a	0,000	موافق	1
الاتجاه العام		2.78	0.67	-		غير موافق	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-17) يظهر أن نتائج فيما يتعلق باتجاهات أفراد عينة الدراسة حول الفقرات متعلقة بتقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية، أن قيم (ك2) دالة لجميع فقرات متعلقة بتقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية عند مستوى الدلالة أقل من (0.05) وعليه فإن الفروق بين استجابات أفراد العينة هي فروق ذات دلالة احصائية ويمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

من خلال الجدول رقم (4-17) نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة سلبي نحو جميع الفقرات متعلقة بتقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي، يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات قدر (2.78) وانحراف معياري (0.67) مما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة تمت بدرجة غير موافق وهذا وفقا لمقياس الدراسة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-17) أن الفقرة "يتم توعية خريج المحاسبة بالقيم والأخلاقيات السليمة لممارسة العمل المحاسبي بصورة شرعية"، حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي (3.28) وانحراف معياري قدر ب(0.67).

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-17) أن أغلبية الفقرات تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم محاسبي غير موافقة عليها عينة الدراسة، حيث تراوحت متوسطاتها ما بين (2.79-2.57) وانحراف معياري ما بين (0.80-1.13) ويمكن ترتيبها حسب أهميتها:

- "التخصص في المحاسبة يعني تعزيز الاعتماد على الذات وإرساء روح المبادرة والإبداع في تقديم حلول للمشكلات البسيطة والمعقدة"، وهذه نتيجة النقص فعليه يتم اقتراح على طلبة تخصص المحاسبة الإمام الكافي بسمات الشخصية التي تجعل منهم قادرين على تقديم حلول إبداعية متميزة للمشكلات المحاسبية التي توجههم؛

- "يتميز خريج المحاسبة بالقدرة الجيدة على التحليل المنطقي وتقييم الوقائع الاقتصادية من أجل تنفيذ الإجراءات المحاسبية" وهذا ما يعاب عليه خريج التعليم المحاسبي الذي يشهد نقص في التحكم بتقييم نظام الرقابة الداخلي ومجالات مسك المحاسبي؛

- "يعزز التعليم المحاسبي مكتسبات خريج المحاسبة إزاء اتقان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومواكبة آخر التطورات فيها" وهذه النتيجة تدل على صعوبة تماشي التعليم المحاسبي مع التطورات التكنولوجية الحديثة مع عجز في توفير الوسائل العلمية والتجهيزات التقنية التي تساهم بشكل مباشر في التطبيق الميداني والتحكم في مختلف البرمجيات؛

- "يكتسب خريج المحاسبة الفطنة اللازمة وسرعة البديهة في استنتاج حلول بسرعة للمشكلات المحاسبية التي تصادفه أثناء العمل" وهذا مما يتوجب على اكساب وتنمية الخريج مهارات التفكير الجيد والقدرة على حل مختلف المشاكل في الميدان المحاسبي؛

- "يكتسب خريج المحاسبة المعارف والمهارات المناسبة لتحمل أية مسؤولية في ممارسة مهنة المحاسبة بنجاح"، وهذا نتيجة لخلل التعليم المحاسبي وإعادة النظر في الأساليب والبرامج المتبعة حاليا تقليدية لا تؤهله بالقدر المطلوب للالتحاق بسوق العمل المحاسبي واكسابه مهارة احتراف المهنة بأخلاقياتها.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج آراء أفراد العينة حول الفقرات كفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر
الجدول رقم (4-18): نتائج أفراد عينة الدراسة حول فقرات كفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي	مستوى المعنوية	درجة الموافقة	الترتيب
24	توفر المعرفة المحاسبية التي يتلقاها الخريج الأساسي التقني والضروري لحياة مهنية ناجحة كمحاسب مهني؛	3.28	0.68	160,942a	0,000	موافق	6
25	تمكن برامج التعليم المحاسبي الخريج من مهارات فكرية ووظيفية ملائمة لممارسة مهنة المحاسبة؛	3.35	0.78	95,983a	0,000	موافق	2
26	توفر برامج التعليم المحاسبي جانبا من القيم والأخلاقيات والمواقف لممارسة المهنة والتصرف بطريقة أخلاقية؛	3.20	0.76	133,917a	0,000	موافق	7
27	تشمل برامج التعليم المحاسبي مهارات تنظيمية واتصالية يحتاجها الخريج لممارسة مهنة المحاسبة؛	3.14	0.71	165,901a	0,000	موافق	8
28	خريج المحاسبة مؤهل لممارسة هذه المهنة من دون الحاجة إلى دورات تكوين من المستخدم بمجرد التعاقد على العمل؛	1.84	0.93	104,165a	0,000	غير موافق	10
29	تمتلك هيئة التدريس الخبرة العلمية والعملية الملائمة لتكوين الخريج وتطوير مهاراته؛	3.14	0.79	162,595a	0,000	موافق	9
30	ينمي التعليم المحاسبي لدى الخريج القيم المهنية والأخلاقية في واقع الحياة المهنية؛	3.33	0.83	100,281a	0,000	موافق	3
31	هيئة التدريس الجامعية مسؤولة عن قياس أنشطة التعلم والنتائج لتلبية متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة؛	3.81	0.88	46,901b	0,000	موافق	1
32	تساعد أساليب واستراتيجيات تدريس برامج التعليم المحاسبي الخريج على تنمية قدرته على النقد والتحليل المنطقي في ممارسة العمل المحاسبي.	3.30	1.21	34,579a	0,000	موافق	4
33	تساعد أساليب واستراتيجيات تدريس برامج التعليم المحاسبي الخريج على تزويده بمهارات الإبداع والابتكار في بيئة العمل المحاسبي.	3.29	1.22	25,653a	0,000	موافق	5
	الاتجاه العام	3.17	0.56	-		موافق	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-18) يظهر نتائج فيما يتعلق باتجاهات أفراد عينة الدراسة حول فقرات كفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر، أن قيم (كا2) دالة لجميع فقرات متعلقة كفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر عند مستوى الدلالة أقل من (0.05) وعليه فإن الفروق بين استجابات أفراد العينة هي فروق ذات دلالة احصائية ويمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

من خلال الجدول رقم (4-18) نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو جميع الفقرات كفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر، يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات قدر ب (3.17) وانحراف معياري (0.56) مما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة تمت بدرجة موافق وهذا وفقا لمقياس الدراسة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-18) أن الفقرة "هيئة التدريس الجامعية مسؤولة عن قياس أنشطة التعلم والنتائج لتلبية متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة"، حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري قدر ب (0.88)، وهذا يرجع الى الدور الكبير الذي تقوم به هيئة التدريس بالمساهمة في أنشطة التعلم وهذا ما يجعل المسؤولية المباشرة تقع على عاتقها في تنفيذ وتأدية وظائف كالتدريس والبحث العلمي والتأليف وبناء شخصيات الطلبة علميا وتربويا وتقديم الاستشارات في مجال المحاسبة فضلا عن ذلك خدمة المجتمع في إعداد كوادر وإطارات محاسبية وتدريبها والتي تعد في غاية الأهمية للتعليم المحاسبي في عصر تؤكد فيه أن العنصر البشري مصدر الثروة، وعلى قدر إعداداته وتنمية معارفه وقدراته وتطوير مهاراته وخبراته وعطائه ونتاجه، وبالتالي وزنه وقيمه سعيا منها لرفد متطلبات ممارسي مهنة المحاسبة¹.

- وتليها الفقرة "تمكن برامج التعليم المحاسبي الخريج من مهارات فكرية ووظيفية ملائمة لممارسة مهنة المحاسبة" حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي (3.35) وانحراف معياري قدر ب (0.78)؛
- "ينمي التعليم المحاسبي لدى الخريج القيم المهنية والأخلاقية في واقع الحياة المهنية"، حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري قدر ب (0.83)؛
- "تساعد أساليب واستراتيجيات تدريس برامج التعليم المحاسبي الخريج على تنمية قدرته على النقد والتحليل المنطقي في ممارسة العمل المحاسبي"، حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري قدر ب (1.21)؛
- "تساعد أساليب واستراتيجيات تدريس برامج التعليم المحاسبي الخريج على تزويده بمهارات الإبداع والابتكار في بيئة العمل المحاسبي"، حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي (3.29) وانحراف معياري قدر ب (1.22)؛

¹ - غازي جمال خليفة وآخرون، جودة الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي في ضوء متطلبات ضمان الجودة من وجهة نظر الطلبة، الملتقى الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي أيام 1-3 أبريل 2014، جامعة الزرقاء، الأردن، ص17، بتصرف.

- "توفر المعرفة المحاسبية التي يتلقاها الخريج الأساس التقني والضروري لحياة مهنية ناجحة كمحاسب مهني"، حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي(3.28) وانحراف معياري قدر ب(0.68)؛
- "توفر برامج التعليم المحاسبي جانبا من القيم والأخلاقيات والمواقف لممارسة المهنة والتصرف بطريقة أخلاقية"، حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي(3.20) وانحراف معياري قدر ب(0.76)؛
- "تشمل برامج التعليم المحاسبي مهارات تنظيمية واتصالية يحتاجها الخريج لممارسة مهنة المحاسبة"، حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي(3.14) وانحراف معياري قدر ب(0.71)؛
- "تمتلك هيئة التدريس الخبرة العلمية والعملية الملائمة لتكوين الخريج وتطوير مهاراته"، حيث حصلت على درجة موافق بمتوسط حسابي(3.14) وانحراف معياري قدر ب(0.79)؛
- "خريج المحاسبة مؤهل لممارسة هذه المهنة من دون الحاجة إلى دورات تكوين من المستخدم بمجرد التعاقد على العمل"، حيث حصلت على درجة غير موافق بمتوسط حسابي(1.84) وانحراف معياري قدر ب(0.93)، وهذا ما دليل يعبر عن ضعف التعليم المحاسبي في عدم قدرته في إعداد محاسبين ويمكن ارجاع هذا على أن أغلبية البرامج المحاسبية التي تدرس بشكل نظري وغير مجسدة في الواقع الميداني، وبالتالي هذا ما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين ما يدرس بالجامعة وما يمارس في أرض الواقع وتسعى الجهات الوصية لسد هذه الفجوة من خلال اقتراح تكوين متخصص بمعهد متخصص لتكوين المحاسبين ووضع اجراءات وتسهيلات بفتح معهد التعليم للمهنة واستغلاله في أقرب الآجال ممكنة.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بعد أن قمنا باستخراج نتائج آراء وإجابات أفراد العينة من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، سيتم اعتماد اختبار (كاي مربع) من أجل اختبار الفرضيات الدراسة .

الفرع الأول : نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة

تنص الفرضية الأولى لهذه الدراسة على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر مبينة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (4-19): نتائج اختبار (chi-square) للفرضية الأولى

مستوى المعنوية	درجة حرية	قيمة كاي	سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة
0,000	350	584,082a	
0,481	350	350,610	
0,616	1	0,251	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول رقم (4-19) أن مستوى المعنوية محسوبة المتعلقة سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة في هذه الدراسة والتي تقدر ب0.05، وعليه نقبل الفرضية الأولى التي تدل أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر.

الفرع الثاني: نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة

تنص الفرضية الثانية لهذه الدراسة على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-20): يوضح نتائج اختبار (chi-square) للفرضية الثانية

مستوى المعنوية	درجة حرية	قيمة كاي	كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة
0,000	600	1076,116a	
1,000	600	395,153	
0,146	1	2,117	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول رقم (4-20) أن مستوى المعنوية محسوبة المتعلقة كفاءة برامج التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة في هذه الدراسة والتي تقدر ب0.05، وعليه نقبل الفرضية الثانية التي تدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة برامج التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر.

الفرع الثالث: نتائج اختبار الفرضية الثالثة للدراسة

تنص الفرضية الثالثة للدراسة على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-21): يوضح نتائج اختبار (chi-square) للفرضية الثالثة

مستوى المعنوية	درجة حرية	قيمة كاي	كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة
0,000	425	669,263a	
0,999	425	341,443	
0,000	1	19,582	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول رقم (4-21) أن مستوى المعنوية محسوبة المتعلقة بكفاءة أساليب التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة في هذه الدراسة والتي تقدر ب0.05، وعليه نقبل الفرضية الثالثة التي تدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كفاءة أساليب التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر.

الفرع الرابع: نتائج اختبار الفرضية الرابعة للدراسة

تنص الفرضية الرابعة على أن توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-22): يوضح نتائج اختبار (chi-square) للفرضية الرابعة

مستوى المعنوية	درجة حرية	قيمة كاي	تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم محاسبي وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة
0,000	475	885,616a	
1,000	475	362,101	
0,000	1	62,004	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول رقم (4-22) أن مستوى المعنوية محسوبة المتعلقة بتقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر

تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة في هذه الدراسة والتي تقدر ب0.05، وعليه نقبل الفرضية الرابعة التي تدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر.

الفرع الخامس: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

تنص الفرضية الرئيسية على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محتوى التعليم محاسبي وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4- 23): يوضح نتائج اختبار (chi-square) للفرضية الرئيسية

مستوى المعنوية	درجة حرية	قيمة كاي	محتوى التعليم محاسبي وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة
0,000	2050	2641,871a	
1,000	2050	613,878	
0,000	1	13,194	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول رقم (4- 23) يتضح أن مستوى المعنوية محسوبة المتعلقة بكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة في هذه الدراسة والتي تقدر ب0.05، وعليه نقبل الفرضية الرئيسية على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محتوى التعليم المحاسبي وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر.

المطلب الثالث: استكمال الدراسة الكمية للمقاربة الكيفية للتعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر

قصد استكمال نتائج الدراسة المحققة في الاستبيان نقدم في هذا المطلب نتائج المقابلة التي تم إجراؤها بمناسبة هذه الدراسة مع بعض المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة، وهذا تحقيقا للتكامل بين المنهجين الكمي الذي (أداته الاستبيان) والكيفي (أداته المقابلة) وتعطى نتائج هذه المقابلة تحليلا للتوافق بين محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة وتوضيحا أكثر لخلفيات إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان.

الفرع الأول: متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة من وجهة نظر المهنيين

إن عملية تأهيل مهنة المحاسبة يتطلب مجموعة من متطلبات التي من خلالها يمكننا من معرفة ما يحول دون تأهيلها من وجهة نظر مهنيين سيتم ذكرها في النقاط الآتية:

أولاً: التنشئة الاجتماعية

ويكون ذلك من خلال إعادة نظرة المجتمع لمهنة المحاسبة وزيادة ثقافة ووعي أفراد المجتمع وذلك بترغيب الناشئة الاجتماعية بالتخصص في المحاسبة لما لهذا من تأثير على مدى الاستمرار في تطوير التعليم المحاسبي وكلما امتلك المجتمع الوعي المحاسبي الكافي كلما ساعد ذلك بالاهتمام بمهنة وتقديم الدعم الكافي لمحاولات تطويرها وإعطاء هذه المهنة المكانة اللائقة بها كمهنة الطب والهندسة؛

ثانياً: التعليم والتدريب المهني المستمر للمحاسبين

أن عملية التدريب والتكوين المهني المستمر للمحاسب يساهم بتحديث معلوماته ومهاراته المهنية بغرض الرفع من أدائه المهني، حيث يساهم في تحسين مستوى التأهيل العلمي للمحاسبين من خلال توفير تربيصات مهنية للرفع من كفاءة محاسب، وبالرغم من الجهود التي تسعى الهيئات لتوفيرها إلا أنه يقوم بعض المهنيين بتوكيل موظفيهم قصد الحضور للتدريب المهني نيابة عنهم وهذا لا يساعد على الرفع من أداء العمل المحاسبي، مما يتوجب تفعيل القوانين والتشريعات خاصة بالتدريب وجعل إجبارية حضور الدورات التكوينية.

الفرع الثاني: متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة من وجهة نظر الأكاديميين

إن عملية تأهيل مهنة المحاسبة يتطلب مجموعة من متطلبات التي من خلالها يمكننا من معرفة ما يحول دون تأهيلها من وجهة نظر أكاديمية وسيتم تحليلها في النقاط الآتية:

أولاً: تكوين فريق من أكاديميين ومهنيين لتقييم مخرجات التعليم المحاسبي

إن عملية توطيد العلاقة بين المهنيين والأكاديميين له دور فعال فإنه يجعل كل من فئتين تنسجم وتشكل مشاركة متبادلة والتي تعود بالنفع والرفع من أداء مخرجات التعليم المحاسبي، كما تقع على عاتق هذا الفريق مسؤولية تقييم مخرجات التعليم المحاسبي ومعرفة مواطن الضعف والوقوف عليها مما يساهم بالإيجاب على تقليص فجوة التعليم المحاسبي كما يتم تقديم مقترحات وآليات عملية لتقييم وتحسين الوضع الراهن لتلبية متطلبات مهنة المحاسبة.

ثانيا: إنشاء مراكز أبحاث ودراسات علمية محاسبية

تعتبر مهنة المحاسبة ميدان خصب للبحث إلا أنه يعاني من ضعف وقلّة الدراسات المحاسبية وتساهم عملية إنشاء مراكز الأبحاث والدراسات علمية محاسبية ومتابعتها له دور كبيرا في التشجيع والتدعيم المتواصل بتفعيل مخابر البحوث المحاسبية واقتراح حلول للمشاكل المحاسبية كما يمكن الاستعانة بالخبراء من الخارج والوصول إلى الحلول الإبداعية التي تساعد في توصيل الأفكار الفريدة من نوعها، مما يتوجب وتقديم منح ومكافآت لتشجيع الباحثين ذوي البحوث الرائدة في مجال المحاسبة.

ثالثا: اقتراح مقياس الأخلاق

ويتمثل هذا المقياس بتزويد خريج تعليم المحاسبي بمهارات وأخلاقية ضرورية التي تساعد الخريج في أداء العمل المحاسبي وكذا مصداقية المعلومات التي يقدموها أن تكون تتصف بالأمانة والإخلاص وأن يكون أميناً ويسلك سلوكاً حسن ويلتزم بالأخلاق الحميدة من جانب، ومن الجانب الآخر هذا يساهم بشكل مباشر في تفعيل المداومات وإعطائها صبغة من تشاور ومناقشة فيما يخص خريج تعليم محاسبي وتقييم سيرته الذاتية ومنح علامة له.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل المتمثل في الدراسة الميدانية تطبيق مضامين الدراسة النظرية على الواقع من خلال الدراسة الميدانية للتعرف على مستوى محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر، حيث تم اعتماد الاستبيان كأداة للقياس وتدعيمها بالمقابلة، وذلك بعد تحديد متغيرات الدراسة ومجتمع وعينة وتقديم وصف الأدوات والأساليب المستعملة للتحقق من صدق وثبات الاستبيان، وبعدها تم عرض أساليب المعالجة الإحصائية.

ومن خلال عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية وتوصلنا أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وعليه يجب استخدام الاختبارات لا معلمية، كما تطرقنا كذلك بتحليل فقرات الاستبيان من خلال عرض نتائج آراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرات الاستبيان خلال تحليل آراء أفراد عينة الدراسة وتوضح لنا أن مستوى محتوى التعليم المحاسبي كان سلبي، كما تم اختبار فرضيات الدراسة توصلنا إلى إثبات الفرضية الرئيسية للدراسة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى التعليم المحاسبي وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر.

كما تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات المساهمة في تعزيز المتطلبات التي من خلالها يمكننا معرفة ما يحول دون تأهيل مهنة المحاسبة من وجهة نظر المهنيين الأكاديميين سعياً منا لتجسيدها في الواقع الميداني.

خاتمة

تطرقنا من خلال دراستنا إلى واحد من أهم المواضيع والأكثر جدلا على المستويين المحلي والدولي ألا وهو محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر دراسة ميدانية والتي حاولنا من خلالها معالجة إشكالية أساسية تتمحور حول مدى توافق محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر.

ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري والفكري للمحاسبة كما قمنا في الفصل الثاني بعرض الإطار النظري للمهنة المحاسبة، أما لفصل الثالث فتم عرض محتوى التعليم المحاسبي، أما بالنسبة للفصل الرابع فقد تطرقنا إلى تقييم واقع محتوى التعليم المحاسبي ومدى تلبيته لمتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة من وجهة نظر الأكاديمية ومهنية مع وضع تصور لبعض المتطلبات التي تساهم في تأهيل مهنة المحاسبة، ويمكن القول أنه يتم التوصل إلى النتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة النظرية

من خلال الدراسة النظرية لهذه الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

- أن المحاسبة علم تغير نتيجة لتطورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعملية للإنسان، وذلك نتيجة للجهود المبذولة في المجال العلمي والعملية قصد تلبية المتغيرات المستمرة لمعلومات محاسبية ملائمة وفعالة لجميع الأطراف المستفيدة من خدماتها؛
- عرفت مهنة المحاسبة بالجزائر مؤخرا عدة تغييرات متمثلة في إعادة هيكلة الهيئات المشرفة على المهنة ونقل كل الصلاحيات من المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية، وهذا الأمر من شأنه يؤدي إلى عدم تأهيل مهنة المحاسبة بسبب عدم الاستقلالية المهنية والتبعية التامة لوزارة المالية؛
- إن الجزائر تسعى إلى تأهيل مهنة المحاسبة من خلال القوانين والتشريعات المنصوصة عليها بالإضافة إلى إنشاء معهد التعليم والتكوين المحاسبي للأشخاص الراغبين في الحصول على الاعتماد من أجل توفير التأهيل العلمي والتكوين المهني؛
- أن المواد التي تدرس وفق برامج تعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية تتطابق بشكل كبير مع محتوى برامج التعليم المحاسبي الدولي الذي نص عليها المعيار الثاني، ولكن لا يمكن أن تعبر عن تطبيق مبادئ معايير التعليم المحاسبية الدولية من حيث النوعية ولا كيفية تدريس التعليم المحاسبي وجودته التي تفرضها متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية؛
- يجب إعادة النظر عند تصميم البرامج التعليمية المحاسبية المواد التي تفتقر لها برامج التعليم المحاسبي وإدراجها ضمن البرامج وذلك لتحقيق التوافق بما يتطلبه ومعايير التعليم المحاسبي الدولية؛

- أغلبية المواد التي تدرس في الجامعة الجزائرية يغلب عليها الجوانب النظرية، وهذا دليل على إهمال الجوانب التطبيقية والعمل الميداني والذي من خلاله يتم اكساب الطلبة الخبرة العملية والقدرة الجيدة لممارسة العمل المحاسبي بكفاءة وفعالية.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

- نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى إثبات صحة الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات القبول في تخصصات " محاسبة" بالجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر؛

أما بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية إثبات صحة الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر؛

أما بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة إثبات صحة الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر؛

أما بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة إثبات صحة الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر؛

وبخصوص الفرضية الرئيسية للدراسة إثبات صحة الفرضية والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى التعليم محاسبي وكفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر.

من خلال الدراسة الميدانية التي تمت إجراؤها فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ضعف سياسات القبول في تخصصات " محاسبة" بالجامعة الجزائرية؛
- انعدام معايير قبول الطلبة والتي يتم التوجيه على أساسها باعتبارها تساهم في ترقية مستوى جودة خريجي التخصصات المحاسبية؛
- ضعف برامج التعليم المحاسبي بالجامعات الجزائرية لم ترق بعد لتلبية متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة؛
- ضعف أساليب التعليم المحاسبي بالجامعات الجزائرية لم ترق بعد لتلبية متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة؛

- ضعف المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم المحاسبي ولم تصل لتلبية وممارسة العمل المحاسبي بنجاح؛

ثالثا: مقترحات وتوصيات

بناء على تلك النتائج النظرية والتطبيقية يمكن اقتراح توصيات الآتية:

- إعادة النظر في سياسات تخصصات المحاسبة وذلك بوضع معايير ومتطلبات الالتحاق ولقبول الطلبة في تخصص محاسبة بالجامعة الجزائرية؛
- ضرورة توجيه الطلبة بتخصص محاسبة على أساس المعدل المحصل عليه في مقاييس المحاسبة؛
- ضرورة القيام بعملية تقييم مستمر ومراجعة دورية لبرامج التعليم المحاسبي؛
- ضرورة اقتراح وتحسين برامج التعليم المحاسبي لتتلاءم مع المستجدات الحاصلة في مهنة المحاسبة وتحولاتها ومشكلات الواقع المهني؛
- ضرورة تحقيق التكامل والمزاوجة بين الجانبين النظري والتطبيقي للمحاسبة في تدريس مقاييس تخصصات المحاسبة؛
- ضرورة اقتراح وتحسين برامج التعليم المحاسبي وذلك بإشراك الأكاديميين والمهنيين في المجال المحاسبي ومعرفة مدى تطابقها مع تشريعات مهنة المحاسبة؛
- ضرورة وضع برامج التعليم المحاسبي تساعد الخريج على اكتساب مهارات النقد والتحليل المنطقي للمشكلات الاقتصادية والمحاسبية؛
- ضرورة تبني برامج تشجع الخريج في غرس القيم والأخلاقيات التي ينبغي أن يتحلى بها المحاسب؛
- ضرورة تطوير الأساليب والمقاييس التعليمية المحاسبية وذلك لإكساب الطلبة معارف وأفكار تؤهلهم لممارسة العمل المحاسبي بكل ثقة وراحة؛
- ضرورة إدخال الأساليب التعليمية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بإلقاء محاضرات وأبحاث المحاسبية بشكل تفاعلي؛
- ضرورة القيام بدورات تدريبية منتظمة للأساتذة لتحديث معلوماتهم وتنمية قدراتهم وتزويدهم بمهارات وتقنية حديثة لمواكبة التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال؛
- ضرورة تزويد خريج التعليم المحاسبي بمختلف المهارات الإبداعية التي تساهم في حل مشكلات المحاسبة؛
- ضرورة تزويد خريج المحاسبة بالقدرة على التحليل المنطقي وتقييم الوقائع الاقتصادية من أجل تنفيذ الإجراءات المحاسبية؛
- تفعيل التربصات الميدانية من خلال الزيادة في الجوانب التطبيقية؛
- ضرورة وضع تسهيلات في فتح المعهد المتخصص للتعليم المحاسبي للرفع من المؤهلات العلمية والعملية للمحاسبين؛

- إحداث تقارب بين الجامعات والمحيط الاقتصادي؛
- ضرورة المحافظة على استقلالية مهنة المحاسبة من أجل ضمان تطويرها؛
- إعادة الاعتبار لمهنة المحاسبة على مستوى المجتمع وترغيب الناشئة على ممارستها كمهنة الطب والهندسة؛
- تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بإجبارية التعليم والتدريب المهني للمحاسبين؛
- تكوين فريق من أكاديميين ومهنيين لتقييم مخرجات التعليم المحاسبي ومعرفة مواطن الضعف؛
- إنشاء مراكز للأبحاث والدراسات العلمية المحاسبية؛
- العمل على تجسيد مقياس التعليم المحاسبي بالأخلاق.

رابعا: آفاق الدراسة

وأخيرا يمكن القول أن من بين نتائج هذه الدراسة، ظهور آفاق جديدة في الموضوع، والتي إما تم التطرق لها باختصار في طيات الدراسة، أو لم يتم التطرق لها نهائيا من بينها:

- جودة مخرجات التعليم المحاسبي ودورها في تطوير مهنة المحاسبة؛
- واقع التعليم المحاسبي الإلكتروني بين الطموح والتحديات؛
- أهمية تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية ودورها في تطوير برامج التعليم المحاسبي بالجزائر

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

I الكتب :

- 1) أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفق للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2015.
- 2) أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 3) أحمد رجبى بلكاوي ، نظرية محاسبية ، ترجمة رياض العبد الله ، طلال الججاوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2009.
- 4) أحمد محمد كامل وآخرون ، الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام معلومات ، الدار الجامعية جامعة الإسكندرية ، مصر، 2003.
- 5) أحمد محمد نور وشحاتة السيد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.
- 6) حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبية ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية، مؤسسة الثقافية الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009 .
- 7) حسين محمد سمحان ، موسى عمر مبارك ، محاسبة المصارف الإسلامية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، الاردن، 2008.
- 8) حلمي محمود نمر ، مدخل في المحاسبة المالية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1982.
- 9) حمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر، ط4، عمان، الاردن، 2007.
- 10) الذنبيات علي عبد القادر ، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير المحاسبية، شركة مطابع الأرز ، ط3، عمان، الأردن، 2012.
- 11) رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 12) رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الاردن، 2009.
- 13) رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الاردن، 2010.
- 14) ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة ، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي ،ابراهيم ولد محمد فال دار مريخ للنشر ، السعودية ، 2012.
- 15) سيد عطالله السيد ، المفاهيم المحاسبية الحديثة ، دار اليازة للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2009.
- 16) طواهر محمد التهامي ، صديقي مسعود ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعة الجامعية ، ط 2، الجزائر، 2005.
- 17) عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.

- 18) عبد الرحمان توفيق، الرقابة المالية والتدقيق الداخلي، الأردن، 2014.
- 19) عبد الستار الكبيسي وآخرون، المحاسبة المالية المبادئ والاجراءات، ج 1، دار الحامد، جامعة البنات الأردنية، الأردن، 1999.
- 20) عبد الستار الكبيسي، شامل في مبادئ المحاسبة، بدون دار النشر، الأردن، 2010.
- 21) عبد الناصر محمد السيد درويش، مبادئ المحاسبة المالية، دار صفاء للطباعة النشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.
- 22) محمد أبو نصار، مجلة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دائرة المطبوعات والنشر، ط 3، عمان، الاردن، 2008.
- 23) محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
- 24) محمد عمر وهيبية، أصول المحاسبة، مكتبة عين شمس، مصر.
- 25) محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4، عمان، الاردن، 2007.
- 26) هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الاسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، ج1، دار الثقافة، ط2، عمان، الأردن، 2011.
- 27) هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، ج2، دار الثقافة، ط1، عمان، الأردن، 2009.
- 28) هوام جمعة، المحاسبة المعمقة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2008.

الرسائل والأطروحات:

- 29) سايج فايز، أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الاصلاح المحاسبي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة البليدة 2، 2015.
- 30) عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة حسبية بن بوعللي بالشلف، الجزائر، 2016 .
- 31) شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة سطيف، 2013.
- 32) فيروز خويلدات، واقع تطوير مهنة المحاسبة في ظل عملية الاصلاح المحاسبي في الجزائر، لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة ورقلة، 2016.
- 33) قطيب عبد القادر، العوامل المؤثرة على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة غرداية، 2017.

- 34) تيجاني بالرقى، دراسة أثر تضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
- 35) خيّام مدوخ، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2014.
- 36) مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة الجزائر، 2004.
- 37) نادية ميلاد محمد الماقوري، تضيق الفجوة بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة السابع من أبريل، ليبيا 2008.
- الدوريات والمقالات :**
- 38) أمل عيد الحسين كحيط، أحمد ميري أحمد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المهني لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، م 13، ع 39، العراق، 2016.
- 39) بلال امجد محمد الصائغ، دور التعليم المحاسبي الجامعي في تأهيل الخريجين على استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 6، ع 20، العراق، 2010.
- 40) بن فرج زويونة، واقع التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعرييج، ع 04، الجزائر، 2017.
- 41) جابر حسين المنصوري، عماد عبد الستار المشكور، مدى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة المحاسبين لترشيد القرارات الاستثمارية مجلة الإدارة والاقتصاد، م 1، ع 3، جامعة كربلاء العراق، 2012.
- 42) جبار الربيعي، عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني، مجلة التقني، م 20، ع 2، جامعة البصرة، العراق، 2007.
- 43) حمدي شحدة زعرب، محمود بكر عبد العال، مدى التزام مرجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، ع 2، 2016 .
- 44) خالد قطناني، خالد عويس، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية، كلية الزهراء للبنات، مسقط، سلطنة عمان، دون ذكر جهة النشر، 2009.
- 45) درويش عمار، متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، دون ذكر جهة النشر، وسنة النشر.

- 46) الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، تطور مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي ودورها في ضبط جودة المناهج المحاسبية في الجامعات السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم جامعي، م7، ع16، السعودية، 2014.
- 47) محمد حويش علاوي الشجيري، التعليم المحاسبي الجامعي في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ع1، العراق، 2006.
- 48) مقداد أحمد الجليلي، الآء عبد الواحد ذنون، استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق، مجلة تنمية الرافدين، م32، ع99، العراق، 2010.
- 49) منى سالم حسين المعاضيدي وآخرون، واقع التعليم المحاسبي في العراق وأساليب تطويره تلبية للاحتياجات المهنة، مجلة تنمية الرافدين، م27، العراق، 2005.
- 50) ميلاد رجب اشميله، محمد مفتاح الطري، مدى التوافق بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، ع01، 2013.
- 51) ناظم شعلان جبار، واقع التعليم المحاسبي في العراق ومدى انسجامه مع معايير التعليم الدولية، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، م5، ع1، جامعة قادسية، 2015.
- المؤتمرات والملتقيات العلمية :
- 52) عبد الله دعاس، خالد الجعارات، مدى استخدام الاستراتيجيات والتقنيات الحديثة وتنوعها في التعليم المحاسبي في الجامعات الاردنية، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات والحلول، 1-2 ديسمبر 2014، بكلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة غرداية.
- 53) خامرة بوعمامة، خامرة الطاهر، تأهيل مخرجات التعليم المحاسبي للوفاء باحتياجات سوق الشغل، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات والحلول، 1-2 ديسمبر 2014، بكلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة غرداية.
- 54) غازي جمال خليفة وآخرون، جودة الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي في ضوء متطلبات ضمان الجودة من وجهة نظر الطلبة، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي أيام 1-3 أبريل 2014، جامعة الزرقاء، الأردن.
- 55) محمد العربي الشايش، أخلاقيات مهنة المحاسبة في الاسلام، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات والحلول، 1-2 ديسمبر 2014، بكلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة غرداية.

- 56) محمد سعيد جوال، شرع مرهم، مدى ملائمة برامج التعليم المحاسبي الجامعي لمتطلبات سوق العمل، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية يومي 4-5 ديسمبر 2012، جامعة مسيلة، الجزائر.
- 57) خلف الله وآخرون، التعليم المحاسبي وأثره على مهنة المحاسبة بالجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات والحلول، 1-2 ديسمبر 2014، بكلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة غرداية.
- 58) راتول محمد، بن صالح عبد الله، أهمية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تطوير المنهجية المحاسبية في ظل الاتجاهات المعاصرة لمهنة الأعمال الدولية، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بكلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارية، جامعة مسيلة، 2012.
- 59) زهير الناظر، دور المحاسب في التنمية الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة في الملتقى العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة الجامعة الإسلامية 8-10 مايو 2005.
- 60) عادل عبد السلام التائب، كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين، ورقة بحث مقدمة في الملتقى حول تكامل مخرجات التعليم المحاسبي مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، جامعة المرقب، ليبيا، 28 أبريل-1 ماي 2014..
- 61) عمامرة ياسمين، التخطيط الاستراتيجي كآلية لتحقيق جودة التعليم العالي بالجزائر، مؤتمر الدولي الثالث، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 28 أبريل-1 ماي 2014 .
- 62) محمد سالم الصقع، تطوير برنامج التعليم المحاسبي للرفع من كفاءته مخرجاته تلبية لمتطلبات سوق العمل، ورقة بحث مقدمة في الملتقى تكامل مخرجات التعليم المحاسبي مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، جامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 28 أبريل-1 ماي 2014.
- 63) محمد مطر وآخرون، الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، مداخلة للمؤتمر العلمي المهني الدولي حادي عشر، نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقيق، عمان، الأردن، 9-10 أبريل 2015.
- 64) مداني بن بلغيث، النظام المحاسبي المالي الجديد وبيئة المحاسبية في الجزائر، الملتقى الدولي حول اطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البلدية، الجزائر، 2009 .

القوانين والتشريعات :

- (65) الامر رقم 69-107 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969 المتضمن قانون المالية 1970، ج ر، ع 110، المؤرخة في 31 ديسمبر 1970.
- (66) القانون رقم 91-08 المؤرخ في 12 شوال 1411 الموافق 27 أبريل 1991 يتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج ر، ع 20، المؤرخة في 01/05/1991.
- (67) المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1430 الموافق ل 07 أبريل 2009 يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة انظمة الإعلام الآلي، ج ر، ع 21، المؤرخة 28/04/2009.
- (68) القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 جوان 2010، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج ر، ع 42، المؤرخة في 11/07/2010.
- (69) المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 جانفي 2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعده سيره، ج ر، ع 07، المؤرخة في 02/02/2011.
- (70) مرسوم تنفيذي رقم 11-25 مؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 جانفي 2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعده سيره، ج ر، ع 07، المؤرخة في 02/02/2011.
- (71) مرسوم تنفيذي رقم 11-26 مؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 جانفي 2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعده تسييره، ج ر، ع 07، المؤرخة في 02/02/2011.
- (72) مرسوم تنفيذي رقم 11-27 مؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 جانفي 2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية لمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعده سيره، ج ر، ع 07، المؤرخة في 02/02/2011.
- (73) مرسوم تنفيذي رقم 11-74 مؤرخ في 13 ربيع الأول 1432 الموافق 16 فيفري 2011 يحدد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب، ج ر، ع 11، المؤرخة في 20/02/2011.
- (74) مرسوم تنفيذي 11-393 مؤرخ في 28 ذي الحجة 1432 الموافق ل 24 نوفمبر 2011، يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين، ج ر، ع 65، المؤرخة في 30/11/2011.
- (75) مرسوم تنفيذي رقم 12-288 مؤرخ في 21 رمضان 1433 الموافق ل 21 جويلية 2012، يتضمن إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة وتنظيمه وسيره، ج ر، ع 43، المؤرخة في 21/07/2012.

- 76) قرار مشترك مؤرخ في 3 رجب 1433 الموافق ل 24 ماي 2012 ، يعين مركز الامتحان ويحدد الكيفيات العملية للامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب وكذا تشكيلة لجنة المداولات، ج ر، ع 14، المؤرخة في 2013/03/14.
- 77) القرار الوزاري رقم 581 المؤرخ في 23 جويلية 2014، يحدد برنامج التعليم القاعدي المشترك لشهادات الليسانس في ميدان علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية.
- 78) القرار الوزاري رقم 640 المؤرخ في 24 جويلية 2014 يحدد برنامج التعليم للسنة الثانية لنيل شهادة ليسانس في علوم اقتصادية والتسيير والتجارية.
- 79) قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 جمادى الثانية 1438 الموافق ل 7 مارس 2017، يحدد قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة ، ج ر، ع 45، المؤرخة في 2017/07/30.
- 80) قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 جمادى الثانية 1438 الموافق ل 7 مارس 2017، يحدد عدد وطبيعة ومعامل وبرنامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة الاختبارات والقبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة ، ج ر، ع 45، المؤرخة في 2017/07/30.

ثانيا- المراجع الأجنبية :

- 1) Alexander,R,Teaching, good systems Design For Spreadsheet Projects,journal of accounting education,1996,vol14,no1.
- 2) Ijiri,y,"Adefense for historial Cost Accounting",in RR, sterling (ed),assets valuation and Income determination ,scholars book,1971.
- 3) Yousef Mahmoud Ayyad, Evaluation of Accounting Education(Field Study: Auditing and AccountingOffices thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the Master Degree of Accounting and Finance,The Islamic University of Gaza, July2018.
- 4) American Assebly of Collegiate shoools of Bussines (AACSB) nternational(2008) "Eligibility Procedures and Accrredition Standars for Bussiness Accreditation ",latest Version ,Retrieved from .www.aacsb.edu/accreditation.
- 5) capron,M,la comptabilité en perspective (paris :édition la découverts,1993).
- 6) colasse ,comptabilité générale :pcG 1999 et IAS,7éd (paris :economica,2001).
- 7) DEGOS Jean –Guy, une brève histoire des diplômés d'expertise comptable francais 1927 -1997 ,Revue du financier ,n 146 , paris ,2004.
- 8) Education Committee of IFAC introduction to International Education Standars, October2003.

- 9) EL OMARI S et SABOLY M : **Emergence d'une profession comptable** libérale – le cas du Maroc, Onzième journées d'Histoire de la comptabilité et du Management ,Association Francophone de la comptabilité,17et18mars 2005,bordeaux.
- 10) H van Romburgh, **Accounting education Investigating the gap between school, university and practiceHA**, Dissertation submitted in fulfillment of the requirements for thedegree Magister Commercii in Accounting at the Potchefstroom Campus of the North-West University,May 2014.
- 11) HAMDY Mohamed Lamine : **la profession comptable au Maghreb** (Algérie- libye – Maroc- Mauritanie – Tunisie) conférence internationale sur le rôle de la profession comptable dans l'économie de développement ,organisé par: la Banque Mondiale , Banque Africaine de Développement ,Les Nation Unies (CNUET), IFAC et la FIDEF, le28-29 septembre 2006,Nairbi.
- 12) IFAC education committee, **International education Standars for professional Accountants** ,october2003.
- 13) JOSEPH TUFUOR KWARTENG, **CURRICULUM STUDIES**, Submitted in accordance with the requirements for the degree of DOCTOR OF EDUCATION, QUALITY IN SENIOR HIGH SCHOOL ACCOUNTING EDUCATION IN GHANA, UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA.
- 14) Samuel Adaboh, **AN EVALUATION OF THE BACHELOR DEGREE IN ACCOUNTING PROGRAM IN A GHANAIAN PRIVATE UNIVERSITY**, Tis research is a product of the graduate program in Curriculum and Instruction PhD at Andrews University. July 2014.

الملاحق

الملحق رقم (1) : استمارة باللغة العربية



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية

قسم علوم التجارية

تخصص : دراسات محاسبية وجبائية متقدمة



استبانة

الأخ الكريم / الأخت الكريمة

تحية طيبة، وبعد:

نقوم بإعداد رسالة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة حول: مدى التوافق بين محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر - دراسة ميدانية. فيرجى من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التي يتضمنها هذا الاستبيان بوضع إشارة (X) في الخانة التي تتفق مع رأيك كمساعدة منكم على إنجاح الدراسة.

علما بأن إجاباتكم ستعامل بشكل سري وجماعي ولأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرا لكم سلفا على جهودكم وحسن تعاونكم...

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد عجيلة

الطالبة : حورية عجيلة

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- السن: أقل 30 سنة فما أقل 31 - 40 سنة 41 - 50 سنة أكثر من 50 سنة
- 3- المؤهل العلمي : ليسانس ماجستير دكتوراه ماستر
- 4- الوظيفة الحالية: خبير محاسب محاسب معتمد محافظ حسابات أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة
- 5- الأقدمية : 1-5 سنوات 6-10 سنوات 11-15 سنة أكثر من 15 سنة

القسم الثاني: عبارات تتعلق بمتغيرات الدراسة

أولا : تقييم محتوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	متوسطة	موافق بدرجة	غير موافق	غير موافق بشدة
1- تقييم سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية							
1	يتم بشكل دوري مراجعة معايير القبول للالتحاق في تخصص المحاسبة من أجل تحسين المستوى؛						
2	يسعى قسم المحاسبة لرفع معدلات قبول الطلبة مقارنة بباقي الأقسام (قسم علوم التسيير وقسم العلوم الاقتصادية وقسم العلوم التجارية)؛						
3	يتم توجيه الطلبة في تخصص المحاسبة على " أساس المعدل المحصل عليه في مقاييس المحاسبة"؛						
4	معايير قبول الطلبة وطريقة التوجيه المتبعة في كليتنا هي بمثابة حجر الزاوية في ترقية مستوى جودة خرجي التخصصات المحاسبة؛						
2- تقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية							
5	تقوم إدارة الكلية (فرق التكوين) ممثلة بقسم المحاسبة بتقييم مستمر ومراجعة دورية لبرامج التعليم المحاسبي؛						
6	يتم اقتراح وتحسين برامج التعليم المحاسبي لتلائم المستجدات الحاصلة في مهنة المحاسبة وتحولاتها ومشكلات الواقع المهني؛						
7	يتم التوافق وتحقيق التكامل بين الجانبين النظري والتطبيقي للمحاسبة في تدريس مقاييس تخصصات المحاسبة؛						
8	يتم اقتراح وتحسين برامج التعليم المحاسبي وذلك بمشاركة الأكاديميين والمهنيين في المجال المحاسبي ومعرفة مدى						

					تطابقها مع تشريعات مهنة المحاسبة؛
					9 تساعد برامج التعليم المحاسبي في تحفيز الطلبة على تحصيل المعلومات لإنجاز البحوث المحاسبية من مصادر مختلفة "مكتبية وميدانية"؛
					10 تساعد برامج التعليم المحاسبي الطلاب على اكتساب مهارات النقد والتحليل المنطقي للمشكلات الاقتصادية والمحاسبية؛
					11 يتم غرس القيم والأخلاقيات التي ينبغي أن يتحلى بها المحاسب أثناء تدريس المقاييس المحاسبية؛
3- تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية					
					12 تسعى إدارة الكلية لإقامة دورات تدريبية بصفة منتظمة للأساتذة والباحثين لتحديث معلوماتهم في مجال المحاسبة؛
					13 تسعى إدارة الكلية لاستخدام الأساليب التعليمية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بإلقاء محاضرات وأبحاث المحاسبة بشكل تفاعلي؛
					14 تساعد أساليب والمقاييس التعليمية المحاسبية على اكتساب الطلبة معارف وأفكار تؤهلهم لممارسة العمل المحاسبي بكل ثقة وراحة؛
					15 تحفز المواد التعليمية ومذكرات التخرج الطالب على استخدام أدوات وتقنيات البحث (النماذج الرياضية، الإحصائيات والتطبيقات) بكفاءة وفعالية؛
					16 تُعرف المواد التعليمية الطالب بالخيارات والمسارات الممكنة لحل المشكلات المحاسبية التي قد تصادفه أثناء العمل؛
					17 تعد فترة التكوين التي يتلقاها الطالب المتخصص في المحاسبة (طور الليسانس نقصد) كافية لتحصيل معرفة أساسية بامتياز؛

4- تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم محاسبي					
				يكتسب خريج المحاسبة المعارف والمهارات المناسبة لتحمل أية مسؤولية في ممارسة مهنة المحاسبة بنجاح؛	18
				يكتسب خريج المحاسبة الفطنة اللازمة وسرعة البديهة في استنتاج حلول بسرعة للمشكلات المحاسبية التي تصادفه أثناء العمل؛	19
				يتميز خريج المحاسبة بالقدرة الجيدة على التحليل المنطقي وتقييم الوقائع الاقتصادية من أجل تنفيذ الإجراءات المحاسبية؛	20
				يعزز التعليم المحاسبي مكتسبات خريج المحاسبة إزاء اتقان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومواكبة آخر التطورات فيها؛	21
				التخصص في المحاسبة يعني تعزيز الاعتماد على الذات وإرساء روح المبادرة والابداع في تقديم حلول للمشكلات البسيطة والمعقدة؛	22
				يتم توعية خريج المحاسبة بالقيم والأخلاقيات السليمة لممارسة العمل المحاسبي بصورة شرعية؛	23
ثانيا : كفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر					
				توفر المعرفة المحاسبية التي يتلقاها الخريج الاساس التقني والضروري لحياة مهنية ناجحة كمحاسب مهني؛	24
				تمكن برامج التعليم المحاسبي الخريج من مهارات فكرية ووظيفية ملائمة لممارسة مهنة المحاسبة؛	25
				توفر برامج التعليم المحاسبي جانبا من القيم والأخلاقيات والمواقف لممارسة المهنة والتصرف بطريقة أخلاقية؛	26
				تشمل برامج التعليم المحاسبي مهارات تنظيمية واتصالية	27

					يحتاجها الخريج لممارسة مهنة المحاسبة؛
					28 خريج المحاسبة مؤهل لممارسة هذه المهنة من دون الحاجة إلى دورات تكوين من المستخدم بمجرد التعاقد على العمل؛
					29 تمتلك هيئة التدريس الخبرة العلمية والعملية الملائمة لتكوين الخريج وتطوير مهاراتهم؛
					30 ينمي التعليم المحاسبي لدى الخريج القيم المهنية والاخلاقية في واقع الحياة المهنية؛
					31 هيئة التدريس الجامعية مسؤولة عن قياس أنشطة التعلم والنتائج لتلبية متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة؛
					32 تساعد أساليب واستراتيجيات تدريس برامج التعليم المحاسبي الخريج على تنمية قدرته على النقد والتحليل المنطقي في ممارسة العمل المحاسبي.
					33 تساعد أساليب واستراتيجيات تدريس برامج التعليم المحاسبي الخريج على تزويده بمهارات الابداع والابتكار في بيئة العمل المحاسبي.

شكرا على حسن تعاونكم

الملحق رقم (2): استمارة باللغة الفرنسية



Université de Ghardaia

Faculté des sciences économiques et gestions
Département des sciences de commerciale



Spécialité : Etudes Comptabilité et fiscalité avancées

Questionnaire

MONSIEUR/ MADAME

Nous préparons une thèse de doctorat en "Finance et comptabilité" sur la compatibilité entre le contenu de la formation en comptabilité et les exigences de la qualification de la profession comptable en Algérie .étude de terrain. Je vous demande de bien vouloir répondre aux questions suivantes en mettant (x) dans le champ approprié .Ceci pour nous aider a la réussite de l'étude.

Notez que vos réponses seront traitées confidentiellement et collectivement à des fins de recherche scientifique .

Merci d'avance pour votre aimable coopération.

Données personnelles et fontionnelles

- 1- **Sexe:** homme Femme
- 2- **L'âge :** 30 ans et moins De 31 ans à40 ans Plus de 50ans
- 3- **Qualification scientifique :** license Master Magister
- 4- **Poste actuel** Doctorat Expert-Comptable Commissaire aux COMPTE Comptable certifié Professeur universitaire en comptabilité
- 5- **ancienneté** De 1à 5 ans De 6 à10 ans De 11 à15 ans plus de15

Evaluation du contenu d'études De comptabilité dans les universités -Algérienne

N	Les expressions	Pas du tout D'accord	Plus tôt pas d'accord	Modérément réussi	Plutôt d'accords	Tout a fait d'accords
1- évaluation des politiques d'admission dans les spécialités de comptabilité à l'université algérienne						
1	Les critères d'admission pour l'admission à la spécialité comptabilité sont revus périodiquement afin d'améliorer le niveau					
2	Le département de la comptabilité cherche à augmenter la moyennes d'acceptation des étudiants par rapport aux autres départements (département des sciences de gestion, département des sciences économiques et des sciences de l'entreprise);					
3	Les étudiants de la spécialité comptable sont dirigés vers la "Base des moyennes obtenu en normes comptables";					
4	Les critères d'acceptation des étudiants et la méthode d'orientation suivie dans notre collège constituent la base angulaire de l'amélioration du niveau de qualité des spécialités comptables premier cycle;					
2 - Evaluation de l'efficacité des programmes d'enseignement de la comptabilité à l'université algérienne						
5	L'administration du collège (équipes de composition) représentée par le service de la comptabilité évalue et examine périodiquement les programmes d'enseignement de la comptabilité					
6	Les programmes de formation en comptabilité sont proposés et améliorés pour s'adapter aux évolutions de la profession comptable et à ses transformations et aux problèmes de réalité professionnelle					
7	Concordance et intégration des aspects théoriques et pratiques de la comptabilité dans l'enseignement des normes des spécialités comptables					
8	Les programmes de formation en comptabilité sont proposés et améliorés en impliquant des universitaires et des professionnels du domaine de la comptabilité et leur conformité avec la législation relative à la profession de comptable					
9	Les programmes de formation en comptabilité aident à motiver les étudiants à rassembler des informations pour effectuer des recherches en comptabilité auprès de diverses sources, "de bureau et sur le terrain					
10	Les programmes d'enseignement de la comptabilité aident les étudiants à acquérir des compétences essentielles et à analyser logiquement les problèmes économiques et comptables					
11	Les valeurs et l'éthique qu'un comptable doit avoir lors de l'enseignement des normes comptables sont inculquées					
3 -Evaluation de l'efficacité des méthodes d'enseignement de la comptabilité à l'université algérienne						
12	L'Administration du Collège cherche à fournir des cours de formation réguliers aux professeurs et aux chercheurs afin de mettre à jour leurs informations dans le domaine de la comptabilité					
13	L'administration du Collège cherche à utiliser des méthodes d'enseignement modernes et les technologies de l'information et de la communication pour donner des conférences et des recherches en comptabilité de manière interactive					
14	Les méthodes et normes comptables permettent aux étudiants d'acquérir des connaissances et des idées qui leur permettent de pratiquer le travail comptable avec confiance et souplesse					
15	Le matériel didactique et les notes d'obtention du diplôme encouragent les étudiants à utiliser les outils et techniques de recherche (modèles mathématiques, statistiques et applications) avec efficacité et efficience					
16	Les supports d'apprentissage expliquent aux étudiants les options et les moyens possibles pour résoudre les problèmes de comptabilité que vous pouvez rencontrer pendant votre travail					
17	La période de formation qu'un étudiant reçoit en comptabilité (un baccalauréat) est suffisante pour obtenir des connaissances de base d'excellence					
4- Évaluer les compétences professionnelles acquises par le diplômé de la formation en comptabilité						
18	Un diplômé en comptabilité possède les connaissances et les compétences nécessaires pour assumer toute responsabilité dans l'exercice fructueux de la					

	profession de comptable؛					
19	Un diplômé en comptabilité acquiert le sens aigu et la rapidité nécessaires pour trouver rapidement des solutions aux problèmes de comptabilité rencontrés au travail					
20	Un diplômé en comptabilité a une bonne capacité d'analyse et d'évaluation des réalités économiques pour la mise en œuvre des procédures comptables					
21	L'enseignement de la comptabilité permet aux diplômés en comptabilité d'acquérir davantage de connaissances en matière de maîtrise des technologies de l'information et de la communication et de suivre le rythme des derniers développements en la matière					
22	La spécialisation en comptabilité signifie renforcer l'autonomie, créer l'esprit d'entreprise et la créativité en apportant des solutions à des problèmes simples et complexes					
23	Un diplômé en comptabilité est mis au courant des valeurs et de l'éthique correcte inhérente à la pratique du travail comptable en toute légalité					
l'efficacité du contenu de la formation en comptabilité pour répondre aux exigences de qualification de la profession comptable en Algérie						
24	Les connaissances comptables acquises par le diplômé constituent le socle technique nécessaire au succès de sa carrière de comptable professionnel;					
25	Les programmes d'enseignement supérieur en comptabilité ont des compétences intellectuelles et fonctionnelles adéquates pour la comptabilité؛					
26	Les programmes de formation en comptabilité fournissent un élément de valeurs, d'éthique et d'attitudes pour exercer la profession et agir de manière éthique؛					
27	Les programmes de formation en comptabilité comprennent les compétences organisationnelles et en communication requises par le diplômé pour exercer la profession de comptable؛					
28	Un diplômé en comptabilité est qualifié pour exercer cette profession sans que l'utilisateur ait besoin de suivre une formation dès qu'il est sous contrat ؛					
29	La faculté possède l'expérience scientifique et pratique appropriée pour former les diplômés et développer leurs compétences؛					
30	La formation en comptabilité du diplômé développe des valeurs professionnelles et éthiques dans la vie réelle؛					
31	Le corps professoral de l'université est responsable de la mesure des activités d'apprentissage résultats pour répondre aux exigences de l'exercice de la profession de comptable؛					
32	Les méthodes et stratégies d'enseignement des programmes d'enseignement de la comptabilité aident les diplômés à développer leur capacité à critiquer et à analyser la pratique du travail comptable ؛					
33	Les méthodes et stratégies d'enseignement des programmes d'enseignement de la comptabilité aident les diplômés à acquérir les compétences de créativité et d'innovation dans l'environnement comptable.					

Nous Vous remercions pour votre collaboration

الملحق رقم (3): قائمة المحكمين

العدد	الرتبة العلمية والاسم الكامل للمحكم	مؤسسة الانتساب
01	أ.د. عجيلة محمد	جامعة غرداية
02	أ.د. هوراي معراج	جامعة غرداية
03	أ.د. بلعور سليمان	جامعة غرداية
04	أ.د. مصيطفى عبد اللطيف	جامعة غرداية
05	د. شرع مريم	جامعة غرداية
06	أ.د. شيخي بلال	جامعة بومرداس
07	أ.د. سعودي بلقاسم	جامعة مسيلة
08	د. أبوبكر أبوسالم	المركز الجامعي بميلة
09	د. مزياي نور الدين	جامعة سكيكدة
10	د. طيبي حمزة	جامعة الأغواط
11	د. عتير سليمان	جامعة الوادي

الملحق رقم (4): مخرجات spss

Correlations

تقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية		
	Pearson	.843**
مستمر بتقييم المحاسبة بقسم ممثلة (التكوين فرق) الكلية إدارة تقوم	Correlation	
المحاسبي؛ التعليم لبرامج دورية ومراجعة	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
	Pearson	.832**
المستجدات لتلائم المحاسبي التعليم برامج وتحسين اقتراح يتم	Correlation	
المهني؛ الواقع ومشكلات وتحولاتها المحاسبة مهنة في الحاصلة	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
	Pearson	.846**
والتطبيقي النظري الجانبين بين التكامل وتحقيق المزوجة تتم	Correlation	
؛ المحاسبة تخصصات مقياس تدریس في للمحاسبة	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
	Pearson	.711**
الأكاديميين باشتراك وذلك المحاسبي التعليم برامج وتحسين اقتراح يتم	Correlation	
تشريعات مع تطابقها مدى ومعرفة المحاسبي المجال في والمهنيين	Sig. (2-tailed)	.000
؛ المحاسبة مهنة	N	121
	Pearson	.887**
تحصيل على الطلبة تحفيز في المحاسبي التعليم برامج تساعد	Correlation	
مكتيبة" مختلفة مصادر من المحاسبية البحوث لإنجاز المعلومات	Sig. (2-tailed)	.000
؛"وميدانية	N	121
	Pearson	.843**
النقد مهارات اكتساب على الطلاب المحاسبي التعليم برامج تساعد	Correlation	
والمحاسبية؛ الاقتصادية للمشكلات المنطقي والتحليل	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
	Pearson	.847**
أثناء المحاسب بها يتحلى أن ينبغي التي والأخلاقيات القيم غرس يتم	Correlation	
؛ المحاسبة المقياس تدریس	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
	Pearson	1
الجزائرية الجامعة في المحاسبي التعليم برامج كفاءة تقييم	Correlation	
	Sig. (2-tailed)	
	N	121

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		تقييم سياسات القبول في تخصصات " محاسبة " بالجامعة الجزائرية
يتم بشكل دوري مراجعة معايير القبول للالتحاق في تخصص المحاسبة من أجل تحسين المستوى ؛	Pearson Correlation	.899**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
يسعى قسم المحاسبة لرفع معدلات قبول الطلبة مقارنة بباقي الأقسام) قسم علوم التسيير وقسم العلوم الاقتصادية وقسم العلوم التجارية (؛	Pearson Correlation	.878**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
يتم توجيه الطلبة في تخصص المحاسبة على " أساس المعدل المحصل عليه في مقاييس المحاسبة "؛	Pearson Correlation	.810**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
معايير قبول الطلبة وطريقة التوجيه المتبعة في كليتنا هي بمثابة حجر الزاوية في ترقية مستوى جودة خريجي التخصصات المحاسبية ؛	Pearson Correlation	.886**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
تقييم سياسات القبول في تخصصات " محاسبة " بالجامعة الجزائرية	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	121

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Test Statistics

	18-يكتسب خريج المحاسبة المعارف والمهارات المناسبة لتحمل أية مسؤولية في ممارسة مهنة المحاسبة بنجاح؛	19- يكتسب خريج المحاسبة الفطنة اللازمة وسرعة البديهة في استنتاج حلول بسرعة للمشكلات المحاسبية التي تصادفه أثناء العمل ؛	20- "يتميز خريج المحاسبة بالقدرة الجيدة على التحليل المنطقي وتقييم الوقائع الاقتصادية من أجل تنفيذ الإجراءات المحاسبية ؛	21- يعزز التعليم المحاسبي مكتسبات خريج المحاسبة إزاء اتقان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومواكبة آخر التطورات فيها ؛	22 - التخصص في المحاسبة يعني تعزيز الاعتماد على الذات وإرساء روح المبادرة والإبداع في تقديم حلول للمشكلات البسيطة والمعقدة ؛	23- يتم توعية خريج المحاسبة بالتقييم والأخلاقيات السليمة لممارسة العمل المحاسبي بصورة شرعية ؛
Chi-Square	133,752 ^a	55,893 ^b	89,041 ^a	48,463 ^a	97,636 ^a	70,033 ^a
df	4	3	4	4	4	4
Asymp. Sig.	,000	,000	,000	,000	,000	,000

a. 0 cells (0,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 24,2.

b. 0 cells (0,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30,3.

Correlations

		تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية
تسعى إدارة الكلية لإقامة دورات تدريبية بصفة منتظمة للأساتذة والباحثين لتحديث معلوماتهم في مجال المحاسبة ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.802** .000 121
تسعى إدارة الكلية لاستخدام الأساليب التعليمية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بإلقاء محاضرات وأبحاث المحاسبة بشكل تفاعلي ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.800** .000 121
تساعد أساليب و المقاييس التعليمية المحاسبية على اكتساب الطلبة معارف وأفكار تؤهلهم لممارسة العمل المحاسبي بكل ثقة وراحة ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.716** .000 121
تحفز المواد التعليمية ومذكرات التخرج الطالب على استخدام أدوات وتقنيات البحث) النماذج الرياضية، الإحصائيات والتطبيقات (بكفاءة وفعالية ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.769** .000 121
تُعرف المواد التعليمية الطالب بالخيارات والمسارات الممكنة لحل المشكلات المحاسبية التي قد تصادفه أثناء العمل؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.761** .000 121
تعد فترة التكوين التي يتلقاها الطالب المتخصص في المحاسبة) طور الليسانس نقصد (كافية لتحصيل معرفة قاعدية بامتياز؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.392** .000 121
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).		
تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1 121

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم محاسبي		
يكتسب خريج المحاسبة المعارف والمهارات المناسبة لتحمل أية مسؤولية في ممارسة مهنة المحاسبة بنجاح ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.785** .000 121
يكتسب خريج المحاسبة الفطنة اللازمة وسرعة البديهة في استنتاج حلول بسرعة للمشكلات المحاسبية التي تصادفه أثناء العمل ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.761** .000 121
يتميز خريج المحاسبة بالقدرة الجيدة على التحليل المنطقي وتقييم الوقائع الاقتصادية من أجل تنفيذ الإجراءات المحاسبية ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.804** .000 121
يعزز التعليم المحاسبي مكتسبات خريج المحاسبة إزاء اتقان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومواكبة آخر التطورات فيها ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.824** .000 121
التخصص في المحاسبة يعني تعزيز الاعتماد على الذات وإرساء روح المبادرة والابداع في تقديم حلول للمشكلات البسيطة والمعقدة ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.739** .000 121
يتم توعية خريج المحاسبة بالقيم والأخلاقيات السليمة لممارسة العمل المحاسبي بصورة شرعية ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.491** .000 121
تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم محاسبي	Pearson Correlation	1
		121

Correlations

يكتسب خريج المحاسبة المعارف والمهارات المناسبة لتحمل أية مسؤولية في ممارسة مهنة المحاسبة بنجاح ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N
يكتسب خريج المحاسبة الفطنة اللازمة وسرعة البديهة في استنتاج حلول بسرعة للمشكلات المحاسبية التي تصادفه أثناء العمل ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N
يتميز خريج المحاسبة بالقدرة الجيدة على التحليل المنطقي وتقييم الوقائع الاقتصادية من أجل تنفيذ الإجراءات المحاسبية ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N
يعزز التعليم المحاسبي مكتسبات خريج المحاسبة إزاء اتقان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومواكبة آخر التطورات فيها ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N
التخصص في المحاسبة يعني تعزيز الاعتماد على الذات وإرساء روح المبادرة والابداع في تقديم حلول للمشكلات البسيطة والمعقدة ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N
يتم توعية خريج المحاسبة بالقيم والأخلاقيات السليمة لممارسة العمل المحاسبي بصورة شرعية ؛	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N
تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم محاسبي	Pearson Correlation
	Sig. (2-tailed) N

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		المجموع
المحور الاول	Pearson Correlation	.947**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
كفاءة محتوى التعليم المحاسبي في تحقيق متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر	Pearson Correlation	.616**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
المجموع	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	121

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Test Statistics

	1- يتم بشكل دوري مراجعة معايير القبول للالتحاق في تخصص المحاسبة من أجل تحسين المستوى ؛	2- يسعى قسم المحاسبة لرفع معدلات قبول الطلبة مقارنة بباقي الأقسام) قسم علوم التسيير وقسم العلوم الاقتصادية وقسم العلوم التجارية (؛	3- يتم توجيه الطلبة في تخصص المحاسبة على " أساس المعدل المحصل عليه في مقاييس المحاسبة "؛	4- معايير قبول الطلبة وطريقة التوجيه المتبعة في كليتنا هي بمثابة حجر الزاوية في ترقية مستوى جودة خرجي التخصصات المحاسبة ؛
Chi-Square	39,950 ^a	36,893 ^a	55,157 ^a	56,727 ^a
df	4	4	4	4
Asymp. Sig.	,000	,000	,000	,000

a. 0 cells (0,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 24,2.

Test Statistics

	5- تقوم إدارة الكلية) فرق التكوين (ممثلة بقسم المحاسبة بتقييم مستمر ومراجعة دورية لبرامج التعليم المحاسبي؛	6- يتم اقتراح وتحسين برامج التعليم المحاسبي لتلائم المستجدات الحاصلة في مهنة المحاسبة وتحولاتها ومشكلات الواقع المهني ؛	7- تتم المزوجة وتحقيق التكامل بين الجانبين النظري والتطبيقي للمحاسبة في تدريس مقاييس تخصصات المحاسبة ؛	8- يتم اقتراح وتحسين برامج التعليم المحاسبي وذلك باشتراك الأكاديمين والمهنيين في المجال المحاسبي ومعرفة مدى تطابقها مع تشريعات مهنة	9- تساعد برامج التحفيز الطلبة على تحصيل المعلومات لإنجاز البحوث المحاسبية من مصادر مختلفة" مكتبية وميدانية"؛	10- تساعد برامج التعليم المحاسبي الطلاب على اكتساب مهارات النقد والتحليل المنطقي للمشكلات الاقتصادية والمحاسبية ؛	11- يتم غرس القيم والأخلاقيات التي ينبغي أن يتحلّى بها المحاسب أثناء تدريس المقاييس المحاسبية ؛
Chi-Square	54,331 ^a	48,545 ^a	37,306 ^a	70,694 ^a	66,893 ^a	58,132 ^a	49,455 ^a
df	4	4	4	4	4	4	4
Asymp. Sig.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000

a. 0 cells (0,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 24,2.

Test Statistics

	18-يكتسب خريج المحاسبة المعارف والمهارات المناسبة لتحمل أية مسؤولية في ممارسة مهنة المحاسبة بنجاح؛	19- يكتسب خريج المحاسبة الفطنة اللازمة وسرعة البديهة في استنتاج حلول بسرعة للمشكلات المحاسبية التي تصادفه أثناء العمل ؛	20- يتميز خريج المحاسبة بالقدرة الجيدة على التحليل المنطقي وتقييم الوقائع الاقتصادية من أجل تنفيذ الإجراءات المحاسبية؛	21- يعزز التعليم المحاسبى مكتسبات خريج المحاسبة إزاء اتقان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومواكبة آخر التطورات فيها؛	22- التخصص في المحاسبة يعني تعزيز الاعتماد على الذات وإرساء روح المبادرة والإبداع في تقديم حلول للمشكلات البسيطة والمعقدة؛	23- يتم توعية خريج المحاسبة بالقيم والأخلاقيات السليمة لممارسة العمل المحاسبى بصورة شرعية؛
Chi-Square	133,752 ^a	55,893 ^b	89,041 ^a	48,463 ^a	97,636 ^a	70,033 ^a
df	4	3	4	4	4	4
Asymp. Sig.	,000	,000	,000	,000	,000	,000

a. 0 cells (0,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 24,2.

b. 0 cells (0,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30,3.

Test Statistics

		المحور الاول
	Pearson Correlation	.838**
تقييم سياسات القبول في تخصصات "محاسبة" بالجامعة الجزائرية	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
	Pearson Correlation	.885**
تقييم كفاءة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
	Pearson Correlation	.847**
تقييم كفاءة أساليب التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
	Pearson Correlation	.739**
تقييم المهارات المهنية التي يكتسبها خريج التعليم محاسبي	Sig. (2-tailed)	.000
	N	121
	Pearson Correlation	1
المحور الاول	Sig. (2-tailed)	
	N	121

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Test Statistics

	12تسعى إدارة الكلية لإقامة دورات تدريبية بصفة منتظمة للأساتذة والباحثين لتحديث معلوماتهم في مجال المحاسبة ؛	13تسعى إدارة الكلية لاستخدام الأساليب التعليمية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالقاء محاضرات وأبحاث المحاسبة بشكل تفاعلي ؛	14تساعد أساليب و المقاييس التعليمية المحاسبية على اكساب الطلبة معارف وأفكار تؤهلهم لممارسة العمل المحاسبي بكل ثقة وراحة ؛	15"تحفز المواد التعليمية ومذكرات التخرج الطالب على استخدام أدوات وتقنيات البحث (النماذج الرياضية، الإحصائيات والتطبيقات (بكفاءة وفعالية ؛	16تُعرف المواد التعليمية الطالب بالخيارات والمسارات الممكنة لحل المشكلات المحاسبية التي قد تصادفه أثناء العمل ؛	17تعد فترة التكوين التي يتلقاها الطالب المتخصص في المحاسبة) طور الليسانس نقصد (كافية لتحصيل معرفة قاعدية بامتياز ؛
Chi-Square	53,835 ^a	56,397 ^a	53,008 ^a	103,033 ^b	188,545 ^a	112,843 ^a
df	4	4	4	3	4	4
Asymp. Sig.	,000	,000	,000	,000	,000	,000

a. 0 cells (0,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 24,2.

b. 0 cells (0,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30,3.